الأمانة العامة

قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

القضية الفلسطينية

في إطار عمل

جامعة الدول العربية ومنظماتها المتخصصة

لعام 2018

الفهرس	الصفحة
تقديم: **الدكتور سعيد أبو علي الأمين العام المساعد رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة**	7
أولا : **القضية الفلسطينية في قرارات الجامعة العربية**	
* قرارات القمة الدورة (29) الظهران 2018 .	9
قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري (وزراء الخارجية العرب)	37
* قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الدورة 149.	38
* قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري الدورة 150.	85
قرارات وبيانات اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورات غير عادية .	124
* بيان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين المنعقد في دورة غير عادية يوم 2018/4/3 بشأن "جرائم إسرائيل بحق المتظاهرين الفلسطينيين السلميين" .	125
* بيان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين المنعقد في دورة غير عادية في 2018/11/15 بشأن "العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة".	128
* قرار مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين في دورته غير العادية يوم 2018/12/18 بشأن "انتهاكات بعض الدول للمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف".	132
* بيان مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين المنعقد في دورة غير عادية في 2018/12/18 بشأن "العدوان والتحريض الإسرائيلي الجاري في الأرض الفلسطينية المحتلة".	134
ثانيا : المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة العادية 102 في 2018/9/6 .	136
ثالثا : المجالس الوزارية .	138
*مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (الدورة العادية (38)، شرم الشيخ 2018/12/5) .	138
*المجلس الوزاري العربي للمياه (الدورة العاشرة – دولة الكويت 2018/5/2)	139

*المجلس الوزاري العربي للسياحة (الدورة العادية (21)الأسكندرية 2018/12/10).	141
*مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة (الدورة (30)، مقر الامانة العامة 2018/10/25.	141
*مجلس وزراء الاعلام العرب (الدورة العادية بتاريخ 2018/5/9)، مقر الأمانة العامة.	142
*مجلس وزراء العرب للاتصالات والمعلومات (دورة (22)، 2018/11/29)، مقر الأمانة العامة.	143
*مجلس وزراء الصحة العرب (الدورة العادية (50)، جنيف 20-2018/5/21).	146
*مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب. (الدورة العادية (41)، الامانة العامة 2018/5/14).	147
*مجلس وزراء العدل العرب دورة (34) – السودان 2018/11/22	147
*مجلس وزراء النقل العرب دورة (31) – الأسكندرية 2018/10/23	148
رابعا: اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان الدورة (43) 28-2018/1/30.	149
اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان دورة اليوبيل الذهبي (44) 17-2018/7/19	159
خامساً: اجتماعات قطاع فلسطين خلال عام 2018	166
*توصيات لجنة البرامج التعليمية الموجهة إلى الطلبة العرب في الأراضي العربية المحتلة **الدورة (97) بتاريخ** 22 – 2018/4/26.	166
*توصيات لجنة البرامج التعليمية الموجهة إلى الطلبة العرب في الأراضي العربية المحتلة **الدورة** (98) بتاريخ 18 -2018/11/22.	180
*توصيات مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين الدورة (78) بتاريخ 24-2018/6/28.	190
*توصيات مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين الدورة (79) بتاريخ 2018/10/31.	196
*الاجتماع المشترك الثامن والعشرون بين مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين في دورته (79) والمسؤولين عن شؤون التربية والتعليم بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (أونروا) بتاريخ 28-2018/10/30.	198

*توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الدورة (99) بتاريخ 22- 24 /2018/1.	206
*توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الدورة (100) بتاريخ 7/29- 2018/8/2.	224
*توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الدورة (101) بتاريخ 9-2018/12/13.	241
*محضر اجتماع المؤتمر الثاني والتسعين لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل المنعقد في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ما بين 4 - 2018/12/6	260
سادسا : **المنظمات العربية المتخصصة** .	268
* الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري	268
* المنظمة العربية للتنمية والصناعة والتعدين	269
* المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم	270
* المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)	271
* منظمة العمل العربية	271

هذا الكتاب السنوي
فلسطين في قرارات جامعة الدول العربية
ومنظمات العمل العربي المشترك لعام 2018

تقديم :

وفقاً للسُّنة التي دأب عليها قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في السنتين الأخيرتين بشأن تجميع القرارات والبيانات الصادرة عن مجالس الجامعة ومنظماتها المتخصصة خلال عام وإعادة تنظيمها وتبويبها وفق تواريخها ومرجعيات اصدراها، فقد واصل القطاع القيام بهذه المهمة من خلال فريق مختص مكلف ومشكور للسنة الثالثة على التوالي.

يحدوه الأمل، بأن يكون هذا المرجع الوثائقي، الذي قوبل باستحسان وثناء، من طرف جميع المرجعيات والجهات ذات الصلة، أو تلك التي وصلتها نسخة منه، منذ السنة الأولى لإصداره، مفيداً مساعداً في العمل، كما في البحث والدراسات ذات الصلة بدور الجامعة في القضية المركزية للأمة العربية التي كانت وسوف تبقى قضية فلسطين.

مرة أخرى، وجميعنا يعيش ويلحظ بإدراك ووعي عميق، طبيعة التحديات المعاصرة التي تواجه الأمة، وفي القلب منها قضية فلسطين، في هذه الحقبة التاريخية بكل المعاني، والتي يتضاعف فيها حجم المخاطر إلى درجة غير مسبوقة، فإن الأهم في القرارات وتوثيقها أو دراستها، إنما هو متابعة تنفيذها، والحرص على الالتزام بها، وتطبيقها واقعاً عملياً، في مختلف مستوياتها، على الساحتين العربية والدولية، لتكون شاهداً معنا وليس شاهداً علينا، في مسيرة التاريخ الذي ترسم هذه القرارات والاعلانات والبيانات، شيئاً جوهرياً من ملامحه ومخرجاته.

ومرة أخرى، فإنها مسؤولية قومية، تُلقى على صناع القرار العرب، كما على متابعي تنفيذ تلك القرارات في مؤسسات العمل العربي المشترك التي نظل ننتمي إليها، ونظل نرفع لواءها، كما نظل نطالب بإلحاح، على ضرورة تعزيز دورها وتفعيله، والارتقاء بأدائها، لتعكس الوجه المشرق والصوت القوي الواحد المرتفع لإرادة أعضائها من الدول بكل فخر واعتزاز وإباء.

ثم أجدد الشكر مقترناً بالاحترام والتقدير، لجهود القادة والزملاء في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمات العمل العربي المشترك جميعاً، لجهودهم المباركة وتعاونهم الأخوي، مع قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، في اعداد هذا المرجع الوثائقي السنوي، الذي يعتبر أحد مؤشرات الانجاز والنجاح، في تبليغ الرسالة وحمل الأمانة، تجاه قضية الأمة المركزية، بل قضية كل بيت وكل مواطن عربي، وهي تجتاز ما تجتاز في هذه الظروف المصيرية.

ولا يفوتني توجيه الشكر لفريق العمل ولكل من تعاون وقدم جهداً أي جهد، لإعداد التقرير السنوي الثالث، وإخراجه على هذه الصورة الحسنة المترافقة مع الأمل على الاستمرار في تطويره، وبإضافات نوعية تثري محتواه، وتلبي احتياجات مستخدميه.

والله الموفق

الدكتور/ سعيد أبو علي

الأمين العام المساعد

رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

أولاً: القضية الفلسطينية في قرارات الجامعة العربية:

قرارات مجلس الجامعة على المستوى القمة الدورة (29) الظهران (القدس) 2018

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته: متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية.	إن مجلس الجامعة على مستوى القمة، – بعد اطلاعه: ▪ على مذكرة الأمانة العامة، ▪ وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك، ▪ وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد في الرياض بتاريخ 2018/4/12، – وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية، يُقرر: 1- التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين. وإعادة التأكيد على حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار. 2- إعادة التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها، والتي نصت على أن السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحل قضيتهم بشكلٍ عادل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. ورفض أي صفقة أو مبادرة لحل الصراع لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق

الأوسط.

3- إعادة التأكيد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ونقل سفارتها إليها، واعتباره قراراً باطلاً، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصِّلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، وأن لا أثر قانوني لهذا القرار، الذي يقوض جهود تحقيق السلام، ويعمق التوتر، ويفجر الغضب، ويهدد بدفع المنطقة إلى المزيد من العنف والفوضى وعدم الاستقرار.

4- مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام (1980)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة على أساس "الاتحاد من أجل السلم"، رقم (A/RES/ES-10/19 2017)، الذي أكد على أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية، ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعا جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980)، والذي أكد أيضاً على أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يجب حلها عن طريق المفاوضات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

5- دعوة الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة لمواجهة أي قرار يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، والحيلولة دون اتخاذ أي قرارات مماثلة، وذلك تنفيذاً لقرارات القمم والمجالس الوزارية العربية المتعاقبة.

6- تأييد ودعم خطة تحقيق السلام التي قدمها فخامة الرئيس محمود عبّاس، رئيس دولة فلسطين، في مجلس الأمن يوم 2018/2/20.

7- العمل مع الأطراف الدولية الفاعلة لتأسيس آلية دولية

متعددة الأطراف، تحت مظلة الأمم المتحدة، لرعاية عملية السلام، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومحددة بإطار زمني، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967.

8- تأييد ودعم قرارات فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، وقرارات أُطر منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، والعمل مع دولة فلسطين على تحقيق الهدف من تلك القرارات على كافة الصعد.

9- تقديم التحية للشعب الفلسطيني البطل الصامد على أرضه، والدعم لنضاله المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، دفاعاً عن مقدساته وحقوقه غير القابلة للتصرف. وإدانة الجرائم الإسرائيلية الممنهجة واسعة النطاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني، المدنيين العزّل، والتي ترقى إلى جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ هذه الجرائم التي كان آخرها الاعتداء على المتظاهرين الفلسطينيين السلميين، الذين خرجوا في مسيرة العودة السلمية، يوم الجمعة 30 مارس/ آذار 2018، في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة على خطوط قطاع غزة المحاصر، والتي راح ضحيتها مئات الشهداء والجرحى من المدنيين العزّل.

10- مطالبة مجلس الأمن، والجمعية العامة والأمين العام للأمم المتحدة، ومجلس حقوق الإنسان ومفوضه السامي ومقرريه، باتخاذ الإجراءات اللازمة، لتشكيل لجنة تحقيق دولية في أحداث يوم 2018/3/30، والعمل على تمكين هذه اللجنة من فتح تحقيق ميداني محدد بإطار زمني، وضمان إنفاذ آلية واضحة لمساءلة ومحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن هذه الجريمة، وعدم إفلاتهم من العقاب العادل، وإنصاف الضحايا.

11- مطالبة مجلس الأمن بإنفاذ قراراته ذات الصلة بحماية المدنيين الفلسطينيين، لاسيما القرار 904 (1994) والقرار 605 (1987)، القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة وضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل. ودعوة الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإعمال القواعد الآمرة للقانون الدولي.

12- حث المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على فتح تحقيق عاجل في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل.

13- تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والعمل على حشد التأييد الدولي لهذا التوجه، وتكليف المجموعة العربية في نيويورك بعمل ما يلزم بهذا الشأن.

14- العمل المباشر مع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين، من خلال زيارات واتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف لحثها على الاعتراف بدولة فلسطين على خطوط يونيو/ حزيران 1967، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وذلك كأساس ورافعة لعملية السلام، وشرح الأهمية الإستراتيجية لمثل هذا الاعتراف في إنقاذ حل الدولتين وتعزيز فرص السلام والأمن في المنطقة والعالم.

15- تبني ودعم حق دولة فلسطين بالانضمام إلى المنظمات والمواثيق الدولية بهدف تعزيز مكانتها القانونية والدولية، وتجسيد استقلالها وسيادتها على أرضها المحتلة.

16- دعم الجهود والمساعي الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإجراءات والتشريعات العنصرية التي تتخذها لشرعنة نظامها الاستعماري وإدامته، وتقديم

المساندة الفنية والمالية اللازمة لهذه المساعي الفلسطينية، وتفعيل تشكيل لجنة قانونية استشارية في إطار الجامعة العربية لتقديم المشورة حول رفع قضايا أمام المحاكم الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته، وكذلك بشأن المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، بما فيها "وعد بلفور" عام 1917، وتقديم مقترحات عملية بهذا الشأن.

17- التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

18- مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ جميع قراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بما فيها 242 (1967) و338 (1973) و1515 (2003)، وقرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، والذي أكد، ضمن جملة أمور أخرى، على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، وطالب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والذي أكد على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات في حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقاريره مكتوبة حول متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

19- إعادة التأكيد على رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

وإدانة السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى سنّ تشريعات عنصرية ممنهجة لتقويض أسس السلام العادل في المنطقة، وطمس الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس الشرقية المحتلة، وسلب وضم أراضٍ فلسطينية تحت مسمى ضم الكتل الاستيطانية غير القانونية، وكذلك تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات المقامة على أراضي الملكية الخاصة للمواطنين الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة عام 1967، ومحاولات تشريع عقوبة الإعدام ضدّ الفلسطينيين، ومحاولات تشريع منع دخول النشطاء الدوليين في مجال مقاطعة إسرائيل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

20- إعادة التأكيد على اعتبار أن إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، من خلال ممارساتها وسياساتها وقوانينها، تقضي على حل الدولتين وتؤسس نظام فصل عنصري (أبارثايد) ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة (1945)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله (1965)، والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها (1973)، وكافة التقارير والقرارات الدولية ذات الصلة. ومطالبة دول العالم والمنظمات والمحاكم الدولية بالتصدي لهذه السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تُجرّمها القوانين الدولية ذات الصلة.

21- التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8231 د.ع (149)، بشأن مواجهة الاستهداف الإسرائيلي للقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي في أفريقيا، وتنفيذ إعلان فلسطين الصادر عن قمة ملابو العربية الأفريقية 2016، وتعزيز العمل مع الاتحاد الأفريقي لدعم قضية فلسطين وقراراتها في المحافل الدولية، والتصدي لأي محاولات إسرائيلية للالتفاف على مكانة

قضية فلسطين في أفريقيا، والتي بُنيت على القيم المشتركة المناهضة للاستعمار والاضطهاد والفصل العنصري. والتحذير من إقامة مؤتمرات إسرائيلية أفريقية، وحث الدول الأفريقية على عدم المشاركة بأي منها. والترحيب بتشكيل لجنة وزارية بهذا الشأن والطلب إليها مواصلة العمل وفق الخطة المعدة لهذا الغرض.

22- التأكيد على تنفيذ قرار المجلس رقم 8118 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7، بشأن التصدي لترشيح إسرائيل لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي 2019-2020، لعدم انطباق مقومات الترشح بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حيث أنها قوة احتلال ذات سجل طويل من الانتهاكات الجسيمة لقرارات الشرعية الدولية، ومبادئ القانون الدولي، وحقوق الإنسان. ودعوة الدول الأعضاء إلى التصدي لهذا الأمر الخطير من خلال علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف. والترحيب بتشكيل لجنة وزارية للتصدي لهذا الأمر والطلب إليها مواصلة عملها وفق الخطة المعدة لتحقيق الهدف.

23- الدعوة إلى استمرار العمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الحكومات والبرلمانات والاتحادات لدعم القضية الفلسطينية. واستمرار تكليف الأمين العام للجامعة بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والتنسيق معه في مختلف المواضيع والإجراءات التي تخص القضية الفلسطينية، وآليات تنفيذ القرارات العربية والإسلامية في هذا الشأن.

24- رفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، أو أي تجزئة للأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن باقي أرض دولة فلسطين، والتحذير من تماهي أي طرف مع هذه المخططات.

25- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وفق اتفاق

القاهرة الموقع في مايو/ أيار 2011 وآليات وتفاهمات تنفيذه وأخرها اتفاق القاهرة 2017، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، وإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن، وذلك لتحقيق الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والترحيب بعقد اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني يوم 2018/4/30، والتطلع لنجاح أعماله. والإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوتها للاستمرار في تلك الجهود.

26- إدانة محاولة الاغتيال الآثمة التي تعرض لها رئيس الوزراء ورئيس المخابرات العامة لدولة فلسطين، من خلال تفجير عبوة ناسفة أثناء مرور موكبهما في شمال قطاع غزة يوم 2018/3/13، والتأكيد على ضرورة استكمال التحقيقات في هذه الحادثة على أسس صحيحة، وتقديم مرتكبيها والمسؤولين عنها للمحاكمة.

27- الترحيب برئاسة المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة 29 للقمة العربية، للجنة مبادرة السلام العربية، وتوجيه الشكر والتقدير للمملكة الأردنية الهاشمية على الجهود الحثيثة والمتميزة التي بذلتها خلال رئاستها السابقة للجنة.

28- الترحيب بالجهود الحثيثة التي تبذلها دولة الكويت، من خلال عضويتها في مجلس الأمن، في متابعة تطورات القضية الفلسطينية، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وخاصةً ما قامت به خلال رئاستها لمجلس الأمن في شهر فبراير/ شباط 2018، من عقد جلسة لمجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية، بمشاركة فخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، وأيضاً عقد جلسة غير رسمية لمجلس الأمن تحت مسمى (Arria Formula) (اريا) برئاسة معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح وذلك يوم الخميس الموافق 2018/2/22 حول (آفاق حل الدولتين من أجل

السلام) والتي تركزت حول تنفيذ القرار رقم 2334 (2016).

29- استمرار تكليف المجموعتين العربيتين في مجلس حقوق الإنسان واليونسكو، بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية لدعم ومتابعة تنفيذ هذا القرار، وقرارات فلسطين في المنظمتين.

30- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة:

- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، ومتابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ووقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية.
- متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 بشأن الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني.
- متابعة حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي لترشيح إسرائيل لعضوية مجلس الأمن عامي 2019-2020، وأي ترشيح إسرائيلي لأي منصب في أجهزة ولجان الأمم المتحدة.
- متابعة تشكيل لجنة تحقيق دولية في أحداث ذكرى يوم الأرض 2018/3/30.

31- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق.ق: 708 د.ع (29) – ج 3 – 2018/4/15)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته: التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- **بعد اطلاعه:**
  - **على مذكرة الأمانة العامة،**
  - **وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،**
  - **وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذى عُقد في الرياض بتاريخ 2018/4/12،**
- **وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة،**

يُقـــرر:

1- التأكيد مجدداً أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، ورفض أي محاولة للانتقاص من السيادة الفلسطينية عليها.

2- الإدانة الشديدة والرفض القاطع لجميع السياسات والخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف ضم المدينة المقدسة وتشويه هويتها العربية، وتغيير تركيبتها السكانية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، بما في ذلك مصادقة برلمان الاحتلال الإسرائيلي على ما سُمّي بقانون "القدس الموحدة"، بداية شهر يناير/ كانون الثاني 2018، والتأكيد على أن هذه السياسات والخطط والممارسات، تشكل خرقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات 252 (1968) و267 (1969) و476 و478 (1980).

3- إدانة ورفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ومطالبتها بإلغاء هذا القرار المخالف للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، والتحذير من العبث بالقدس ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها واستفزاز مشاعر المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والإسلامي، والتأكيد على متابعة تنفيذ

قراري مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8221 د.غ.ع بتاريخ 2017/12/9، و8222 د.غ.ع.م 2018/2/1، في مواجهة القرار الأمريكي المذكور.

4- اعتبار توجه الولايات المتحدة الأمريكية لنقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف، واختيارها لذكرى نكبة الشعب الفلسطيني في هذا العام 2018، موعداً لهذه الخطوة غير القانونية، حلقة جديدة في مسلسل انتهاك القانون الدولي وعدم احترام قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بمدينة القدس الشريف، واستفزازاً لمشاعر الأمة العربية، وزيادة في توتير وتأجيج الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم.

5- إدانة إعلان جمهورية جواتيمالا نيتها نقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف في خطوة تتبع قرار الإدارة الأمريكية بهذا الشأن، وتنتهك القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومطالبتها بالتراجع عن هذا القرار غير القانوني والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

6- رفض وإدانة كافة الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للاماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك، وتقسيمه زمانياً ومكانياً، وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه وإبعادهم عنه، بمحاولة السيطرة على إدارة الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة والاعتداء على موظفي إدارة الأوقاف الإسلامية الأردنية في القدس ومنعهم من ممارسة عملهم ومحاولة فرض القانون الإسرائيلي على المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، والقيام بالحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى وأسواره.

7- إدانة الاعتداءات المتكررة من المسؤولين والمستوطنين المتطرفين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك، تحت دعم وحماية ومشاركة الحكومة الإسرائيلية، والتحذير من أن أي مساس بحرمة المسجد الأقصى

المبـارك/ الحـرم القدسـي الشـريف سـيكون لـه تبعـات وانعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

8- التأكيد على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8229 د.ع (149) حـول إدانـة ورفـض المحـاولات الإسـرائيلية الحثيثـة لتقـويض الكنـائس وإضـعاف الوجـود المسيحي فـي المدينـة المقدسـة، والتـي وصلت ذروتها فـي الآونـة الأخيـرة من خـلال فـرض الضـرائب الإسـرائيلية غيـر الشـرعية علـى ممتلكـات وأوقـاف الكنـائس، وإصـدار أوامـر حجـز ومصـادرة لأصـول وأمـلاك وأراضـي وحسـابات بنكيـة تعود للكنائس في مدينة القدس الشريف، وذلك بالتزامن مع الاستهداف الإسرائيلي المتواصل للمسجد الأقصى المبارك، وهو مـا يشـكل انتهاكـاً فاضـحاً للوضـع القـانوني والتـاريخي القـائم لمقدسـات المدينـة، ومخالفـة خطيـرة للاتفاقـات والالتزامـات الدوليـة التـي تضـمن حمايـة وحقـوق الأمـاكن المقدسة في المدينة.

9- إدانـة إسـرائيل (القـوة القائمـة بـالاحتلال) لمصـادرتها أراضـي المـواطنين المقدسـيين وهـدم بيـوتهم أو احتلالهـا، خدمـة لمشـاريعها الاسـتيطانية داخـل أسـوار البلـدة القديمـة وخارجهـا، وكـذلك مواصـلة تجريـف آلاف الـدونمات لصـالح إنشـاء مشـروع مـا يُسـمى بـ"القدس الكبـرى"، بمـا فيهـا المشـروع الاسـتيطاني المُسـمى (E1)، وبنـاء طـوق استيطاني يمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني بهدف إحكام السيطرة عليها.

10- إدانـة الإجـراءات الإسـرائيلية المتمثلـة فـي تطبيـق قـانون عنصري يستهدف حق المقدسيين الفلسطينيين في الإقامة في مدينتهم، والذي بموجبه يتم سحب بطاقات الهوية من آلاف الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون في ضواحي القدس المحتلة أو خارجها، وإدانـة استئناف إسرائيل (القوة القائمـة بـالاحتلال) تطبيـق مـا يسـمى بـ"قانون أمـلاك الغـائبين" والـذي يسـتهدف مصـادرة عقـارات المقدسـيين، ومطالبـة كافـة المؤسسـات والجهـات الدوليـة الضـغط علـى إسرائيل (القوة القائمـة بـالاحتلال) لوقـف قراراتهـا وقوانينهـا

العنصرية والتي تعمل على تفريغ المدينة من سكانها الأصليين، عبر إبعادهم عن مدينتهم قسراً، وفرض الضرائب الباهظة عليهم، وعدم منحهم تراخيص البناء.

11- إدانة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية باستمرار إغلاق المؤسسات الوطنية العاملة في القدس، والمطالبة بإعادة فتحها، وعلى رأسها بيت الشرق والغرفة التجارية، لتمكينها من تقديم الخدمات للمواطنين المقدسيين وحماية الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة.

12- مطالبة جميع الدول بتنفيذ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي لليونسكو بخصوص القضية الفلسطينية، بما في ذلك لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، والتي أكدت على أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف هو موقع إسلامي مخصص للعبادة وجزء لا يتجزأ من مواقع التراث العالمي الثقافي، وأدانت الاعتداءات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.

13- دعوة العواصم العربية مجددا للتوأمة مع مدينة القدس، ودعوة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، للتوأمة مع المؤسسات المقدسية المماثلة دعما لمدينة القدس المحتلة وتعزيزا لصمود أهلها ومؤسساتها.

14- الإشادة بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف في الدفاع عن المقدسات وحمايتها وتجديد رفض كل محاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية، وتثمين الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية، التي أعاد التأكيد عليها الاتفاق الموقع بين جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين،

بتاريخ 2013/3/31، والتعبير عن الدعم والمؤازرة لإدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية في الدور الذي تقوم به في الحفاظ على الحرم والذود عنه في ظل الخروقات الإسرائيلية والاعتداءات على موظفيها، ومطالبة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالتوقف عن اعتداءاتها على الإدارة وموظفيها.

15- الإشادة بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود الشعب الفلسطيني. والإشادة بالجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس.

16- التأكيد على أهمية الاتصالات التي يجريها الوفد الوزاري العربي المُشكل بموجب قرار مجلس الجامعة الوزاري رقم 8221 بتاريخ 2017/12/9، والطلب إلى الوفد الوزاري مواصلة جهوده واتصالاته وتقديم تقريره لمجلس الجامعة القادم.

17- الإشادة بمؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، الذي عقد في القاهرة 17-18 يناير/ كانون الثاني 2018، والعمل على تحقيق توصياته لحماية القدس الشريف والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم للمدينة والأماكن المقدسة فيها، ودعم صمود أهلها بكافة الأشكال. وتبني اقتراحه بأن يكون عام 2018، عاماً للقدس الشريف.

18- الدعوة إلى دعم وزيارة القدس والمقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية والتشديد على زيارة المسجد الأقصى/ الحرم القدسي الشريف لكسر الحصار المفروض عليه، وشد الرحال إليه لحمايته من مخططات الجماعات اليهودية المتطرفة، وفي هذا السياق تثمين الزيارات التي قام بها المسؤولون العرب لمدينة القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك، وخاصة الزيارتين الأخيرتين لمعالي الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عُمان، معالي يوسف بن علوي، ومعالي وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي للمملكة المغربية السيد ناصر بوريطه.

19- الدعم والمساندة الكاملين لصمود الشعب الفلسطيني

ومؤسساته في مدينة القدس المحتلة، ودفاعهم عن المدينة والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك في مواجهة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية، والتصدي للمحاولات الإسرائيلية لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم.

20- التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018–2022)، التي قدّمتها دولة فلسطين، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها، في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس الشرقية، وتهجير أهلها.

21- التأكيد على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8228 د.ع (149)، حول الموافقة على الخطة الإعلامية الدولية للتصدي للقرار الأمريكي الأحادي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ودعوة وزارات ومؤسسات الإعلام العربية إلى التعاون والمساهمة مع الأمانة العامة في تنفيذ هذه الخطة.

22- استمرار تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمواصلة تحركاتها لدى المجموعات الإقليمية والسياسية في الأمم المتحدة، لكشف خطورة ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك من إجراءات وممارسات إسرائيلية تهويدية خطيرة، وذات انعكاسات وخيمة على الأمن والسلم الدوليين.

23- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن إلى الدورة المقبلة للمجلس.

(ق.ق: 709 د.ع (29) – ج 3 – 2018/4/15)

القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ومستجداته: متابعة تطورات (الاستيطان، الجدار، الانتفاضة، الأسرى، اللاجئون، الأونروا، التنمية).

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذى عُقد في الرياض بتاريخ 2018/4/12،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص تطورات مختلف مكونات القضية الفلسطينية،

يُقـــرر:

أولاً: الاستيطان:

1- الإدانة الشديدة للسياسة الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية التوسعية غير القانونية بمختلف مظاهرها، على كامل أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، والتأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية باطلة ولاغية ولن تشكل أمراً واقعاً مقبولاً، وتمثل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، وجريمة حرب وفق نظام روما الأساسي، وتحدياً للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 2004/7/9، وتهدف إلى تقسيم الأرض الفلسطينية وتقويض تواصلها الجغرافي، والتأكيد على ضرورة وضع خطط عملية للتصدي لهذه السياسة الإسرائيلية.

2- مطالبة المجتمع الدولي بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، الذي أكد على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، وطالب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وكذلك التأكيد على تنفيذ القرارات الدولية الأخرى ذات الصلة، القاضية بعدم شرعية وقانونية الاستيطان

الإسرائيلي، بما فيها قراري مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 ورقم 497 لعام 1981.

3- الإشادة بقرارات ومواقف الاتحاد الأوروبي التي تُدين الاستيطان، وتعتبر المستوطنات كيانات غير قانونية، وتحظر تمويل مشاريع في المستوطنات الإسرائيلية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وتضع علامات مُميِّزة لبضائع المستوطنات، وتشير إلى أن الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وأي من دول الاتحاد الأوروبي، لا تنطبق في الأرض الفلسطينية المحتلة.

4- استمرار دعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف كافة أشكال التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة ومقاطعتها، بما في ذلك حظر استيراد منتجاتها أو الاستثمار فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر لمخالفتها للقانون الدولي. وفي هذا الصدد يقدر المجلس جميع المواقف الدولية التي تدعو إلى مقاطعة المؤسسات والشركات التي تعمل في المستعمرات الإسرائيلية في أرض دولة فلسطين المحتلة.

5- الإدانة الشديدة لجرائم المستوطنين الإرهابية المستمرة ضد الفلسطينيين العزل وممتلكاتهم وأماكن عبادتهم والتي تتم بحماية من سلطات الاحتلال، وتحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم والاعتداءات، ومطالبة المجتمع الدولي بالتصدي لهذه الجرائم العنصرية التي تعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف الأربع، وغيرها من المعاهدات والمواثيق الدولية التي تكفل سلام وأمن الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وتدعوها إلى إدراج مجموعات وعصابات المستوطنين التي ترتكب هذه الجرائم على قوائم الإرهاب، وفرض عقوبات مالية عليهم واتخاذ التدابير القانونية بحقهم.

6- إدانة الممارسات الإسرائيلية في استخدام الأرض الفلسطينية المحتلة كمكب ومدافن للتخلص من النفايات الصلبة والنفايات الخطرة والسامة الناتجة عن استخدام سكان المستوطنات الإسرائيلية، ودعوة المنظمة الدولية

للبيئة للتحقيق في هذه المخالفات واتخاذ ما يلزم لتلافي آثارها الصحية والبيئية الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

7- إدانة كافة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الهادفة للسيطرة على أجزاء كبيرة من مدينة الخليل وحرمان السكان الفلسطينيين من الوصول إلى الحرم الإبراهيمي ومنازلهم ومدارسهم وأعمالهم، والدعوة لتوسيع مهمة قوة التواجد الدولي لتشمل حماية أهل مدينة الخليل المدنيين.

ثانياً: جدار الفصل العنصري:

8- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لبنائها جدار الفصل والضم العنصري داخل أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967، واعتبار هذا الجدار شكلاً من أشكال الفصل العنصري، ومطالبة جميع الدول والمنظمات الدولية ومجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على إزالة ما تم بناؤه من هذا الجدار، والتعويض عن الأضرار الناتجة عنه، التزاماً بالرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 2004/7/9، وتنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (10/15) بتاريخ 2004/7/20، والذي اعتبر إقامة الجدار انتهاكاً للقواعد الآمرة في القانون الدولي بما فيها حق تقرير المصير.

9- مطالبة الدول الأعضاء الاستمرار في دعم عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسجيل الأضرار الناشئة عن تشييد جدار الفصل العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة، والمساهمة في سداد العجز المالي الذي تعاني منه اللجنة، وذلك لأهمية استمرار عملها في توثيق الأضرار الناجمة عن بناء الجدار.

10- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في التصدي لأي عملية تهجير لأبناء الشعب الفلسطيني نتيجة الممارسات الإسرائيلية وأيضاً إلى تحمل مسؤولياته في تفعيل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن إقامة جدار الفصل العنصري، وإحالة ملف الجدار إلى المحكمة الجنائية الدولية تمهيدا

لإدراجه ضمن جرائم الحرب المخالفة للقانون الدولي.

ثالثاً: الانتفاضة:

11- تقديم الدعم للشعب الفلسطيني والتضامن معه في مواجهة العدوان الإسرائيلي على أرضه ومقدساته وممتلكاته.

12- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال النضال ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك المقاومة الشعبية السلمية، وتسخير الطاقات العربية الممكنة لدعمها.

13- إدانة قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالإعدامات الميدانية والاعتقالات للأطفال والفتيات والشباب الفلسطينيين، ومطالبة المحكمة الجنائية الدولية وباقي آليات العدالة الدولية بالتحقيق في هذه الجرائم، وإحالة مرتكبيها إلى المحاكمة. وإدانة سياسة سلطات الاحتلال بهدم بيوت الشهداء، واحتجاز جثامينهم ومعاقبة ذويهم.

14- التأكيد على العمل لإنهاء الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، نتيجة للحصار الإسرائيلي الجائر عليه، ومطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بممارسة الضغط على إسرائيل لرفع حصارها عن القطاع وفتح المعابر التي تسيطر عليها بشكل فوري ودائم.

15- تكليف الأمانة العامة باستمرار التنسيق مع المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لتركيز الجهود على معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة جراء الممارسات القمعية الإسرائيلية بما فيها إقامة الحواجز وإغلاق الطرق وفرض الحصار على المدن والقرى الفلسطينية، والتأثيرات السلبية لكل ذلك في كافة المجالات.

16- إدانة كافة الممارسات التي تقوم بها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وتُعرض حياة وحقوق الإنسان الفلسطيني بما فيهم الأطفال للخطر أو للتهديد، ودعوة المجتمع الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين العزّل، بما فيهم الأطفال وفقاً لاتفاقية حقوق

الطفل التي تُعد إسرائيل طرفاً فيها.

17- الإشادة باستضافة دولة الكويت للمؤتمر الدولي حول معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاك إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لاتفاقية حقوق الطفل، والذي عُقد يومي 12 و2017/11/13 بدولة الكويت، ودعوة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية إلى مواصلة متابعة توصيات ومخرجات المؤتمر.

رابعاً: <u>الأسرى</u>:

18- التأكيد على متابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8158 د.غ.ع بتاريخ 2017/5/4، بشأن دعم نضال الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

19- إدانة مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال واحتجاز آلاف الفلسطينيين بما في ذلك الأطفال والنساء والقادة السياسيين والنواب، ولحملة الاعتقالات التعسفية المستمرة، بحق المواطنين الفلسطينيين، باعتبار ذلك مخالفاً لمبادئ القانون الدولي، وكذلك إدانة إقرار الكنيست الإسرائيلي لقانون الإطعام القسري للأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، واستمرار مطالبة الدول والهيئات الدولية ذات الاختصاص بالعمل الفوري من أجل إدانة هذه الممارسات التعسفية والانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى الفلسطينيين والعمل على وقفها، وضمان إطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين كجزء من أي حل سياسي.

20- مطالبة الجهات والمؤسسات والهيئات الدولية وهيئات حقوق الإنسان المعنية بتحمل مسؤولياتها بتدخلها الفوري والعاجل لإلزام الحكومة الإسرائيلية، بتطبيق القانون الدولي الإنساني ومعاملة الأسرى والمعتقلين في سجونها وفق ما تنص عليه اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 بشأن معاملة أسرى الحرب، وإدانة سياسة الاعتقال الإداري لمئات الأسرى الفلسطينيين، وتحميل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى الذين يخوضون إضراباً عن الطعام وعن حياة كافة الأسرى، والتحذير من سياسة العقوبات الفردية

والجماعية، ومن خطورة الوضع داخل معتقلات الاحتلال.

21- دعوة المجتمع الدولي والهيئات الحقوقية الدولية للضغط على سلطة الاحتلال الإسرائيلي للإفراج الفوري عن كافة الأسرى والمعتقلين خاصة الدفعة الرابعة من قُدامى الأسرى، والمرضى والأطفال والنواب والمعتقلين الإداريين، وإجبارها على التخلي عن سياسة العقاب الجماعي الذي يتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

22- دعوة المجتمع الدولي لإرسال لجنة تحقيق إلى السجون الإسرائيلية للاطلاع على الانتهاكات التي ترتكب بحق الأسرى، والتأكيد على ضرورة قيام الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف الأربع بإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بتطبيق الاتفاقيات على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.

23- دعم التوجه الفلسطيني لملاحقة ومساءلة الإسرائيليين على جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحق الأسرى وتخالف القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة وميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقيات جنيف الأربع.

24- دعوة الدول العربية والإسلامية والمؤسسات والأفراد إلى دعم الصندوق العربي لدعم الأسرى الذي تشرف عليه جامعة الدول العربية، والذي أقرته قمة الدوحة الدورة (24) بالقرار رقم 574 فقرة (19) بتاريخ 2013/3/26.

<u>خامساً:اللاجئون</u>:

25- التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية، وعلى التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ورفض محاولات التوطين بكافة أشكاله ورفض أي تحركات من أطراف دولية من شأنها إسقاط حق العودة، ودعوة الأمانة العامة والدول الأعضاء إلى مواصلة وتكثيف جهودها على الساحة الدولية، وفي الأمم المتحدة، لتأكيد هذا الحق وفقا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة رقم 194 (1948)

ووفقا لمبادرة السلام العربية وتأكيد مسؤولية إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

26- مطالبة كافة أطراف الصراع في سورية بعدم الزج باللاجئين الفلسطينيين في أتون المعارك رغم حيادهم منذ بدء الصراع، والتعبير عن بالغ القلق إزاء استمرار الأحداث داخل المخيمات، والمطالبة بإخلائها من السلاح والمسلحين، وفك الحصار عنها وعودة سكانها إليها، وتقديم كل الخدمات الضرورية لدعم اللاجئين الفلسطينيين فيها.

27- الدعوة لتوفير مقومات الصمود والحياة الكريمة للاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء ورفع الأذى والتمييز الجائر ضدهم.

سادساً: الأونروا:

28- التأكيد على التفويض الممنوح للأونروا وفق قرار إنشائها (قرار الجمعية العامة رقم 302 عام 1949) وعدم المساس بولايتها أو مسؤوليتها وعدم تغيير أو نقل مسؤوليتها إلى جهة أخرى، والعمل على أن تبقى الأونروا ومرجعيتها القانونية الأمم المتحدة، وكذا التأكيد على ضرورة استمرار الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تقديم الخدمات للاجئين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها، بما فيها القدس المحتلة، إلى أن يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وشاملا وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) لعام 1948، ومبادرة السلام العربية لعام 2002.

29- رفض وإدانة محاولات إنهاء أو تقليص دور وولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، من خلال الحملات الإسرائيلية الممنهجة ضدها. والتحذير من خطورة أي قرار من أي دولة بخفض الدعم المالي للوكالة. ودعوة المجتمع الدولي إلى الالتزام بتفويض الوكالة وتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو مستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم

الخدمات الأساسية لضحايا النكبة، باعتبار ذلك حق يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948، بما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

30- الإعراب عن القلق إزاء العجز السنوي في موازنة الأونروا والتأكيد على أهمية استمرار توفير الدعم المالي اللازم لبرامج ونشاطات وكالة الغوث الدولية الاعتيادية والطارئة، ودعوة الأمانة العامة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب إلى مواصلة تفعيل قنوات الاتصال المختلفة مع الدول المانحة كافة، لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة وتمكينها من القيام بمهامها كاملة وعدم تحميل الدول العربية المضيفة أعباء إضافية تقع أساسا ضمن مسؤولية الأونروا.

31- حث الدول الأعضاء على استكمال تسديد مساهمتها في الموازنة السنوية للأونروا، تفعيلاً للقرارات المتعاقبة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري منذ عام 1987، وحث جميع الجهات التي تساهم في الدعم المالي للأونروا، إلى منح الأولوية لسداد أنصبة الدول في موازنة الأونروا، ثم تقديم الدعم الطوعي لباقي المشروعات.

32- دعوة الأونروا إلى إيجاد الوسائل الكافية لتوسيع قاعدة الدول المانحة وزيادة الأموال الملزمة بها وفق احتياجات الوكالة مع عدم تقليص أيٍ من الخدمات التي تقدمها الوكالة وفقاً لقرار إنشائها رقم 302 لعام 1949، والاستمرار في إعداد موازنتها حسب أولويات ومتطلبات اللاجئين، والتنسيق مع الدول العربية المضيفة في إعداد وتنفيذ برامجها بما يتوافق مع سياسات تلك الدول، والعمل على إشراك القطاع الخاص في الدول المانحة في تمويل برامج ومشاريع إضافية لتحسين أحوال اللاجئين على ألا يكون ذلك بديلاً لالتزامات الدول المانحة تجاه الأونروا، وبحث سبل سدّ العجز في موازنتها.

33- تحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية الأعباء الإضافية التي تتكبدها الأونروا نتيجة إجراءات الإغلاق

والحصار وتقييد حركة إيصال المساعدات لمستحقيها ومطالبتها بالتعويض عن هذه الخسائر.

34- دعوة الأونروا للاستمرار في تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سورية وأولئك الذين نزحوا خارجها بتقديم الدعم اللازم لهم، وفق القوانين والمحددات والترتيبات التي تضعها الدول التي نزحوا إليها، ومناشدة المجتمع الدولي مساندة الأونروا من خلال تقديم التمويل اللازم.

35- الترحيب بالمؤتمر الوزاري لدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين برئاسة جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ومملكة السويد والذي تم عقده في 2018/3/15 بالعاصمة الإيطالية روما، ودعوة كافة الدول والجهات المانحة للوفاء بالتزاماتها المالية التي قدمتها في المؤتمر لدعم الأونروا وتمكينها من أداء مهامها الإنسانية وتفويضها السياسي تجاه اللاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم حل قضيتهم وفقاً للقرار الأممي رقم 194 لعام 1948. وتقديم الشكر لدولة قطر على تقديم مبلغ 50 مليون دولار أمريكي، ولدولة الكويت على تقديم مبلغ 8 مليون دولار أمريكي دعماً للأونروا.

سابعاً: التنمية:

36- إدانة التدابير الممنهجة التي تفرضها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) الهادفة إلى استمرار تقويض الاقتصاد الفلسطيني وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه غير القابل للتصرف في التنمية، وإضعاف حيوية وجدوى اقتصاد دولة فلسطين. ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية.

37- إدانة كافة الممارسات والإجراءات والقوانين الإسرائيلية الهادفة إلى استنزاف أو تجريف أو إهدار أو تهديد الموارد والثروات الطبيعية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها المتواجدة في البر والبحر.

38- التأييد الكامل لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/71/20 بتاريخ 2016/11/30، ورقم A\RES\70\12 بتاريخ 2015/11/24، ورقم A\RES\69\20 بتاريخ 2014/11/25، خاصةً الفقرة التاسعة في كلٍ من هذه القرارات، والتي طلبت فيها الجمعية العامة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يقدم إليها تقريراً عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، والترحيب بجهود أمانة (الأونكتاد) التي قدمت للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2016، تقريراً أولياً (A/71/174) عن تلك التكاليف، وأوصت بضرورة تقديم تقرير سنوي بهذا الشأن إلى الجمعية العامة، لتأسيس وثائق ذات مرجعية دولية عن هذه التكاليف وعن الحقوق الاقتصادية للشعب الفلسطيني. ودعوة الدول الأعضاء للمساهمة في تمويل هذه العملية التوثيقية المهمة، والتي قدرتها الأونكتاد بمبلغ 5 مليون دولار.

39- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته ومواصلة التزامه بتقديم المساعدات لتعزيز وتمكين بناء مؤسسات دولة فلسطين، وتنفيذ تعهداته الخاصة بدعم الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها دولة فلسطين.

40- دعوة الدول العربية للاستمرار بدعم الاقتصاد الفلسطيني وفق الترتيبات الثنائية مع دولة فلسطين، وفتح أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ، عبر إعفائها من الرسوم الجمركية، وذلك تنفيذاً للقرارات السابقة الصادرة بهذا الشأن.

41- العمل على تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة الخاصة بإنهاء الحصار الإسرائيلي وإعادة إعمار قطاع غزة، وبخاصة القمة العربية التنموية (الكويت 2009)، والقمة العربية العادية الثانية والعشرين (سرت 2010)، ودعوة الدول العربية للالتزام بتحويل الأموال التي تعهدت بها في مؤتمر القاهرة لإعادة بناء ما دمره الاحتلال الإسرائيلي خلال الحرب التي شنها على قطاع غزة صيف 2014.

ودعوتها مجددا للإيفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول العربية خلال القمم العربية المتعاقبة.

42- دعوة مؤسسات القطاع الخاص بالدول العربية للمشاركة الفعالة في الاستثمار في فلسطين ودعم القطاع الخاص الفلسطيني.

(ق.ق: 710 د.ع (29) – ج 3 – 2018/4/15)

القضـــية الفلســـطينية والصـــراع العربـــي الإسرائيلي ومستجداته: دعـــم موازنـــة دولـــة فلســـطين وصـــمود الشعب الفلسطيني.

إن مجلس الجامعة على مستوى القمة،

- بعد اطلاعه:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن العمل العربي المشترك،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الثاني لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد في الرياض بتاريخ 2018/4/12،
- وإذ يؤكد على أهمية الالتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الأعضاء في دعم موازنة دولة فلسطين وفقاً لقرارات القمم العربية المتعاقبة من قمة بيروت (2002) إلى قمة عمان (2017)، وإذ يؤكد على جميع قرارات المجلس على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، الخاصة بدعم موازنة دولة فلسطين وصمود الشعب الفلسطيني،

يُقـــرر:

1- التأكيد على دعوة الدول العربية للالتزام بمقررات الجامعة العربية وبتفعيل شبكة أمان مالية بأسرع وقت ممكن بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي شهرياً دعماً لدولة فلسطين لمواجهة الضغوطات والأزمات المالية التي تتعرض لها بفعل استمرار إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) باتخاذ إجراءات اقتصادية ومالية عقابية، بينها احتجاز أموال الضرائب واقتطاع جزء كبير منها بما يتنافى مع القوانين والمواثيق الدولية والاتفاقيات بين الجانبين.

2- توجيه الشكر إلى الدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في دعم موازنة دولة فلسطين، وخاصةً المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللتان تلتزمان بتسديد التزاماتهما، ودعوة باقي الدول العربية إلى الوفاء بالمتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة، والتأكيد على أهمية استمرار الدول العربية في دعم موازنة دولة فلسطين.

3- دعوة الدول الأعضاء لتنفيذ قرار قمة عمان رقم 677 د.ع

(28) بتاريخ 2017/3/29، بشأن زيادة رأس مال صندوقي الأقصى والقدس بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي. وتوجيه الشكر للدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس وفقاً لقرارات قمة القاهرة غير العادية لعام 2000، والدعم الإضافي للصندوقين وفق مقررات قمة بيروت 2002، وتفعيل قرار قمة سرت عام 2010 بدعم القدس، ودعوة الدول العربية التي لم تف بالتزاماتها لسرعة الوفاء بها.

4- دعوة البرلمان العربي، والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والجاليات العربية، إلى بذل الجهود لتعزيز موارد صندوقي الأقصى والقدس، دعماً لنضال الشعب الفلسطيني.

5- الطلب من الدول الأعضاء دعم موازنة دولة فلسطين لمدة عام تبدأ من 2018/4/1 وفقاً للآليات التي أقرتها قمة بيروت 2002.

(ق.ق: 711 د.ع (29) – ج 3 – 2018/4/15)

قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري

(وزراء الخارجية العرب)

قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري
الدورة 149

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية
والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يأخذ علماً بعقد الاجتماع الأول للجنة الوزارية الخاصة بالتصدي لترشيح إسرائيل لمقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي 2019–2020 الذي عُقد في مقر الأمانة العامة بتاريخ 2018/3/7،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين. وإعادة التأكيد على حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

2- إعادة التأكيد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ونقل سفارتها إليها، واعتباره قراراً باطلاً، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصِّلة، والفتوى

القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، وأن لا أثر قانوني لهذا القرار، الذي يقوض جهود تحقيق السلام، ويعمق التوتر، ويفجر الغضب، ويهدد بدفع المنطقة إلى المزيد من العنف والفوضى وعدم الاستقرار.

3- إدانة إعلان جمهورية جواتيمالا نيتها نقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف في خطوةٍ اتبعت قرار الإدارة الأمريكية بهذا الشأن، واعتبار ذلك انتهاكاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومطالبتها بالتراجع عن هذا القرار غير القانوني والالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

4- دعوة الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة لمواجهة أي قرار يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، والحيلولة دون اتخاذ أي قرارات مماثلة، وذلك تنفيذاً لقرارات القمم والمجالس الوزارية العربية المتعاقبة.

5- إعادة التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها، والتي نصت على أن السلام مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحل قضيتهم بشكلٍ عادل وفق مبادرة السلام العربية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. ورفض أي صفقة أو مبادرة لحل الصراع لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

6- تأييد ودعم خطة تحقيق السلام التي قدمها فخامة الرئيس محمود عبّاس، رئيس دولة فلسطين، في مجلس الأمن يوم 2018/2/20.

7- العمل مع الأطراف الدولية الفاعلة لتأسيس آلية دولية متعددة الأطراف، تحت مظلة الأمم المتحدة، لرعاية عملية السلام، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومحددة بإطار زمني، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين على خطوط الرابع من يونيو/ حزيران عام 1967.

8- مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام (1980)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة على أساس "الاتحاد من أجل السلم"، رقم (2017) A/RES/ES-10/19، الذي أكد على أن أي قرارات أو إجراءات تهدف

إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمغرافية، ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغية وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعا جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980)، والذي أكد أيضاً على أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يجب حلها عن طريق المفاوضات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

9- تأييد ودعم قرارات فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، وقرارات أُطر منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، والعمل مع دولة فلسطين على تحقيق الهدف من تلك القرارات على كافة الصعد.

10- تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والعمل على حشد التأييد الدولي لهذا التوجه، وتكليف المجموعة العربية في نيويورك بعمل ما يلزم بهذا الشأن.

11- العمل المباشر مع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين، من خلال زيارات واتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف لحثها على الاعتراف بدولة فلسطين على خطوط يونيو/ حزيران 1967، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وذلك كأساس ورافعة لعملية السلام، وشرح الأهمية الاستراتيجية لمثل هذا الاعتراف في إنقاذ حل الدولتين وتعزيز فرص السلام والأمن في المنطقة والعالم.

12- تبني ودعم حق دولة فلسطين بالانضمام إلى المنظمات والمواثيق الدولية بهدف تعزيز مكانتها القانونية والدولية، وتجسيد استقلالها وسيادتها على أرضها المحتلة.

13- دعم الجهود والمساعي الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك الإجراءات والتشريعات العنصرية التي تتخذها لشرعنة نظامها الاستعماري وإدامته، وتقديم المساندة الفنية والمالية اللازمة لهذه المساعي الفلسطينية.، وتفعيل تشكيل لجنة قانونية استشارية في إطار جامعة الدول العربية لتقديم المشورة حول رفع قضايا أمام المحاكم الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته، وكذلك بشأن المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، بما فيها "وعد بلفور" عام 1917، وتقديم مقترحات عملية في هذا الشأن.

14- التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة

الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

15- مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ جميع قراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بما فيها 242 (1967) و338 (1973) و1515 (2003)، وقرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، والذي أكد، ضمن جملة أمور أخرى، على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، وطالب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والذي أكد على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات في حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات.

16- إعادة التأكيد على رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية. وإدانة السياسة الإسرائيلية الهادفة إلى سنّ تشريعات عنصرية ممنهجة لتقويض أسس السلام العادل في المنطقة، وطمس الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني، ومحاولات فرض السيادة الإسرائيلية على مدينة القدس الشرقية المحتلة، وسلب وضم أراضٍ فلسطينية تحت مسمى ضم الكتل الاستيطانية غير القانونية، وكذلك تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات المقامة على أراضي الملكية الخاصة للمواطنين الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة عام 1967، ومحاولات تشريع عقوبة الإعدام ضدّ الفلسطينيين، ومحاولات تشريع منع دخول النشطاء الدوليين في مجال مقاطعة إسرائيل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

17- إعادة التأكيد على اعتبار أن إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، من خلال ممارساتها وسياساتها وقوانينها، تقضي على حل الدولتين وتؤسس نظام فصل عنصري (أبارثايد) ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة (1945)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله (1965)، والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها (1973)، وكافة التقارير والقرارات الدولية ذات الصلة. ومطالبة دول العالم والمنظمات والمحاكم الدولية بالتصدي لهذه السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تُجرّمها القوانين الدولية ذات الصلة.

18- التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الجامعة على مستوى الوزاري رقم 8172 د.ع (148)، بشأن مواجهة الاستهداف الإسرائيلي للقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي في القارة الأفريقية، وتنفيذ إعلان فلسطين الصادر عن قمة ملابو العربية الأفريقية 2016، وتعزيز العمل مع الاتحاد الأفريقي لدعم قضية فلسطين وقراراتها في المحافل الدولية، والتصدي لأي محاولات إسرائيلية للالتفاف على مكانة القضية الفلسطينية في القارة الأفريقية، والتي بُنيت على القيم المشتركة المناهضة للاستعمار والاضطهاد والتمييز العنصري. والتحذير من إقامة مؤتمرات إسرائيلية أفريقية، وحث الدول الأفريقية على عدم المشاركة بأي منها. والترحيب بتشكيل لجنة وزارية في هذا الشأن والطلب إليها مواصلة العمل وفق الخطة المعتمدة لهذا الغرض.

19- التأكيد على تنفيذ قرار المجلس رقم 8118 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7، بشأن رفض ترشيح إسرائيل لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن لعامي 2019–2020، لعدم انطباق مقومات الترشح بموجب ميثاق الأمم المتحدة، حيث أنها قوة احتلال ذات سجل طويل من الانتهاكات الجسيمة لقرارات الشرعية الدولية، ومبادئ القانون الدولي، وحقوق الإنسان. ودعوة الدول الأعضاء إلى التصدي لهذا الأمر الخطير من خلال علاقاتها الثنائية ومتعددة الأطراف. والترحيب بتشكيل لجنة وزارية للتصدي لهذا الأمر والطلب إليها مواصلة عملها وفق الخطة المعتمدة لتحقيق الهدف.

20- الدعوة إلى استمرار العمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الحكومات والبرلمانات والاتحادات لدعم القضية الفلسطينية. واستمرار تكليف الأمين العام للجامعة بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والتنسيق معه في مختلف المواضيع والإجراءات التي تخص القضية الفلسطينية، وآليات تنفيذ القرارات العربية والإسلامية في هذا الشأن.

21- رفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة، أو أي تجزئة للأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن باقي أرض دولة فلسطين، والتحذير من تماهي أي طرف مع هذه المخططات.

22- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وفق اتفاق القاهرة الموقع في مايو/ أيار 2011 وآليات وتفاهمات تنفيذه وأخرها اتفاق القاهرة 2017، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، وإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن، وذلك لتحقيق الشراكة

السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. والإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوتها للاستمرار في تلك الجهود.

23- استمرار تكليف المجموعتين العربيتين في مجلس حقوق الإنسان واليونسكو، بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية لدعم ومتابعة تنفيذ قرارات فلسطين في المنظمتين.

24- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة:

- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، ومتابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ووقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية.
- متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 بشأن الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني في دولة فلسطين.
- متابعة حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي لترشيح إسرائيل لعضوية مجلس الأمن عامي 2019–2020، وأي ترشيح إسرائيلي لأي منصب في أجهزة ولجان الأمم المتحدة.

25- الترحيب بالجهود التي بذلتها دولة الكويت من خلال ترأسها وعضويتها في مجلس الأمن في شهر فبراير/ شباط، بعقد جلسة لمجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك القضية الفلسطينية، بمشاركة فخامة الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

26- الإشادة بالجهود التي بذلتها دولة الكويت العضو العربي غير الدائم في مجلس الأمن والرئيس الحالي لمجلس الأمن، والتي تمخضت عن عقد جلسة غير رسمية تحت مسمى (Arria Formula) (اريا) برئاسة معالى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح وذلك يوم الخميس الموافق 2018/2/22 حول (آفاق حل الدولتين من أجل السلام) والتي تركزت حول تنفيذ القرار رقم 2334 (2016).

27- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 8226 – د.ع (149) – ج 2 – 2018/3/7)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة،
- وإذ يأخذ علماً بعقد اجتماع لجنة مبادرة السلام العربية على المستوى الوزاري بتاريخ 2018/3/7 في مقر الأمانة العامة،

يُقـــرر

1- التأكيد مجدداً أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، ورفض أي محاولة للانتقاص من السيادة الفلسطينية عليها.

2- الإدانة الشديدة والرفض القاطع لجميع السياسات والخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف ضم المدينة المقدسة وتشويه هويتها العربية، وتغيير تركيبتها السكانية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، بما في ذلك مصادقة برلمان الاحتلال الإسرائيلي على ما سُمّي بقانون "القدس الموحدة"، بداية شهر يناير/ كانون الثاني 2018، والتأكيد على أن هذه السياسات والخطط والممارسات، تشكل خرقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات 252 (1968) و267 (1969) و476 و478 (1980).

3- إدانة ورفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ومطالبتها بإلغاء هذا القرار المخالف للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية،

والتحذير من العبث بالقدس ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها واستفزاز مشاعر المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والإسلامي، والتأكيد على متابعة تنفيذ قراري مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8221 د.غ.ع بتاريخ 2017/12/9، و8222 د.غ.ع.م 2018/2/1، في مواجهة القرار الأمريكي المذكور.

4- اعتبار توجه الولايات المتحدة الأمريكية لنقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف، واختيارها لذكرى نكبة الشعب الفلسطيني في هذا العام 2018، موعداً لهذه الخطوة غير القانونية، حلقة جديدة في مسلسل انتهاك القانون الدولي وعدم احترام قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بمدينة القدس الشريف، واستفزازاً لمشاعر الأمة العربية، وزيادة في توتير وتأجيج الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم.

5- رفض وإدانة كافة الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للاماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك، وتقسيمه زمانياً ومكانياً، وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه وإبعادهم عنه، بمحاولة السيطرة على إدارة الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة والاعتداء على موظفي إدارة الأوقاف الإسلامية الأردنية في القدس ومنعهم من ممارسة عملهم ومحاولة فرض القانون الإسرائيلي على المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، والقيام بالحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى وأسواره.

6- إدانة الاعتداءات المتكررة من المسؤولين والمستوطنين المتطرفين الإسرائيليين على حرمة المسجد الأقصى المبارك، تحت دعم وحماية ومشاركة الحكومة الإسرائيلية، والتحذير من أن أي مساس بحرمة المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف سيكون له تبعات وانعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

7- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لمصادرتها أراضي المواطنين المقدسيين وهدم بيوتهم أو احتلالها، خدمة لمشاريعها الاستيطانية داخل أسوار البلدة القديمة وخارجها، وكذلك مواصلة تجريف آلاف الدونمات لصالح إنشاء مشروع ما يُسمى بـ"القدس الكبرى"، بما فيها المشروع الاستيطاني المُسمى (E1)، وبناء طوق استيطاني يمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني بهدف إحكام السيطرة عليها.

8- إدانة الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في تطبيق قانون عنصري يستهدف حق المقدسيين الفلسطينيين في الإقامة في مدينتهم، والذي بموجبه يتم سحب بطاقات الهوية من آلاف

الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون في ضواحي القدس المحتلة أو خارجها، وإدانة استئناف إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) تطبيق ما يسمى بـ"قانون أملاك الغائبين" والذي يستهدف مصادرة عقارات المقدسيين، ومطالبة كافة المؤسسات والجهات الدولية الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لوقف قراراتها وقوانينها العنصرية والتي تعمل على تفريغ المدينة من سكانها الأصليين، عبر إبعادهم عن مدينتهم قسراً، وفرض الضرائب الباهظة عليهم، وعدم منحهم تراخيص البناء.

9- إدانة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية باستمرار إغلاق المؤسسات الوطنية العاملة في القدس، والمطالبة بإعادة فتحها، وعلى رأسها بيت الشرق والغرفة التجارية، لتمكينها من تقديم الخدمات للمواطنين المقدسيين وحماية الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة.

10- مطالبة جميع الدول بتنفيذ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي لليونسكو بخصوص القضية الفلسطينية، بما في ذلك لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، والتي أكدت على أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف هو موقع إسلامي مخصص للعبادة وجزء لا يتجزأ من مواقع التراث العالمي الثقافي، وأدانت الاعتداءات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.

11- دعوة العواصم العربية مجددا للتوأمة مع مدينة القدس، ودعوة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، للتوأمة مع المؤسسات المقدسية المماثلة دعما لمدينة القدس المحتلة وتعزيزا لصمود أهلها ومؤسساتها.

12- الإشادة بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف في الدفاع عن المقدسات وحمايتها وتجديد رفض كل محاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية، وتثمين الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية، التي أعاد التأكيد عليها الاتفاق الموقع بين جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، بتاريخ 2013/3/31، والتعبير عن الدعم والمؤازرة لإدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية في الدور الذي تقوم به في الحفاظ على الحرم والذود عنه في ظل الخروقات الإسرائيلية والاعتداءات على موظفيها، ومطالبة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالتوقف عن اعتداءاتها على الإدارة وموظفيها.

13- الإشادة بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود الشعب الفلسطيني. والإشادة بالجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس.

14- التأكيد على أهمية الاتصالات التي يجريها الوفد الوزاري العربي المُشكل بموجب قرار مجلس الجامعة الوزاري رقم 8221 بتاريخ 2017/12/9، والطلب إلى الوفد الوزاري مواصلة جهوده واتصالاته وتقديم تقريره لمجلس الجامعة القادم.

15- الإشادة بمؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، الذي عقد في القاهرة 17-18 يناير/ كانون الثاني 2018، والعمل على تحقيق توصياته لحماية القدس الشريف والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم للمدينة والأماكن المقدسة فيها، ودعم صمود أهلها بكافة الأشكال. وتبني اقتراحه بأن يكون عام 2018، عاماً للقدس الشريف.

16- الدعوة إلى دعم وزيارة القدس والمقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية والتشديد على زيارة المسجد الأقصى/ الحرم القدسي الشريف لكسر الحصار المفروض عليه، وشد الرحال إليه لحمايته من مخططات الجماعات اليهودية المتطرفة.

17- الدعم والمساندة الكاملين لصمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته في مدينة القدس المحتلة، ودفاعهم عن المدينة والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك في مواجهة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية، والتصدي للمحاولات الإسرائيلية لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم.

18- الطلب من دولة فلسطين إعداد ورقة تصور شامل حول الزيارات العربية لمدينة القدس، على أن يشمل هذا التصور الآليات والضوابط التي تضمن تحقيق الهدف في تأكيد أن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، وإسناد مؤسسات وأبناء الشعب الفلسطيني عامة وأهل القدس خاصة، وتعزيز صمودهم في وجه سياسات وخطط التهجير والتهويد التي تمارسها ضدهم إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) والهادفة لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم للمدينة ومقدساتها الإسلامية والمسيحية.

19- التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل وتنفيذ المشروعات التنموية الخاصة بالقطاعات الحيوية في القدس، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها.

20- استمرار تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمواصلة تحركاتها لدى المجموعات الإقليمية والسياسية في الأمم المتحدة، لكشف خطورة ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك من إجراءات وممارسات إسرائيلية تهويدية خطيرة، وذات انعكاسات وخيمة على الأمن والسلم الدوليين.

21- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن إلى الدورة المقبلة للمجلس.

(ق: رقم 8227 – د.ع (149) – ج 2 – 2018/3/7)

الخطة الإعلامية الدولية
للتصدي للقرار الأمريكي الأحادي بالاعتراف بالقدس
عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى مشروع "الخطة الإعلامية الدولية للتصدي للقرار الأمريكي الأحادي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي"،
  - وعلى القرار رقم 8221 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية بتاريخ 2017/12/9،
  - وعلى القرار رقم 8222 الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية بتاريخ 2018/2/1،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- الموافقة على الخطة الإعلامية الدولية للتصدي للقرار الأمريكي الأحادي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي بالصيغة المرفقة.

2- دعوة وزارات الإعلام أو الهيئات المعنية بشؤون الإعلام في الدول العربية الأعضاء، والمنظمات العربية المتخصصة، والهيئات والمنظمات العربية الممارسة لمهام إعلامية والحاصلة على صفة مراقب بمجلس وزراء الإعلام العرب إلى التعاون مع الأمانة العامة والمساهمة في تنفيذ الخطة الإعلامية الدولية.

(ق: رقم 8228 – د.ع (149) – ج 2 – 2018/3/7)

ج149/01/(03/18)/12- د معدل(0042)

الخطة الإعلامية الدولية للتصدي للقرار الأمريكي الأحادي
بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي
مقدم من قطاع الإعلام والاتصال
وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

تنفيذا للبند الثامن من القرار رقم 8221
الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية بتاريخ 2017/12/9
بشــأن
"إعلان الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها"

وتنفيذا للبند الثامن عشر من القرار رقم 8222
الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية بتاريخ 2018/2/1
بشــأن
"التحرك العربي لمواجهة قرار الإدارة الأمريكية بشأن القدس"

خلفيـة:

تجاوباً مـع تطـورات القضـية الفلسـطينية، وعلـى وجـه الخصـوص التطـورات المتعلقـة بمدينـة القدس الشريف، على مدار سنوات الصراع العربي الإسرائيلي، صدرت العديد من القرارات الأممية في هذا الشأن سواء عن الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن، وكان أولها القرار رقم 181 في عام 1947، والخاص بتقسيم فلسطين، حيث نص على: "أن تدويل القدس هو الطريقة المثلى لحماية المقدسات الدينية"، كما نص على: "تقسيم فلسطين إلى دولة عبرية وأخرى عربية، وتبقى القدس وبعض المناطق المحيطة بها تحت إدارة دولية". ثم صدرت العديد من القرارات ومن أبرزها القرار رقم 242 في عام 1967، والذي نص على: "الانسحاب من الأراضي التي احتلت في عام 1967 ومن ضمنها القدس"، وكذلك القرار رقم 476 في عام 1980 بشأن "إعلان بطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير طابع القدس والتأكيد على أنه لا يجوز الاستيلاء على الأرض بالقوة، وإذ يضع في اعتباره الوضع الخاص في القدس، خصوصاً ضرورة حماية البعد الروحي والديني الفريد للأماكن المقدسة في المدينة"، وكذلك القرار رقم 478 في عام 1980 بشأن رفض قرار الحكومة الإسرائيلية بضم القدس واعتبارها عاصمة أبدية لدولة إسرائيل، بالإضافة إلى القرار رقم 2334 في عام 2016 بشأن عدم اعتراف المجلس بأي تغييرات تجريها إسرائيل على حدود عام 1967 ومن ضمنها القدس بغير طريق المفاوضات.

وتحتل القضية الفلسطينية الصدارة في جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية بجميع مستوياته. حيث أصدر المجلس العديد من القرارات، التي تؤكد على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى سيادة دولة فلسطين على كافة الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وتقديم الدعم والتضامن للشعب الفلسطيني المناضل، وتؤكد كذلك على الرفض القاطع لجميع السياسات والبرامج والخطط الإسرائيلية غير الشرعية التي تستهدف ضم المدينة المقدسة وتشويه هويتها العربية، وتغيير تركيبتها السكانية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، والإدانة والتصدي لأي سياسات أو مواقف صادرة عن دول أو مؤسسات أو شركات، تتعارض مع القانون الدولي وتقوض حل الدولتين وتدعم الاحتلال الإسرائيلي لأرض دولة فلسطين. وكان أخر هذه القرارات هو القرار رقم 8221 بشأن "إعلان الولايات المتحدة الأمريكية اعترافها بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها"، والذي صدر عن اجتماع الدورة غير العادية لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية بتاريخ 2017/12/9.

مجلس وزراء الإعلام العرب والقضية الفلسطينية:

انطلاقا من قناعة مجلس وزراء الإعلام العرب التامة بأن للإعلام دور محوري في نشر القضية الفلسطينية والتعريف بها، والدفاع عنها، وكسب التأييد العالمي لها، اعتبر المجلس أحد البنود الدائمة على جدول أعماله، حيث أصدر العديد من القرارات بشأن دعم القضية الفلسطينية، والتي تؤكد على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وعلى ضرورة فضح انتهاكات إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال للقوانين والاتفاقيات الدولية، بالإضافة إلى تكليف بعثات ومراكز الجامعة العربية في الخارج، وعلى وجه الخصوص اللجان الإعلامية مواصلة الجهود لمخاطبة وسائل الإعلام المختلفة في تلك الدول لشرح ما يجرى على الأراضي العربية المحتلة من انتهاك وتهويد لمدينة القدس الشريف، وفضح جرائم إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال بحق الإعلاميين والمؤسسات الإعلامية. فضلاً عن اختيار المجلس لمدينة القدس كأول عاصمة للإعلام العربي وجعلها عاصمة أبدية له.

كما أصدر المجلس عدداً من الوثائق التي تدعم القضية الفلسطينية مثل "**خطة التحرك الإعلامي العربي في الخارج**"، والتي تعد القضية الفلسطينية أبرز محاورها الأساسية، وكذلك "**الاستراتيجية الإعلامية العربية**"، والتي ينص هدفها الأول على "**التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة عاصمة لدولة فلسطين**". بالإضافة إلى "**ميثاق الشرف الإعلامي العربي**"، و"**الاستراتيجية الإعلامية العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب**".

الخطة الإعلامية الدولية
للتصدي للقرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي

دوافع الخطة:

- بتاريخ 2017/12/6، أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب عن القرار الأحادي لإدارته باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إليها. وبناءً عليه، عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري دورة غير عادية بتاريخ 2017/12/9، حيث أصدر قراره رقم 8221، والذي نص البند الثامن منه على: ***"تكليف الأمانة العامة للجامعة بإعداد خطة إعلامية دولية توضح خطورة القرار الأمريكي، وتعري الممارسات الإسرائيلية في القدس وآثارها في تفريغ المدينة المقدسة من سكانها العرب المسلمين والمسيحيين، وتهديد المقدسات الإسلامية والمسيحية، وتؤكد الوضع القانوني للقدس مدينة محتلة، وتقديمها إلى القمة العربية؛ واستنهاض الطاقات الوطنية الشعبية والثقافية في الدول العربية لزيادة الوعي حول أهمية قضية القدس مواكبة ودعماً للتحرك الدبلوماسي باتجاه المجتمع الدولي والرأي العام العالمي بما في ذلك من خلال الجاليات العربية المنتشرة في العالم".***
- وجه معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية بالتنسيق بين قطاع الإعلام والاتصال وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالأمانة العامة لإعداد الخطة الإعلامية الدولية المطلوبة.

استراتيجية الخطة:

- التحرك لخلق رأي عام عربي وإسلامي ودولي مناصر لقضية القدس،
- إبراز الوضع القانوني لمدينة القدس المحتلة ومحاولات إسرائيل القوة القائم بالاحتلال غير المشروعة لتغيير ذلك الوضع وحدودها الجغرافية وتركيبتها السكانية،
- تسليط الضوء على الجوانب الإنسانية للمقدسيين بما يعكس صور معاناتهم على وجه التحديد، والشعب الفلسطيني عموماً.
- المواصلة والاستمرارية لأنشطة الخطة لإعادة الوعي بالقضية الفلسطينية عامة، وبالقدس خاصة.

أهداف الخطة:

- زيادة وعي المواطن العربي، وخصوصاً فئة الشباب، بأهمية مدينة القدس الشريف ورمزيتها بالنسبة للامة العربية والإسلامية.

- التأكيد على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للأمة العربية، وعلى الهوية العربية للقدس الشريف المحتلة عاصمة لدولة فلسطين.
- توظيف الإعلام العربي وتكنولوجيا الاتصال لدعم قضية القدس والتصدي لمحاولات التوسع والاستيطان الذي تقوم به إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال.
- نشر قضية القدس على مستوى شعوب العالم، وتعريف المجتمع الدولي بتاريخ مدينة القدس الشريف وأهميتها بالنسبة للشعوب العربية والإسلامية، وفضح الانتهاكات الإسرائيلية بحق المدينة وأماكنها المقدسة والمقدسيين.
- إبراز مجموعة المواقف والقرارات العربية والدولية التي تدين إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، وتتضامن مع صفوف الشعب الفلسطيني بإقامة دولة على حدود عام 1967.
- تنبيه المجتمع الدولي للنتائج السلبية المتوقعة جراء القرار الأمريكي الأحادي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، والذي يتنافى مع القرارات الأممية التي صدرت في هذا الشأن.
- حشد الرأي العام العالمي لدعم قضية القدس، وخلق موقف دولي ضاغط لمواجهة القرار الأمريكي الأحادي.

المستهدفون من الخطة:

- الرأي العام العربي.
- الرأي العام الدولي.

الجهات المعنية بتنفيذ الخطة:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال، وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة)، بالتعاون مع القطاعات المعنية داخل الأمانة العامة.
- مجلس وزراء الإعلام العرب.
- وزارة الإعلام الفلسطينية.
- بعثات ومراكز الجامعة العربية في الخارج.
- مجالس السفراء العرب بالخارج.
- المنظمات العربية المتخصصة.
- المنظمات والهيئات الإعلامية العربية.

- الجاليات العربية في الخارج.
- الأرشيف الوطني الفلسطيني.

مراحل إعداد الخطة:

- تشكيل لجنة مشتركة من قطاعي الإعلام والاتصال وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة.
- إعداد الخطة الإعلامية الدولية المقترحة وعرضها على مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة لإقرارها.

الإطار الزمني للخطة:

يتم تحديده بعد اعتماد الخطة من مجلس الجامعة على مستوى القمة.

لمحاور والأنشطة المقترحة للخطة الإعلامية الدولية

النشاط	آليات ووسائل التنفيذ	المستهدفون	الجهات المعنية بالتنفيذ	بدء التنفيذ/ الإطار الزمني/ المدى الزمني
المحور الأول: النشر الصحفي والإلكتروني والحملات الموجهة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي				
- تخصيص صفحة على البوابة الإلكترونية للجامعة العربية باسم القدس- وشارة دائمة على الصفحة الرئيسية تشمل كل ما يتعلق بالقدس باللغتين العربية والإنجليزية.	- التنسيق مع الجهات العربية والفلسطينية الرسمية (وزارة الإعلام، المندوبية/ وزارة الخارجية) للحصول على المادة التي يمكن استخدامها في هذه المواقع خاصة الجوانب التاريخية والقانونية لما له من دور كبير لإثبات الحق العربي في فلسطين - صياغة المادة الإعلامية وترجمتها	- الرأي العام العربي - الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة الاتصال والتواصل الاجتماعي)	بعد اعتماد الخطة - وفور تجميع وتجهيز المادة الإعلامية - وحتى نهاية الحملة
- إنشاء صفحة خاصة على موقع الفيسبوك (Facebook) تحت اسم "القدس" تشمل كل ما يتعلق بالقدس باللغتين العربية والإنجليزية.		- الرأي العام العربي - الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة الاتصال والتواصل الاجتماعي)	بعد اعتماد الخطة - وفور تجميع وتجهيز المادة الإعلامية - وحتى نهاية الحملة
- إطلاق هاشتاج # تحت اسم "نصرة القدس" باللغتين العربية والإنجليزية على كل وسائل التواصل الاجتماعي للجامعة العربية.		- الرأي العام العربي - الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة الاتصال والتواصل الاجتماعي)	بعد اعتماد الخطة - وفور تجميع وتجهيز المادة الإعلامية - وحتى نهاية الحملة
- إطلاق حملة خاصة على شبكات التواصل الاجتماعي لتوضيح مكانة القدس والأراضي العربية المحتلة لدى العالم أجمع.	- الإعداد والتنسيق للحملة الإعلامية من قبل قطاع الإعلام والاتصال وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة.	- الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة (قطاع الإعلام والاتصال-إدارة الاتصال والتواصل الاجتماعي وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة)	- تحدد بالتنسيق بين قطاع الإعلام والاتصال وقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة

المحور الثاني: الإنتاج الإعلامي				
- إعداد فيلم توثيقي عن القدس يتضمن المحاور التاريخية والسياسية والقانونية والدينية، وتكون مدته 30 دقيقة، باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.	- التنسيق مع الأرشيف الوطني الفلسطيني + مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي CULTNAT التابع لمكتبة الإسكندرية+ المندوبية الدائمة لدولة فلسطين، والاستعانة بالمواد التوثيقية المتاحة بمشروع توثيق ذاكرة جامعة الدول العربية (محور ذاكرة فلسطين) والذي تنفذه الإدارة	- الرأي العام العربي - الرأي العام الدولي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة)	(النصف الأول 2018) - ملحوظة: يتم خصم نفقات هذا النشاط من موازنة خطة التحرك الإعلامي المحدثة والتي أقرها مجلس وزراء الإعلام العرب يوليو/ تموز 2017، والتي اعتمدت القضية الفلسطينية محوراً رئيساً فيها.
- إعداد كتاب وثائقي حول القدس يتم إطلاقه خلال الاحتفال السنوي بيوم الوثيقة العربية بمقر الأمانة العامة (18 أكتوبر/ تشرين الأول) لعام 2018.	- الاستعانة بالمواد الوثائقية المتاحة بمشروع توثيق ذاكرة الجامعة العربية (فوتوغرافيا ووثائق وطوابع بريدية وغيرها)	- الجمهور العام - الباحثون والمفكرون والمثقفون	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة)	(أكتوبر/ تشرين الأول 2018) - ملحوظة: يتم خصم نفقات هذا النشاط من موازنة خطة التحرك الإعلامي المحدثة
- تنظيم يوم الوثيقة العربية لعام 2018 وكافة فعالياته حول القدس (ندوة ومعرض وثائقي واطلاق الكتاب الوثائقي حول القدس).	- التنسيق مع الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف	- الرأي العام العربي - الباحثين/ المفكرين/ المثقفين	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة)	(أكتوبر/ تشرين الأول 2018)
- تخصيص دورة من يوم الإعلام العربي لتكون محور		- الرأي العام العربي	- الأمانة العامة لجامعة الدول	

فعالياته عن "القدس" بصفتها عاصمة دائمة للإعلام العربي.			العربية (قطاع الإعلام والاتصال)	
– إعداد مادة إعلامية مدققة ومترجمة إلى عدة لغات حول قضية القدس لمخاطبة الرأي العام العالمي بشكل موجه ومحدد تستعمل في البرامج واللقاءات الإعلامية.	– التنسيق مع سفارة دولة فلسطين ومندوبيتها الدائمة لإعداد المادة	– الرأي العام العالمي	– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) بالتعاون مع القطاعات المعنية.	النصف الثاني من عام 2018
– إنتاج نشرات إعلامية ومطويات حول مدينة القدس وقضيتها، توزع على الجهات والمؤسسات الإعلامية الأجنبية، من طرف بعثات الجامعة العربية في الخارج.	– الاستعانة بالوثائق المتاحة لدى إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة– والأرشيف الوطني الفلسطيني ووزارة الإعلام الفلسطينية	– الراي العام العالمي	– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة الإعلام/ إدارة المعلومات والتوثيق والترجمة) – بعثات جامعة الدول العربية في الخارج	الربع الأول من 2018
– حشد كافة الطاقات الإعلامية البشرية والمادية في المؤسسات الإعلامية العربية، بهدف تخصيص برامج حول القدس موجهة باللغات الأجنبية	– التواصل مع مديري القنوات والإذاعات ورؤساء الصحف العربية والأجنبية لتنسيق الرؤى والجهود.	– الرأي العام العالمي	– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) – اتحاد إذاعات الدول العربية	عام 2018
– إعداد حقيبة إعلامية تتضمن كافة قرارات مجلس الجامعة المعنية بالقدس، وكافة القرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الخاصة بمسألة القدس، بالإضافة إلى أفلام وثائقية وصور فوتوغرافية، وخرائط ووثائق تاريخية، وورقة تتضمن المواقف الدولية والشخصيات العالمية.	– تجميع المادة الإعلامية من القطاعات المعنية بالأمانة العامة ثم صياغتها إعلامياً والطباعة والنشر الإلكتروني	– الرأي العام العربي – الرأي العام العالمي	– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) بالتعاون مع القطاعات المعنية.	بعد اعتماد الخطة – وفور تجميع وتجهيز المادة الإعلامية – وحتى نهاية الحملة
– الاستمرار في إعداد وتنفيذ برومو بلغات الأمم المتحدة حول القدس وبثها على جميع مواقع التواصل	– الطلب من اتحاد إذاعات الدول العربية تنفيذه بالتنسيق مع القطاع.	– الرأي العام العربي – الرأي العام العالمي	– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام	بعد اعتماد الخطة – وفور تجميع وتجهيز المادة الإعلامية

الاجتماعي.			والاتصال) بالتعاون مع القطاعات المعنية - اتحاد إذاعات الدول العربية	- وحتى نهاية الحملة
المحور الثالث: تواصل وفعاليات ولقاءات وحلقات إعلامية				
- إطلاق مسابقة على مواقع التواصل الاجتماعي على مستوى الهواة والمحترفين، لاختيار أفضل عمل فني يعبر عن القدس أو يدعم قضيتها، حيث تقسم المسابقة إلى ثلاثة فئات: فيديو (لإعلان قصير مدته 60 ثانية)، فيلم قصير مدته من 3-5 دقائق، وصورة فوتوغرافية. وتكريم الفائزين.	- التعاون مع اتحاد إذاعات الدول العربية والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري	- المبدعون من الهواة والمحترفين - الرأي العام العربي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة الاتصال والتواصل الاجتماعي)	فور اعتماد الخطة ولمدة شهر
- تنظيم مجموعة من المنتديات الدولية في العواصم الغربية الهامة تهدف إلى التعريف بمدينة القدس وإبراز جوانبها الحضارية والثقافية الإسلامية والمسيحية الضاربة في عمق التاريخ.	- التنسيق مع مجالس السفراء العرب في الخارج - التنسيق مع بعثات الجامعة بالخارج	- الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) و(قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة) - بعثات الجامعة العربية في الخارج - الجاليات العربية في الخارج	
- تنظيم والمشاركة في المهرجانات الثقافية التي تبرز الثقافة العربية للقدس الشريف وإقامة معارض صور بالموازاة معها في نفس الإطار.	- التنسيق مع قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة الثقافة)	- الرأي العام العربي - الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) بالتعاون مع القطاعات المعنية. - المنظمة العربية للتربية والثقافة	

			والعلوم.	
- التواصل مع المستشارين الإعلاميين في منظمات الأمم المتحدة الإقليمية وسفارات الدول الغربية في دولة المقر وعقد اجتماعات معهم لإيصال الصوت العربي حول القدس إلى وسائل الإعلام الغربية.	- دعوة الأمانة العامة للمستشارين الإعلاميين	- الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) بالتعاون مع القطاعات المعنية	الربع الأول من عام 2018
- التواصل مع مراكز البحوث والدراسات الاستراتيجية العربية والعالمية لإيصال الصوت العربي الرافض للموقف الأحادي للإدارة الأمريكية باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال، وتزويدهم بالمعلومات الصحيحة حول الوضع القانوني والديني لمدينة القدس وتاريخها العربي والإسلامي والمسيحي.		- الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية) بالتعاون مع قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة.	عام 2018
- الاستفادة من اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة مع هيئات ومؤسسات الإعلام العربية ونظيراتها العالمية للولوج إلى الرأي العام العالمي والتعريف بالقدس.	- التنسيق بين إدارة البحوث والدراسات بالجامعة وإدارة الدراسات بالدول العربية		- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال)	
- تنظيم حلقات نقاشية بشأن تطورات الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال.			- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال- إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية)	الربع الأول من عام 2018
- إبراز الجهود التي يقوم بها الوفد الوزاري العربي المُشكل من قِبَل مجلس الجامعة		- الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية	

بموجب القرار 8221 بهدف الاستمرار في مواجهة القرار الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك الالتقاء بوسائل الإعلام العالمية لشرح وجهة النظر العربية والتبعات الخطيرة لهذا القرار الذى يخالف قرارات مجلس الجامعة ذات الصلة إضافة إلى تداعياته على الأمن والاستقرار في المنطقة والعالم.				
المحور الرابع: منتديات التعاون العربية الدولية، والمجالس الوزارية المتخصصة				
– الاستفادة من ندوة التعاون العربي الصيني وندوة التعاون العربي الهندي في مجال الإعلام بهدف نشر التوعية بقضية القدس إعلامياً، كأن يكون موضوع إحدى الندوتين حول قضية القدس.	– التنسيق مع الجهات المعنية بالمنتدى العربي الصيني والمنتدى العربي الهندي	– الرأي العام العالمي	– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (إدارة البحوث والدراسات الاستراتيجية) – الجهات الدولية المعنية بمنتديات التعاون العربية	
– الاستفادة من القرارات والوثائق الصادرة عن مجلس وزراء الإعلام العرب، التي تخص القضية الفلسطينية وتدعمها مثل خطة التحرك الإعلامي العربي في الخارج، والاستراتيجية الإعلامية العربية، وانتقاء وتكييف الأنشطة المدرجة في هذه الوثائق وتتماشى مع أهداف الخطة الإعلامية الدولية.	– التنسيق مع إدارة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب.	– الرأي العام العربي – الرأي العام العالمي	– الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال)	

- تفعيل البند رقم (4) من منطلقات "الاستراتيجية الإعلامية العربية المشتركة لمكافحة الإرهاب"، والتي تنص على "ضرورة الاهتمام بالقضايا القومية إعلامياً وقطع الطريق على الإعلام الإرهابي المضلل الذي يزعم تبنيه لهذه القضية خاصة قضية فلسطين والمشكلات العرقية والطائفية".	- التنسيق بين إدارة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب وإدارة مكافحة الإرهاب.	- الرأي العام العربي - الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) - مجلس وزراء الإعلام العرب - المنظمات والهيئات الإعلامية العربية	
- تفعيل المادة السابعة من "ميثاق الشرف الإعلامي العربي" المعدل لعام 2013، والتي تنص على "تكثيف الجهود على الساحة الدولية للتعريف بالوطن العربي، وتاريخه وحضارته وتراثه، وإمكانياته البشرية والمادية والمعنوية، وعدالة قضاياه الأساسية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، وفق قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وعلى المستوى الوزاري"	- التنسيق مع إدارة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإعلام العرب للعمل على تفعيل ميثاق الشرف الإعلامي العربي.	- الرأي العام العالمي	- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الإعلام والاتصال) - مجلس وزراء الإعلام العرب - المنظمات والهيئات الإعلامية العربية	

استهداف الوجود المسيحي في مدينة القدس المحتلة من قِبَل حكومة الاحتلال الإسرائيلي

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة،

يُقـــرر

1- الإدانة الشديدة للحملة الممنهجة التي تصعّدها حكومة وبلدية الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني وممتلكاتهم ومقدساتهم في مدينة القدس الشريف، تلك الحملة القائمة على سياسات وخطط إسرائيلية غير قانونية، ضد حرية العبادة والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في مدينة القدس المحتلة، عاصمة دولة فلسطين.

2- إدانة ورفض المحاولات الإسرائيلية الحثيثة لتقويض الكنائس وإضعاف الوجود المسيحي في المدينة المقدسة، والتي وصلت ذروتها في الآونة الأخيرة من خلال فرض الضرائب الإسرائيلية غير الشرعية على ممتلكات وأوقاف الكنائس، وإصدار أوامر حجز ومصادرة لأصول وأملاك وأراضي وحسابات بنكية تعود للكنائس في مدينة القدس الشريف، وذلك بالتزامن مع الاستهداف الإسرائيلي المتواصل للمسجد الأقصى المبارك، وهو ما يشكل انتهاكاً فاضحاً للوضع القانوني والتاريخي القائم لمقدسات المدينة، ومخالفة خطيرة للاتفاقات والالتزامات الدولية التي تضمن حماية وحقوق الأماكن المقدسة في المدينة.

3- الإشادة بوحدة وصلابة أبناء الشعب الفلسطيني أهل القدس، مسلمين ومسيحيين، والتعبير عن التضامن الكامل معهم في نضالهم العادل ضد المحاولات الإسرائيلية العنصرية التمييزية التي تهدف إلى تشويه تاريخهم وهويتهم، وتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم للأماكن المقدسة في مدينة القدس الشريف، وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك وكنيسة القيامة.

4- دعم الجهود التي تقوم بها دولة فلسطين، بقيادة فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين للحفاظ على هوية القدس العربية، الإسلامية والمسيحية، ضد السياسات الإسرائيلية الممنهجة لتشويه وتقويض هذه الهوية.

5- الإشادة بوحدة موقف رؤساء الكنائس من كل الطوائف المسيحية في القدس، دفاعاً عن حقهم ووجودهم وهويتهم في مواجهة الحملة الإسرائيلية ضدهم، والذي تجلى في البيان الصادر عنهم في 2018/2/25، وقرارهم الاضطراري بإغلاق كنيسة القيامة لمدة ثلاثة أيام، في خطوة غير مسبوقة تعبّر عن رفض التمييز العنصري الإسرائيلي ضدهم.

6- التأكيد على أن قرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ونقل سفارتها إليها، وأي قرار مماثل مخالف للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، يشجع حكومة الاحتلال على مزيد من الظلم والإمعان في انتهاك حقوق أهل مدينة القدس، المسلمين والمسيحيين، والمس بمقدساتهم وممتلكاتهم.

7- تثمين الجهود التي يبذلها جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية بهذا الخصوص في اطار الرعاية الهاشمية للمقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس.

8- دعوة المجتمع الدولي إلى الضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لإلغاء فرض الضرائب على ممتلكات الكنائس بشكل نهائي، ووقف كل الانتهاكات الإسرائيلية الرامية إلى تقويض الوجود العربي الإسلامي والمسيحي في مدينة القدس الشريف.

9- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بشأن التطورات ذات الصلة به إلى الدورة المقبلة للمجلس.

(ق: رقم 8229 – د.ع (149) – ج 2 – 2018/3/7)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

متابعـة تطـورات

(الاستيطان، الجدار، الانتفاضة، الأسرى، اللاجئون، الأونروا، التنمية)

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص تطورات مختلف مكونات القضية الفلسطينية،
- وبعد استماعه إلى كلمة المفوض العام لوكالة الأونروا،

يُقـــرر

أولاً: الاستيطان:

1- الإدانة الشديدة للسياسة الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية التوسعية غير القانونية بمختلف مظاهرها، على كامل أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، والتأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية باطلة ولاغية ولن تشكل أمراً واقعاً مقبولاً، وتمثل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، وجريمة حرب وفق نظام روما الأساسي، وتحدياً للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 2004/7/9، وتهدف إلى تقسيم الأرض الفلسطينية وتقويض تواصلها الجغرافي، والتأكيد على ضرورة وضع خطط عملية للتصدي لهذه السياسة الإسرائيلية.

2- مطالبة المجتمع الدولي بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، الذي أكد على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، وطالب

إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وكذلك التأكيد على تنفيذ القرارات الدولية الأخرى ذات الصلة، القاضية بعدم شرعية وقانونية الاستيطان الإسرائيلي، بما فيها قراري مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 ورقم 497 لعام 1981.

3- الإشادة بقرارات ومواقف الاتحاد الأوروبي التي تُدين الاستيطان، وتعتبر المستوطنات كيانات غير قانونية، وتحظر تمويل مشاريع في المستوطنات الإسرائيلية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وتضع علامات مُميِّزة لبضائع المستوطنات، وتشير إلى أن الاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وأي من دول الاتحاد الأوروبي، لا تنطبق في الأرض الفلسطينية المحتلة.

4- استمرار دعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف كافة أشكال التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة ومقاطعتها، بما في ذلك حظر استيراد منتجاتها أو الاستثمار فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر لمخالفتها للقانون الدولي. وفي هذا الصدد يقدر المجلس جميع المواقف الدولية التي تدعو إلى مقاطعة المؤسسات والشركات التي تعمل في المستعمرات الإسرائيلية في أرض دولة فلسطين المحتلة.

5- الإدانة الشديدة لجرائم المستوطنين الإرهابية المستمرة ضد الفلسطينيين العزل وممتلكاتهم وأماكن عبادتهم والتي تتم بحماية من سلطات الاحتلال، وتحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم والاعتداءات، ومطالبة المجتمع الدولي بالتصدي لهذه الجرائم العنصرية التي تعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف الأربع، وغيرها من المعاهدات والمواثيق الدولية التي تكفل سلام وأمن الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وتدعوها إلى إدراج مجموعات وعصابات المستوطنين التي ترتكب هذه الجرائم على قوائم الإرهاب، وفرض عقوبات مالية عليهم واتخاذ التدابير القانونية بحقهم.

6- إدانة الممارسات الإسرائيلية في استخدام الأرض الفلسطينية المحتلة كمكب ومدافن للتخلص من النفايات الصلبة والنفايات الخطرة والسامة الناتجة عن استخدام سكان المستوطنات الإسرائيلية، ودعوة المنظمة الدولية للبيئة للتحقيق في هذه المخالفات واتخاذ ما يلزم لتلافي آثارها الصحية والبيئية الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

7- إدانة كافة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الهادفة للسيطرة على أجزاء كبيرة من مدينة الخليل وحرمان السكان الفلسطينيين من الوصول إلى الحرم الإبراهيمي ومنازلهم

ومدارسهم وأعمالهم، والدعوة لتوسيع مهمة قوة التواجد الدولي لتشمل حماية أهل مدينة الخليل المدنيين.

ثانياً: جدار الفصل العنصري:

8- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لبنائها جدار الفصل والضم العنصري داخل أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967، واعتبار هذا الجدار شكلاً من أشكال الفصل العنصري، ومطالبة جميع الدول والمنظمات الدولية ومجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على إزالة ما تم بناؤه من هذا الجدار، والتعويض عن الأضرار الناتجة عنه، التزاماً بالرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 2004/7/9، وتنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (10/15) بتاريخ 2004/7/20، والذي اعتبر إقامة الجدار انتهاكاً للقواعد الآمرة في القانون الدولي بما فيها حق تقرير المصير.

9- مطالبة الدول الأعضاء الاستمرار في دعم عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسجيل الأضرار الناشئة عن تشييد جدار الفصل العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة، والمساهمة في سداد العجز المالي الذي تعاني منه اللجنة، وذلك لأهمية استمرار عملها في توثيق الأضرار الناجمة عن بناء الجدار.

10- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في التصدي لأي عملية تهجير لأبناء الشعب الفلسطيني نتيجة الممارسات الإسرائيلية وأيضاً إلى تحمل مسؤولياته في تفعيل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن إقامة جدار الفصل العنصري، وإحالة ملف الجدار إلى المحكمة الجنائية الدولية تمهيدا لإدراجه ضمن جرائم الحرب المخالفة للقانون الدولي.

ثالثاً: الانتفاضة:

11- تقديم الدعم للشعب الفلسطيني والتضامن معه في مواجهة العدوان الإسرائيلي على أرضه ومقدساته وممتلكاته.

12- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال النضال ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك المقاومة الشعبية السلمية، وتسخير الطاقات العربية الممكنة لدعمها.

13- إدانة قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالإعدامات الميدانية والاعتقالات للأطفال والفتيات والشباب الفلسطينيين، ومطالبة المحكمة الجنائية الدولية وباقي آليات العدالة الدولية بالتحقيق

في هذه الجرائم، وإحالة مرتكبيها إلى المحاكمة. وإدانة سياسة سلطات الاحتلال بهدم بيوت الشهداء، واحتجاز جثامينهم ومعاقبة ذويهم.

14- مطالبة مجلس الأمن بإنفاذ قراراته ذات الصلة، لاسيما القرار (904) لعام 1994 والقرار (605) لعام 1987، القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية وضرورة توفير الحماية الدولية بالأراضي الفلسطينية بما فيها القدس. ودعوة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

15- التأكيد على العمل لإنهاء الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، نتيجة للحصار الإسرائيلي الجائر عليه، ومطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بممارسة الضغط على إسرائيل لرفع حصارها عن القطاع وفتح المعابر التي تسيطر عليها بشكل فوري ودائم.

16- الطلب من الأمانة العامة استمرار التنسيق مع المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لتركيز الجهود على معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة جراء الممارسات القمعية الإسرائيلية بما فيها إقامة الحواجز وإغلاق الطرق وفرض الحصار على المدن والقرى الفلسطينية، والتأثيرات السلبية لكل ذلك في كافة المجالات.

17- إدانة كافة الممارسات التي تقوم بها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وتُعرض حياة وحقوق الإنسان الفلسطيني بما فيهم الأطفال للخطر أو للتهديد، ودعوة المجتمع الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية للفلسطينيين، بما فيهم الأطفال وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل التي تُعد إسرائيل طرفاً فيها.

18- الإشادة باستضافة دولة الكويت للمؤتمر الدولي حول معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاك إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لاتفاقية حقوق الطفل، والذى عُقد يومي 12 و2017/11/13 بدولة الكويت، ودعوة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية إلى مواصلة متابعة توصيات ومخرجات المؤتمر.

رابعاً: <u>الأسرى</u>:

19- التأكيد على متابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8158 د.غ.ع بتاريخ 2017/5/4، بشأن دعم نضال الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

20- إدانة مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال واحتجاز آلاف الفلسطينيين بما في ذلك الأطفال والنساء والقادة السياسيين والنواب، ولحملة الاعتقالات التعسفية المستمرة، بحق المواطنين الفلسطينيين، باعتبار ذلك مخالفاً لمبادئ القانون الدولي، وكذلك إدانة إقرار الكنيست الإسرائيلي لقانون الإطعام القسري للأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، واستمرار مطالبة الدول والهيئات الدولية ذات الاختصاص بالعمل الفوري من أجل إدانة هذه الممارسات التعسفية والانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى الفلسطينيين والعمل على وقفها، وضمان إطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين كجزء من أي حل سياسي.

21- مطالبة الجهات والمؤسسات والهيئات الدولية وهيئات حقوق الإنسان المعنية بتحمل مسؤولياتها بتدخلها الفوري والعاجل لإلزام الحكومة الإسرائيلية، بتطبيق القانون الدولي الإنساني ومعاملة الأسرى والمعتقلين في سجونها وفق ما تنص عليه اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 بشأن معاملة أسرى الحرب، وإدانة سياسة الاعتقال الإداري لمئات الأسرى الفلسطينيين، وتحميل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى الذين يخوضون إضراباً عن الطعام وعن حياة كافة الأسرى، والتحذير من سياسة العقوبات الفردية والجماعية، ومن خطورة الوضع داخل معتقلات الاحتلال.

22- دعوة المجتمع الدولي والهيئات الحقوقية الدولية للضغط على سلطة الاحتلال الإسرائيلي للإفراج الفوري عن كافة الأسرى والمعتقلين خاصة الدفعة الرابعة من قُدامى الأسرى، والمرضى والأطفال والنواب والمعتقلين الإداريين، وإجبارها على التخلي عن سياسة العقاب الجماعي الذي يتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

23- دعوة المجتمع الدولي لإرسال لجنة تحقيق إلى السجون الإسرائيلية للاطلاع على الانتهاكات التي ترتكب بحق الأسرى، والتأكيد على ضرورة قيام الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف الأربع بإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بتطبيق الاتفاقيات على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.

24- دعم التوجه الفلسطيني لملاحقة ومساءلة الإسرائيليين على جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحق الأسرى وتخالف القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة وميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقيات جنيف الأربع.

25- دعوة الدول العربية والإسلامية والمؤسسات والأفراد إلى دعم الصندوق العربي لدعم الأسرى الذي تشرف عليه جامعة الدول العربية، والذي أقرته قمة الدوحة الدورة (24) بالقرار رقم 574 فقرة (19) بتاريخ 2013/3/26.

خامساً: اللاجئون:

26- التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية، وعلى التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة ورفض محاولات التوطين بكافة أشكاله ورفض أي تحركات من أطراف دولية من شأنها إسقاط حق العودة، ودعوة الأمانة العامة والدول الأعضاء إلى مواصلة وتكثيف جهودها على الساحة الدولية، وفي الأمم المتحدة، لتأكيد هذا الحق وفقا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة رقم 194 (1948) ووفقا لمبادرة السلام العربية وتأكيد مسؤولية إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

27- مطالبة كافة أطراف الصراع في سورية بعدم الزج باللاجئين الفلسطينيين في أتون المعارك رغم حيادهم منذ بدء الصراع، والتعبير عن بالغ القلق إزاء استمرار الأحداث داخل المخيمات، والمطالبة بإخلائها من السلاح والمسلحين، وفك الحصار عنها وعودة سكانها إليها، وتقديم كل الخدمات الضرورية لدعم اللاجئين الفلسطينيين فيها.

28- الدعوة لتوفير مقومات الصمود والحياة الكريمة للاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء ورفع الأذى والتمييز الجائر ضدهم.

سادساً: الأونروا:

29- التأكيد على التفويض الممنوح للأونروا وفق قرار إنشائها (قرار الجمعية العامة رقم 302 عام 1949) وعدم المساس بولايتها أو مسؤوليتها وعدم تغيير أو نقل مسؤوليتها إلى جهة أخرى، والعمل على أن تبقى الأونروا ومرجعيتها القانونية الأمم المتحدة، وكذا التأكيد على ضرورة استمرار الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تقديم الخدمات للاجئين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها، بما فيها القدس المحتلة، إلى أن يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين

حلاً عادلاً وشاملا وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) لعام 1948، ومبادرة السلام العربية لعام 2002.

30- رفض وإدانة محاولات إنهاء أو تقليص دور وولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، من خلال الحملات الإسرائيلية الممنهجة ضدها. والتحذير من خطورة أي قرار من أي دولة بخفض الدعم المالي للوكالة. ودعوة المجتمع الدولي إلى الالتزام بتفويض الوكالة وتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو مستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية لضحايا النكبة، باعتبار ذلك حق يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948، بما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

31- الإعراب عن القلق إزاء العجز السنوي في موازنة الأونروا والتأكيد على أهمية استمرار توفير الدعم المالي اللازم لبرامج ونشاطات وكالة الغوث الدولية الاعتيادية والطارئة، ودعوة الأمانة العامة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب إلى مواصلة تفعيل قنوات الاتصال المختلفة مع الدول المانحة كافة، لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة وتمكينها من القيام بمهامها كاملة وعدم تحميل الدول العربية المضيفة أعباء إضافية تقع أساسا ضمن مسؤولية الأونروا.

32- حث الدول الأعضاء على استكمال تسديد مساهمتها في الموازنة السنوية للأونروا، تفعيلاً للقرارات المتعاقبة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري منذ عام 1987، وحث جميع الجهات التي تساهم في الدعم المالي للأونروا، إلى منح الأولوية لسداد أنصبة الدول في موازنة الأونروا، ثم تقديم الدعم الطوعي لباقي المشروعات.

33- دعوة الأونروا إلى إيجاد الوسائل الكافية لتوسيع قاعدة الدول المانحة وزيادة الأموال الملزمة بها وفق احتياجات الوكالة مع عدم تقليص أيٍ من الخدمات التي تقدمها الوكالة وفقاً لقرار إنشائها رقم 302 لعام 1949، والاستمرار في إعداد موازنتها حسب أولويات ومتطلبات اللاجئين، والتنسيق مع الدول العربية المضيفة في إعداد وتنفيذ برامجها بما يتوافق مع سياسات تلك الدول، والعمل على إشراك القطاع الخاص في الدول المانحة في تمويل برامج ومشاريع إضافية لتحسين أحوال اللاجئين على ألا يكون ذلك بديلاً لالتزامات الدول المانحة تجاه الأونروا، وبحث سبل سدّ العجز في موازنتها.

34- تحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية الأعباء الإضافية التي تتكبدها الأونروا نتيجة إجراءات الإغلاق والحصار وتقييد حركة إيصال المساعدات لمستحقيها ومطالبتها بالتعويض عن هذه الخسائر.

35- دعوة الأونروا للاستمرار في تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سورية وأولئك الذين نزحوا خارجها بتقديم الدعم اللازم لهم، وفق القوانين والمحددات والترتيبات التي تضعها الدول التي نزحوا إليها، ومناشدة المجتمع الدولي مساندة الأونروا من خلال تقديم التمويل اللازم.

36- الترحيب بالمؤتمر الوزاري لدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين برئاسة جمهورية مصر العربية والمملكة الأردنية الهاشمية ومملكة السويد المزمع عقده في 2018/3/15 بالعاصمة الإيطالية روما، ودعوة كافة الدول والجهات المانحة للمشاركة في هذا المؤتمر لدعم الأونروا وتمكينها من أداء مهامها الإنسانية والسياسية للاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم حل قضيتهم وفقاً للقرار الأممي رقم 194 لعام 1948.

سابعاً: التنمية:

37- إدانة التدابير الممنهجة التي تفرضها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) الهادفة إلى استمرار تقويض الاقتصاد الفلسطيني وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه غير القابل للتصرف في التنمية، وإضعاف حيوية وجدوى اقتصاد دولة فلسطين. ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية.

38- إدانة كافة الممارسات والإجراءات والقوانين الإسرائيلية الهادفة إلى استنزاف أو تجريف أو إهدار أو تهديد الموارد والثروات الطبيعية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها المتواجدة في البر والبحر.

39- التأييد الكامل لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/71/20 بتاريخ 2016/11/30، ورقم A\RES\70\12 بتاريخ 2015/11/24، ورقم A\RES\69\20 بتاريخ 2014/11/25، خاصةً الفقرة التاسعة في كلٍ من هذه القرارات، والتي طلبت فيها الجمعية العامة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يقدم إليها تقريراً عن التكاليف الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، والترحيب بجهود أمانة (الأونكتاد) التي قدمت للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2016، تقريراً أولياً (A/71/174) عن تلك التكاليف، وأوصت بضرورة تقديم تقرير سنوي بهذا الشأن إلى الجمعية العامة، لتأسيس وثائق ذات مرجعية دولية عن هذه التكاليف وعن الحقوق الاقتصادية للشعب الفلسطيني.

ودعوة الدول الأعضاء للمساهمة في تمويل هذه العملية التوثيقية المهمة، والتي قدرتها الأونكتاد بمبلغ 5 مليون دولار.

40- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته ومواصلة التزامه بتقديم المساعدات لتعزيز وتمكين بناء مؤسسات دولة فلسطين، وتنفيذ تعهداته الخاصة بدعم الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها دولة فلسطين.

41- دعوة الدول العربية للاستمرار بدعم الاقتصاد الفلسطيني وفق الترتيبات الثنائية مع دولة فلسطين، وفتح أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ، عبر إعفائها من الرسوم الجمركية، وذلك تنفيذاً للقرارات السابقة الصادرة بهذا الشأن.

42- العمل على تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة الخاصة بإنهاء الحصار الإسرائيلي وإعادة إعمار قطاع غزة، وبخاصة القمة العربية التنموية (الكويت 2009)، والقمة العربية العادية الثانية والعشرين (سرت 2010)، ودعوة الدول العربية للالتزام بتحويل الأموال التي تعهدت بها في مؤتمر القاهرة لإعادة بناء ما دمره الاحتلال الإسرائيلي خلال الحرب التي شنها على قطاع غزة صيف 2014. ودعوتها مجددا للإيفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول العربية خلال القمم العربية المتعاقبة.

43- دعوة مؤسسات القطاع الخاص بالدول العربية للمشاركة الفعالة في الاستثمار في فلسطين ودعم القطاع الخاص الفلسطيني.

(ق: رقم 8230 – د.ع (149) – ج 2 – 2018/3/7)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

مواجهة الاستهداف الإسرائيلي للقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي في القارة الأفريقية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية اللجنة الوزارية الخاصة بمواجهة المخططات الإسرائيلية في القارة الأفريقية في اجتماعها الأول بتاريخ 2018/3/7،
  - وعلى التوصيات الصادرة عن الاجتماعين التحضيريين للجنة الخاصة بمواجهة المخططات الإسرائيلية في القارة الأفريقية على مستوى المندوبين برئاسة المملكة العربية السعودية، اللذين عقدا بتاريخ 2017/12/21 و2018/1/22 بمقر الأمانة العامة،
- وإذ يأخذ علماً بعقد الاجتماع الأول للجنة الوزارية الخاصة بمواجهة المخططات الإسرائيلية في القارة الأفريقية الذي عُقد في مقر الأمانة العامة بتاريخ 2018/3/7،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص مواجهة التغلغل الإسرائيلي في القارة الأفريقية،

يُقـــرر

1- التأكيد على مواصلة تنفيذ قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8172 د.ع (148)، بشأن مواجهة الاستهداف الإسرائيلي للقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي للقارة الأفريقية، وتنفيذ إعلان فلسطين الصادر عن قمة مالابو العربية – الأفريقية 2016، وتعزيز العمل مع الاتحاد الأفريقي لدعم قضية فلسطين وقراراتها في المحافل الدولية، والتصدي لأي محاولات إسرائيلية للالتفاف على مكانة القضية الفلسطينية في القارة الأفريقية، والتي بنيت على القيم المشتركة المناهضة للاستعمار والاضطهاد والتمييز العنصري، والعمل على منع إقامة مؤتمرات إسرائيلية أفريقية، وحث الدول الأفريقية على عدم المشاركة بأي منها.

2- الترحيب بتشكيل اللجنة الوزارية في هذا الشأن بعضوية كل من الجمهورية التونسية، والمملكة العربية السعودية، ودولة فلسطين، وجمهورية السودان، والجمهورية اللبنانية ودولة ليبيا.

3- التأكيد على أهمية متابعة تنفيذ بنود الخطة المعتمدة من طرف اللجنة في اطار التحركات لمواجهة المخططات الإسرائيلية في القارة الأفريقية وتمتين العلاقات العربية الأفريقية، واستمرار تقوية هذه العلاقات وروابط الصداقة والتعاون بما يُعزز التضامن التاريخي في القضايا المصيرية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.

(ق: رقم 8231 – د.ع (149) – ج 2 – 2018/3/7)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

دعم موازنة دولة فلسطين وصمود الشعب الفلسطيني

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على أهمية الالتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الأعضاء في دعم موازنة دولة فلسطين وفقاً لقرارات القمم العربية المتعاقبة من قمة بيروت (2002) إلى قمة عمان (2017)، وإذ يؤكد على جميع قرارات المجلس على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، الخاصة بدعم موازنة دولة فلسطين وصمود الشعب الفلسطيني،

يُقـــرر

1- التأكيد على دعوة الدول العربية للالتزام بمقررات الجامعة العربية وبتفعيل شبكة أمان مالية بأسرع وقت ممكن بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي شهرياً دعماً لدولة فلسطين لمواجهة الضغوطات والأزمات المالية التي تتعرض لها بفعل استمرار إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) باتخاذ إجراءات اقتصادية ومالية عقابية، بينها احتجاز أموال الضرائب واقتطاع جزء كبير منها بما يتنافى مع القوانين والمواثيق الدولية والاتفاقيات بين الجانبين.

2- توجيه الشكر إلى الدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في دعم موازنة دولة فلسطين، وخاصةً المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ودعوة باقي الدول العربية إلى الوفاء بالمتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة، والتأكيد على أهمية استمرار الدول العربية في دعم موازنة دولة فلسطين.

3- دعوة الدول الأعضاء لتنفيذ قرار قمة عمان رقم 677 د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29، بشأن زيادة رأس مال صندوقي الأقصى والقدس بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي. وتوجيه الشكر للدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس وفقاً لقرارات قمة القاهرة غير العادية لعام 2000، والدعم الإضافي للصندوقين وفق مقررات قمة بيروت 2002، وتفعيل قرار قمة سرت عام 2010 بدعم القدس، ودعوة الدول العربية التي لم تف بالتزاماتها لسرعة الوفاء بها.

4- دعوة البرلمان العربي، والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والجاليات العربية، إلى بذل الجهود لتعزيز موارد صندوقي الأقصى والقدس، دعماً لنضال الشعب الفلسطيني.

5- الطلب من الدول الأعضاء الالتزام بتنفيذ قرار قمة عمّان رقم 677 د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29، لدعم موازنة دولة فلسطين لمدة عام تبدأ من 2017/4/1 وفقاً للآليات التي أقرتها قمة بيروت 2002.

(ق: رقم 8232 – د.ع (149) – ج 2 – 2018/3/7)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

تقرير وتوصيات
مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين
في الدول العربية المضيفة (الدورة 99)

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى تقرير وتوصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته (99)،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

أخذ العلم بتوصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دورته (99) والذي انعقد في مقر الأمانة العامة بالقاهرة خلال الفترة 22–2018/1/24.

(ق: رقم 8233 – د.ع (149) – ج 2 – 2018/3/7)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

تقرير عن أعمال المكتب الرئيسي
والمكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل
بين دورتي مجلس الجامعة (148–149)

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى تقرير المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل عن أعماله وأعمال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل بين دورتي مجلس الجامعة (148–149)،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر

1- أخذ العلم بما ورد في تقرير نشاط المكتب الرئيسي للمقاطعة والمكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل بين دورتي المجلس (148–149) وتوصيات الدورة (91) لمؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية للمقاطعة العربية لإسرائيل المنعقد خلال الفترة 23–2017/10/25 بمقر الأمانة العامة، وتقديم الشكر للمفوض العام ومعاونيه ومديري المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل في الدول العربية على التقرير المقدم للمجلس.

2- تثمين ما جاء في تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة الأمير زيد بن رعد الحسين الصادر بتاريخ 2018/1/31، بشأن إنشاء قاعدة بيانات "القائمة السوداء" بشركات دولية تتداول أعمالاً تجارية بالمستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية والقدس المحتلتين، وشركات أخرى تعمل في المستوطنات الإسرائيلية بمرتفعات الجولان العربي السوري المحتل، وأكد على ضرورة نشر هذه القائمة وتعميمها على المستوى الدولي، والتأكيد على دعوة جميع الدول والمؤسسات إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، والعمل مع الجهات

الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

3- الطلب من الأمانة العامة إعداد تقارير دورية لمتابعة حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل (BDS) والتي تعد أداة مقاومة سلمية تهدف إلى الضغط على الاحتلال الإسرائيلي للاستجابة لمقررات الشرعية الدولية، وتثمين إنجازاتها والتواصل معها ودعمها.

(ق: رقم 8234 – د.ع (149) – ج 2 – 2018/3/7)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

الأمن المائي العربي وسرقة إسرائيل للمياه في الأراضي العربية المحتلة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى قرارات مجلس الجامعة بهذا الشأن وآخرها القرار رقم 8169 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد مجدداً على أهمية تحقيق الأمن المائي العربي بالمحافظة على الحقوق العربية ومواجهة التحديات المائية في الوطن العربي،

يُقـــرر

1- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لمواصلتها مصادرة الموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة (فلسطين والجولان العربي السوري المحتل وجنوب لبنان)، واستمرار استغلالها واستنزافها وتحويل مسارها بالقوة وبناء المشاريع لنهبها، مما يشكّل تهديداً للأمن المائي العربي وللأمن القومي العربي أيضاً، والتنديد بهذه الإجراءات غير القانونية وغير الشرعية والتي تمثل انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تكفل مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه، ودعوة الدول العربية لتكثيف تحركها لدى المجتمع الدولي ودعوته لتحمل مسؤولياته لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية تجاه ما ترتكبه إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من انتهاكات وتعديات في هذا المجال.

2- مطالبة المجتمع الدولي وخاصة منظومة الأمم المتحدة: (الجمعية العامة، مجلس الأمن، وكافة منظماتها ذات العلاقة) باتخاذ الإجراءات اللازمة لإلزام إسرائيل (القوة القائمة

بـالاحتلال) بوقـف نهـب وسـرقة الميـاه العربيـة واسـتمرارها فـي اسـتغلال المـوارد المائيـة فـي الأراضـي العربية المحتلة والتسبب في استنفاذها وتعريضها للخطر من الناحية الكمية والنوعية، ومطالبتـه أيضـاً إرغـام إسرائيل (القوة القائمـة بـالاحتلال) علـى الالتـزام بتطبيـق كافـة القـوانين والقرارات الدولية ذات العلاقة.

3- الإدانـة الشديدة لاستمرار إسرائيل (القوة القائمـة بـالاحتلال) بإنكـار الحقوق المائيـة الفلسطينية العادلة في الأحواض المائية الجوفية وفى نهر الأردن والبحر الميت واستمرارها فـي نهـب هذه المصـادر المائيـة وكـذلك تصـريف الميـاه العادمـة والسـامة مـن المسـتوطنات المقامـة علـى الأراضـي الفلسطينية المحتلة في ينابيع وأودية الضفة الغربية المحتلة مما يؤدي لتلويث المياه الفلسطينية والإضرار البالغ بالبيئة أيضاً.

4- دعوة الإعلام العربـي لمواصلة تسليط الضـوء علـى عدوان إسرائيل (القوة القائمـة بـالاحتلال) علـى المـوارد الطبيعيـة فـي الأراضـي العربيـة المحتلـة واسـتمرار نهبهـا ومصـادرتها للميـاه العربيـة في الأراضـي العربية المحتلة.

5- دعـوة المجتمـع الـدولي ومنظماتـه المتخصصـة تقـديم الـدعم العاجـل (ماديـاً وفنيـاً) لتحسـين ومعالجـة الميـاه التـي أصـبحت غيـر قابلـة للاسـتعمال الآدمـي بسـبب السـيطرة الإسـرائيلية لهـذه الموارد المائية في الأراضـي الفلسطينية المحتلة وخاصة فـي قطـاع غزة، إذ أن 97% من مياه الخزان الجوفي الساحلي غير صالحة للاستخدام الآدمي بسبب تداخل مياه البحر وتسرب مياه الصرف الصحي.

6- استمرار الأمانة العامة في متابعة ورصد هذا الموضوع، ومواصلة الطلب من المجالس الوزارية والمنظمـات العربيـة المتخصصـة المعنيـة بهـذا الموضـوع طـرح هـذا الموضـوع فـي المحافـل والمؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية المعنية بشؤون البيئة والمياه، لكشف انتهاكات إسرائيل (القوة القائمـة بـالاحتلال) للقـانون الـدولي وقـرارات الشـرعية الدوليـة ذات العلاقـة بنهـب المـوارد المائيـة فـي الأراضـي العربيـة المحتلـة، ولتحقق حشد الـدعم والتأييد للمطالـب العربيـة المحققة والمشروعة لوقف إسرائيل (القوة القائمـة بـالاحتلال) نهـب المـوارد الطبيعيـة العربيـة ومحاسـبتها وفق مـا نصـت عليـه قـرارات وقـوانين الشـرعية الدوليـة علـى مواصـلة سـلبها للمـوارد الطبيعيـة، وعرض ما يستجد على دورات المجلس المقبلة.

7- دعم التوجه الفلسطيني بضرورة إعادة النظر بالبنود الواردة في المادة (40) من اتفاقية أوسلو والخاصة بقطاع المياه والصرف الصحي والقاضية بضرورة إعادة التخصيص المائي في كافة

المصـادر المائيـة المشـتركة وفقـاً لمبـادئ القـانون الـدولي الخاصـة بحـق الـدول المشـاطئة بالاستفادة من مياه الأحواض المشتركة وخاصةً مبدأ التوزيع العادل والمنصف للثروات المائية بين الدول المشاطئة.

8- التأكيد على ضرورة اعتماد وتنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر المياه العربية تحت الاحتلال والذى عُقد برعاية الجامعة العربية في 26-2016/10/27 بما فيها إنشاء شبكة أمان عربية لدعم قطاع المياه في فلسطين ومتابعة دعم تنفيذ مشروع لتحلية المياه بغزة.

(ق: رقم 8235 – د.ع (149) – ج 2 – 2018/3/7)

قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري

الدورة (150)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية
والصراع العربي الإسرائيلي وتفعيل مبادرة السلام العربية

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد في بتاريخ 2018/9/11،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية،

يُقـــرر:

1- التأكيد مجدداً على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين. وإعادة التأكيد على حق دولة فلسطين بالسيادة على كافة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، ومجالها الجوي والبحري، ومياهها الإقليمية، وحدودها مع دول الجوار.

2- إعادة التأكيد على التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق مبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها، والتي نصت على أن السلام الشامل مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحل قضيتهم بشكلٍ عادل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. ورفض أي صفقة أو مبادرة لحل الصراع لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

3- إعادة التأكيد على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأميركية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ونقل سفارتها إليها، واعتباره قراراً باطلاً، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصِّلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، وأن لا أثر قانوني لهذا القرار، الذي يشكل سابقة خطيرة تخرق الإجماع الدولي حول المدينة المحتلة وتشجع انتهاك القانون الدولي والشرعية الدولية, وتقوض جهود تحقيق السلام، وتعمق التوتر والعنف والفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة بما يهدد الأمن والسلم الدوليين.

4- مطالبة جميع الدول بالالتزام بقراري مجلس الأمن 476 و478 لعام (1980)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار دورتها الاستثنائية الطارئة العاشرة على أساس "الاتحاد من أجل السلم"، رقم (A/RES/ES-10/19 2017)، الذي أكد على أن أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمجرافية، ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغيه وباطلة، ويجب إلغاؤها امتثالاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ودعا جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980)، والذي أكد أيضاً على أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي التي يجب حلها عن طريق المفاوضات وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

5- دعوة الدول الأعضاء إلى اتخاذ جميع الإجراءات العملية اللازمة لمواجهة أي قرار يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، والحيلولة دون اتخاذ أي قرارات مماثلة، وذلك تنفيذاً لقرارات القمم والمجالس الوزارية العربية المتعاقبة.

6- رفض وإدانة المحاولات الإسرائيلية والأمريكية لتجزئة وتصفية قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية، والتي تدرجت من الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، إلى إصدار قوانين عنصرية إسرائيلية، كان آخرها "قانون يهودية الدولة"، ومن ثم قرار الولايات المتحدة بوقف تمويل وكالة الأونروا، والتي تأتي جميعها في سياق مرفوض لطمس وتصفية القضية الفلسطينية بما فيها قضية اللاجئين الفلسطينيين، وإنهاء دور وتفويض الأونروا التي يدخل حق العودة في صلب قرار إنشائها، بما يفرغ المبادرة العربية للسلام في مضمونها.

7- تأييد ودعم خطة تحقيق السلام التي قدمها فخامة الرئيس محمود عبّاس، رئيس دولة فلسطين، في مجلس الأمن يوم 2018/2/20، ورفض أي ضغوط مالية أو سياسية تُمارس على القيادة

الفلسطينية بهدف فرض حلول غير عادلة للقضية الفلسطينية لا تنسجم مع مرجعيات عملية السلام.

8- العمل مع الأطراف الدولية الفاعلة لتأسيس آلية دولية متعددة الأطراف، تحت مظلة الأمم المتحدة، لرعاية عملية السلام، بما في ذلك الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي لإعادة إطلاق عملية سلام ذات مصداقية ومحددة بإطار زمني، وعلى أساس قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام وحل الدولتين على خطوط 4 يونيو/ حزيران عام 1967.

9- تأييد ودعم قرارات فخامة الرئيس محمود عباس رئيس دولة فلسطين، وقرارات أُطر منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة اعتراف الإدارة الأمريكية بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال، والعمل مع دولة فلسطين على تحقيق الهدف من تلك القرارات على كافة الصُعد.

10- تقديم التحية للشعب الفلسطيني البطل الصامد على أرضه، والدعم لنضاله المشروع ضد الاحتلال الإسرائيلي الغاشم، دفاعاً عن مقدساته وحقوقه غير القابلة للتصرف.

11- إدانة الجرائم الإسرائيلية الممنهجة واسعة النطاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني، المدنيين العزّل، والتي تصنف جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان, ومنها الاعتداءات الوحشية على المتظاهرين الفلسطينيين السلميين، الذين خرجوا في مسيرة العودة السلمية، في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة على خطوط قطاع غزة المحاصر، والتي راح ضحيتها مئات الشهداء الذين أعدموا بدم بارد, وآلاف الجرحى من المدنيين العزّل, والترحيب بقرار مجلس حقوق الإنسان تشكيل لجنة تحقيق دولية في هذه الأحداث، والمطالبة بتمكين هذه اللجنة من أداء أعمالها، وضمان إنفاذ آلية واضحة لمساءلة ومحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن هذه الجرائم، وعدم إفلاتهم من العقاب العادل، وإنصاف الضحايا.

12- الترحيب بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية المدنيين الفلسطينيين رقم 10/20– A/RES/ES (2018)، والأخذ علماً بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأخير في هذا الشأن، والذي تضمن خيارات قابلة للتطبيق لحماية المدنيين الفلسطينيين، وحث دول ومؤسسات المجتمع الدولي للمشاركة في حماية المدنيين الفلسطينيين وتشكيل آلية عملية وفعالة لتنفيذ ما جاء في قرار الجمعية العامة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة.

13- دعوة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن لضمان حماية حقيقية للمدنيين الفلسطينيين، وذلك تنفيذاً لقرار الجمعية العامة، وقرارات مجلس الأمن السابقة ذات الصلة بحماية المدنيين

الفلسطينيين، لاسيما القرار 904 (1994) والقرار 605 (1987)، القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة وضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل. ودعوة الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإعمال القواعد الآمرة للقانون الدولي.

14- تبني ودعم توجه دولة فلسطين للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، والعمل على حشد التأييد الدولي لذلك. وتبني ودعم حق دولة فلسطين بالانضمام إلى المنظمات والمواثيق الدولية بهدف تعزيز مكانتها القانونية والدولية، وتجسيد استقلالها وسيادتها على أرضها المحتلة.

15- توجيه الشكر والتقدير لجمهورية كولومبيا التي اعترفت مؤخراً بدولة فلسطين، والطلب من معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية دعوة السفير الكولومبي لتسليمه نسخة من هذا القرار والإعراب عن تثمين وتقدير الدول العربية لموقف كولومبيا، والعمل المباشر مع الدول التي لم تعترف بدولة فلسطين، من خلال زيارات واتصالات ثنائية ومتعددة الأطراف لحثها على الاعتراف بدولة فلسطين على خطوط يونيو/ حزيران 1967، بما فيها القدس الشرقية المحتلة، وذلك كأساس ورافعة لعملية السلام، وشرح الأهمية الإستراتيجية لمثل هذا الاعتراف في إنقاذ حل الدولتين وتعزيز فرص السلام والأمن في المنطقة والعالم.

16- التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

17- مطالبة مجلس الأمن بتنفيذ جميع قراراته ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، بما فيها 242 (1967) و338 (1973) و1515 (2003)، وقرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، والذي أكد، ضمن جملة أمور أخرى، على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام، وطالب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)

بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، والذي أكد على أن المجتمع الدولي لن يعترف بأي تغييرات في حدود الرابع من يونيو/ حزيران 1967، بما في ذلك ما يتعلق بالقدس، سوى التغييرات التي يتفق عليها الطرفان من خلال المفاوضات. ودعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى تقديم تقاريره مكتوبة حول متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

18- إعادة التأكيد على رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، والإدانة الشديدة والرفض القاطع للعمل العنصري الإسرائيلي غير المسبوق الذي شرّعه "الكنيست الإسرائيلي"، والمسمى بـ "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، والذي يهدف لطمس وإلغاء الحقوق التاريخية والسياسية للشعب الفلسطيني، بما فيها حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، وحق تقرير المصير، وذلك في عمل عنصري ينتهك بشكل صارخ القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965، والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها لعام 1973. ومطالبة المجتمع الدولي والمحاكم والبرلمانات الدولية برفض وتجريم هذا العمل العنصري، ودفع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لإلغائه والالتزام بالقيم الأخلاقية للنظام الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية ذات الصلة. ويوجه المجلس التحية والدعم لصمود فلسطينيي الداخل عام 1948 في وجه العنصرية التي يؤسس لها ويشرعنها هذا القانون العنصري، ويدعم المجلس كافة الخطوات التي من شأنها التصدي له.

19- إدانة السياسة الإسرائيلية الممنهجة الهادفة إلى سنّ تشريعات عنصرية ممنهجة لتقويض أسس السلام العادل في المنطقة، وشرعنة نظامها الاستعماري وإدامته، بما في ذلك القانون العنصري الذي يسمح لحكومة الاحتلال الإسرائيلي بسرقة مخصصات ذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين، من عائدات الضرائب الفلسطينية التي تسيطر عليها حكومة الاحتلال، وكذلك تطبيق القانون الإسرائيلي على المستوطنات المقامة على أراضي الملكية الخاصة للمواطنين الفلسطينيين في دولة فلسطين المحتلة عام 1967، ومحاولات تشريع عقوبة الإعدام ضدّ الفلسطينيين، ومحاولات تشريع منع دخول النشطاء الدوليين في مجال مقاطعة إسرائيل إلى الأرض الفلسطينية المحتلة.

20- دعم الجهود والمساعي الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وتقديم المساندة الفنية والمالية اللازمة لهذه المساعي

الفلسطينية، وتفعيل تشكيل لجنة قانونية استشارية في إطار جامعة الدول العربية لتقديم المشورة حول رفع قضايا أمام المحاكم الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته ومقدساته، وكذلك بشأن المظالم التاريخية التي لحقت بالشعب الفلسطيني، بما فيها "وعد بلفور" عام 1917، وتقديم مقترحات عملية بهذا الشأن.

21- حث المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، على التعامل السريع مع الإحالة التي قدمتها دولة فلسطين لها بتاريخ 2018/5/22، وفتح تحقيق جنائي عاجل في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ومساءلة مجرمي الحرب الإسرائيليين، وتحقيق العدالة.

22- إعادة التأكيد على اعتبار أن إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، من خلال ممارساتها وسياساتها وقوانينها، تقضي على حل الدولتين وتؤسس نظام فصل عنصري (أبارثايد) ضد الشعب الفلسطيني، في انتهاك لمبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة (1945)، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، والاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله (1965)، والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها (1973)، وكافة التقارير والقرارات الدولية ذات الصلة. ومطالبة دول العالم والمنظمات والمحاكم الدولية بالتصدي لهذه السياسات والممارسات الإسرائيلية التي تُجرّمها القوانين الدولية ذات الصلة.

23- إدانة قرار محكمة الاحتلال الإسرائيلي القا ضي بهدم قرية الخان الأحمر الفلسطينية شرقي مدينة القدس المحتلة، وتهجير أهلها منها، استكمالاً لما بدأه الاحتلال الإسرائيلي منذ ما يزيد عن سبعة عقود من هدم للقرى الفلسطينية وطمس معالمها، ضمن سياسة عنصرية إسرائيلية ممنهجة ومستمرة لتهجير المواطنين الفلسطينيين من مدنهم وقراهم، لصالح التوسع الاستعماري الاستيطاني الإسرائيلي، بهدف تقطيع أوصال الأرض الفلسطينية المحتلة والقضاء على حل الدولتين. وتأييد الإجراءات الفلسطينية في المحافل والمحاكم الدولية ضد هذه الاعتداءات الإسرائيلية التي تنتهك القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني. وتوجيه التحية لصمود أهل هذه القرية من البدو العرب، أصحاب الأرض.

24- التأكيد على تنفيذ قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8231 د.ع (149)، بشأن مواجهة الاستهداف الإسرائيلي للقضية الفلسطينية والأمن القومي العربي في أفريقيا، وتنفيذ إعلان فلسطين الصادر عن قمة ملابو العربية الأفريقية 2016، وتعزيز العمل مع الاتحاد

الأفريقي لدعم قضية فلسطين وقراراتها في المحافل الدولية، والتصدي لأي محاولة إسرائيلية للالتفاف على مكانة قضية فلسطين في أفريقيا، والتي بُنيت على القيم المشتركة المناهضة للاستعمار والاضطهاد والفصل العنصري. والتحذير من إقامة مؤتمرات إسرائيلية أفريقية، وحث الدول الأفريقية على عدم المشاركة بأي منها. والطلب من اللجنة الوزارية العربية الخاصة بهذا الشأن مواصلة العمل وفق الخطة المعدة لهذا الغرض.

25- الإشادة بالجهود التي قامت بها اللجنة الوزارية العربية للتصدي لترشيح إسرائيل لعضوية مجلس الأمن لعامي 2019–2020، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وعلى رأسها الأمين العام، وكافة الدول الأعضاء والدول الصديقة، والتي نجحت بالتصدي لمسعى إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، للترشح لعضوية مجلس الأمن.

26- الدعوة إلى استمرار العمل العربي والإسلامي المشترك على مستوى الحكومات والبرلمانات والاتحادات لدعم القضية الفلسطينية. واستمرار تكليف الأمين العام للجامعة بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي والتنسيق معه في مختلف المواضيع والإجراءات التي تخص القضية الفلسطينية، وآليات تنفيذ القرارات العربية والإسلامية في هذا الشأن.

27- رفض أي تجزئة للأرض الفلسطينية، والتأكيد على مواجهة المخططات الإسرائيلية التي تهدف إلى فصل قطاع غزة عن باقي أرض دولة فلسطين، والتحذير من محاولات تصفية القضية الفلسطينية من خلال قصر حلها على حلول إنسانية واقتصادية بعيدة عن الحل السياسي العادل، ومن تماهي أي طرف مع هذه المخططات. ورفض أي مشروع لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

28- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس، وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوة الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وفق اتفاق القاهرة الموقع في مايو/ أيار 2011 وآليات وتفاهمات تنفيذه وأخرها اتفاق القاهرة 2017، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، وإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن، وذلك لتحقيق الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والترحيب بنتائج اجتماعي المجلس الوطني الفلسطيني يوم 2018/4/30، والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية يوم 2018/8/17. والإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوتها للاستمرار في تلك الجهود.

29- تقديم الدعم والتقدير للجهود الحثيثة التي تبذلها دولة الكويت، العضو العربي في مجلس الأمن، في متابعة تطورات القضية الفلسطينية، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والتي كان آخرها طلب عقد جلسة طارئة لمجلس الأمن لبحث الجرائم الإسرائيلية ضد المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، وجهودها في تقديم مشروع قرار بشأن تأمين حماية دولية للمدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، ومشروع قرار حول حق الشعب الفلسطيني في المقاومة والدفاع عن نفسه المكفول دولياً.

30- استمرار تكليف المجموعتين العربيتين في مجلس حقوق الإنسان واليونسكو، بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية لدعم ومتابعة تنفيذ هذا القرار، وقرارات فلسطين في المنظمتين، وخاصة تكليف المجموعة العربية في جنيف بمتابعة تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان بتشكيل لجنة تحقيق دولية في الجرائم المرتكبة على خطوط قطاع غزة، ومتابعة تفعيل وأعمال هذه اللجنة حتى تصل إلى النتائج العادلة.

31- استمرار تكليف المجموعة العربية في الأمم المتحدة:

- حشد الدعم والتأييد للقرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الجمعية العامة، ومتابعة الجهود داخل مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنهاء الاحتلال، ووقف كافة الممارسات الإسرائيلية غير القانونية.
- متابعة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2334 بشأن الاستيطان الإسرائيلي غير القانوني.
- متابعة حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.
- اتخاذ كافة التدابير اللازمة للتصدي لترشيح إسرائيل للعضوية أو لمنصب في أجهزة ولجان الأمم المتحدة.

31- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 8281 – د.ع (150) – ج 3 – 2018/9/11)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2018/9/11،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة،

يُقـــرر:

1- التأكيد مجدداً أن القدس الشرقية هي عاصمة دولة فلسطين، ورفض أي محاولة للانتقاص من السيادة الفلسطينية عليها.

2- الإدانة الشديدة والرفض القاطع لجميع السياسات والخطط الإسرائيلية غير القانونية التي تستهدف ضم المدينة المقدسة وتشويه هويتها العربية، وتغيير تركيبتها السكانية، وعزلها عن محيطها الفلسطيني، بما في ذلك مصادقة برلمان الاحتلال الإسرائيلي على ما سُمّي بقانون "القدس الموحدة"، بداية شهر يناير/ كانون الثاني 2018، والتأكيد على أن هذه السياسات والخطط والممارسات، تشكل خرقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرارات 252 (1968) و267 (1969) و476 و478 (1980).

3- إدانة ورفض قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال)، ومطالبتها بإلغاء هذا القرار المخالف للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، والتحذير من العبث بالقدس ومحاولات تغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم فيها واستفزاز مشاعر المسلمين والمسيحيين على امتداد العالمين العربي والإسلامي، والتأكيد على متابعة

تنفيذ قراري مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8221 د.غ.ع بتاريخ 2017/12/9، و8222 د.غ.ع.م 2018/2/1، في مواجهة القرار الأمريكي المذكور.

4- اعتبار قيام الولايات المتحدة الأمريكية بنقل سفارتها إلى مدينة القدس، إمعاناً في العدوان على حقوق الشعب الفلسطيني، واستفزازاً لمشاعر الأمة العربية الإسلامية والمسيحية، وزيادة في توتير وتأجيج الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة والعالم، فضلاً عما يمثله ذلك من تقويض للشرعية القانونية للنظام الدولي. والتأكيد على متابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8277 د.غ.ع بتاريخ 2018/5/17، لمواجهة القرار الأمريكي بنقل السفارة أو أي قرار مماثل.

5- التأكيد على إدانة إقدام جواتيمالا على نقل سفارتها إلى مدينة القدس الشريف، والتأكيد على اعتزام الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات المناسبة السياسية والاقتصادية إزاء هذه الخطوة غير القانونية ومثيلاتها.

6- توجيه الشكر والتقدير إلى جمهورية باراجواي الصديقة، رئيساً وحكومة وشعباً، لتراجعها عن نقل سفاراتها إلى مدينة القدس، ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية وجواتيمالا بالاقتداء بهذا العمل الشجاع والمنسجم مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

7- رفض وإدانة كافة الانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وخاصة المحاولات الرامية إلى تغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك، وتقسيمه زمانياً ومكانياً، وتقويض حرية صلاة المسلمين فيه وإبعادهم عنه، ومحاولة السيطرة على إدارة الأوقاف الإسلامية والمسيحية في القدس المحتلة والاعتداء على موظفي إدارة الأوقاف الإسلامية الأردنية في القدس ومنعهم من ممارسة عملهم ومحاولة فرض القانون الإسرائيلي على المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف، والقيام بالحفريات الإسرائيلية أسفل المسجد الأقصى وأسواره.

8- الإدانة الشديدة للاقتحامات المتكررة من عصابات المستوطنين المتطرفين والمسؤولين الإسرائيليين للمسجد الأقصى المبارك والاعتداء على حرمته، تحت دعم وحماية ومشاركة حكومة وقوات الاحتلال الإسرائيلي، والتحذير من توجه ما يُسمى بالمحكمة العليا الإسرائيلية للسماح للمستوطنين والمقتحمين اليهود بالصلاة في المسجد الأقصى بعد سماحها لهم سابقاً باقتحامه وتدنيسه، ضمن المخططات الإسرائيلية لتقسيم المسجد زمانياً ومكانياً، بما في ذلك

ما يجري حول باب الرحمة من اقتحامات وصلوات تلمودية يهودية، والتحذير من أن هذه الاعتداءات سيكون لها تبعات وانعكاسات خطيرة على الأمن والسلم الدوليين.

9- التأكيد على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8229 د.ع (149) حول إدانة ورفض المحاولات الإسرائيلية الحثيثة لتقويض الكنائس وإضعاف الوجود المسيحي في المدينة المقدسة، والتي وصلت ذروتها في الآونة الأخيرة من خلال فرض الضرائب الإسرائيلية غير الشرعية على ممتلكات وأوقاف الكنائس، وإصدار أوامر حجز ومصادرة لأصول وأملاك وأراضي وحسابات بنكية تعود للكنائس في مدينة القدس الشريف، وذلك بالتزامن مع الاستهداف الإسرائيلي المتواصل للمسجد الأقصى المبارك، وهو ما يشكل انتهاكاً فاضحاً للوضع القانوني والتاريخي القائم لمقدسات المدينة، ومخالفة خطيرة للاتفاقات والالتزامات الدولية التي تضمن حماية وحقوق الأماكن المقدسة في المدينة.

10- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لمصادرتها أراضي المواطنين المقدسيين وهدم بيوتهم أو احتلالها، بما في ذلك المحاولات الإسرائيلية غير الشرعية لهدم قرية الخان الأحمر، خدمة لمشاريعها الاستيطانية داخل أسوار البلدة القديمة وخارجها، وكذلك مواصلة تجريف آلاف الدونمات لصالح إنشاء مشروع ما يُسمى بـ"القدس الكبرى"، بما فيها المشروع الاستيطاني المُسمى (E1)، وبناء طوق استيطاني يمزق التواصل الجغرافي الفلسطيني بهدف إحكام السيطرة عليها.

11- إدانة الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في تطبيق قانون عنصري يستهدف حق المقدسيين الفلسطينيين في الإقامة في مدينتهم، والذي بموجبه يتم سحب بطاقات الهوية من آلاف الفلسطينيين المقدسيين الذين يعيشون في ضواحي القدس المحتلة أو خارجها، وإدانة استئناف إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) تطبيق ما يسمى بـ"قانون أملاك الغائبين" والذي يستهدف مصادرة عقارات المقدسيين، ومطالبة كافة المؤسسات والجهات الدولية الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لوقف قراراتها وقوانينها العنصرية والتي تعمل على تفريغ المدينة من سكانها الأصليين، عبر إبعادهم عن مدينتهم قسراً، وفرض الضرائب الباهظة عليهم، وعدم منحهم تراخيص البناء.

12- إدانة الإجراءات الإسرائيلية التعسفية باستمرار إغلاق المؤسسات الوطنية العاملة في القدس، والمطالبة بإعادة فتحها، وعلى رأسها بيت الشرق والغرفة التجارية، لتمكينها من تقديم الخدمات للمواطنين المقدسيين وحماية الوجود الفلسطيني في المدينة المقدسة.

13- مطالبة جميع الدول بتنفيذ القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمجلس التنفيذي لليونسكو بخصوص القضية الفلسطينية، بما في ذلك لجنة التراث العالمي التابعة لليونسكو، والتي أكدت على أن المسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف هو موقع إسلامي مخصص للعبادة وجزء لا يتجزأ من مواقع التراث العالمي الثقافي، وأدانت الاعتداءات والتدابير الإسرائيلية غير القانونية في مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك/ الحرم القدسي الشريف.

14- الدعوة إلى دعم وزيارة القدس والمقدسات الدينية الإسلامية والمسيحية والتشديد على زيارة المسجد الأقصى/ الحرم القدسي الشريف لكسر الحصار المفروض عليه، وشد الرحال إليه لحمايته من مخططات الجماعات اليهودية المتطرفة، وفي هذا السياق تثمين الزيارات التي قام بها المسؤولون العرب لمدينة القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك.

15- الدعم والمساندة الكاملين لصمود الشعب الفلسطيني ومؤسساته في مدينة القدس المحتلة، ودفاعهم عن المدينة والمقدسات الإسلامية والمسيحية فيها، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك في مواجهة الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية، والتصدي للمحاولات الإسرائيلية لتغيير الوضع التاريخي والقانوني القائم.

16- التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الإستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018–2022)، التي قدّمتها دولة فلسطين، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها، في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس الشرقية، وتهجير أهلها.

17- التأكيد على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 8228 د.ع (149)، حول الموافقة على الخطة الإعلامية الدولية للتصدي للقرار الأمريكي الأحادي بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، ودعوة وزارات ومؤسسات الإعلام العربية إلى التعاون والمساهمة مع الأمانة العامة في تنفيذ هذه الخطة.

18- دعوة العواصم العربية مجددا للتوأمة مع مدينة القدس، ودعوة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية، للتوأمة مع المؤسسات المقدسية المماثلة دعما لمدينة القدس المحتلة وتعزيزا لصمود أهلها ومؤسساتها.

19- الإشادة بجهود جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، ملك المملكة الأردنية الهاشمية، صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف في الدفاع عن المقدسات وحمايتها وتجديد رفض كل محاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية، وتثمين الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية، التي أعاد التأكيد عليها الاتفاق الموقع بين جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية، وفخامة الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين، بتاريخ 2013/3/31، والتعبير عن الدعم والمؤازرة لإدارة أوقاف القدس والمسجد الأقصى الأردنية في الدور الذي تقوم به في الحفاظ على الحرم والذود عنه في ظل الخروقات الإسرائيلية والاعتداءات على موظفيها، ومطالبة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالتوقف عن اعتداءاتها على الإدارة وموظفيها.

20- الإشادة بالجهود التي يبذلها جلالة الملك محمد السادس ملك المملكة المغربية رئيس لجنة القدس في الدفاع عن المدينة المقدسة ودعم صمود الشعب الفلسطيني. والإشادة بالجهود التي تبذلها وكالة بيت مال القدس التابعة للجنة القدس.

21- توجيه التقدير لخادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، لقيامه بتسمية الدورة 29 للقمة العربية، بـ "قمة القدس"، تقديراً للمكانة الروحية والدينية التي تتمتع بها مدينة القدس الشريف، عاصمة دولة فلسطين، وتقديمه، على غرار أشقائه القادة العرب، لكل الدعم السياسي والمالي للقضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني.

22- توجيه التقدير للجهود التي تبذلها جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، برئاسة فخامة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، دعماً للقضية الفلسطينية، سواء من خلال المواقف السياسية التاريخية، أو من خلال التزامها بتقديم الدعم المالي لموازنة دولة فلسطين.

23- الطلب إلى الوفد الوزاري العربي المُشكل بموجب قرار مجلس الجامعة الوزاري رقم 8221 بتاريخ 2017/12/9، مواصلة جهوده واتصالاته وتقديم تقريره لمجلس الجامعة القادم.

24- التأكيد على تنفيذ توصيات مؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، الذي عقد في القاهرة 17-18 يناير/ كانون الثاني 2018، بهدف حماية القدس الشريف والحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي القائم للمدينة والأماكن المقدسة فيها، ودعم صمود أهلها بكافة الأشكال. وتبني اقتراحه بأن يكون عام 2018، عاماً للقدس الشريف.

25- تثمين جهود البرلمان العربي وتحركاته الفاعلة لدعم القضية الفلسطينية وحماية المكانة القانونية والروحية والتاريخية لمدينة القدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، ودعوة البرلمانات العربية إلى تحركات مماثلة مع المؤسسات البرلمانية حول العالم.

26- استمرار تكليف المجموعة العربية في نيويورك بمواصلة تحركاتها لدى المجموعات الإقليمية والسياسية في الأمم المتحدة، لكشف خطورة ما يتعرض له المسجد الأقصى المبارك من إجراءات وممارسات إسرائيلية تهويدية خطيرة، وذات انعكاسات وخيمة على الأمن والسلم الدوليين.

27- الطلب إلى الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير حول الإجراءات التي تم اتخاذها بهذا الشأن إلى الدورة المقبلة للمجلس.

(ق: رقم 8282 – د.ع (150) – ج 3 – 2018/9/11)

متابعة تطورات

(الاستيطان، الجدار، الانتفاضة، الأسرى، اللاجئون، الأونروا، التنمية)

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2018/9/11،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص تطورات مختلف مكونات القضية الفلسطينية،
- وإذ يأخذ علماً بالبيان الصادر عن الجلسة الخاصة للسادة وزراء الخارجية بشأن الأونروا التي عقدت بتاريخ 2018/9/11،
- وبعد الاستماع إلى كلمة المفوض العام لوكالة الأونروا،

يُقـــرر:

أولاً: الاستيطان:

1- الإدانة الشديدة للسياسة الاستيطانية الاستعمارية الإسرائيلية التوسعية غير القانونية بمختلف مظاهرها، على كامل أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، والتأكيد على أن المستوطنات الإسرائيلية باطلة ولاغيه ولن تشكل أمراً واقعاً مقبولاً، وتمثل انتهاكا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، وجريمة حرب وفق نظام روما الأساسي، وتحدياً للرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بتاريخ 2004/7/9، وتهدف إلى تقسيم الأرض الفلسطينية وتقويض تواصلها الجغرافي، والتأكيد على ضرورة وضع خطط عملية للتصدي لهذه السياسة الإسرائيلية.

2- مطالبة المجتمع الدولي بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2334 لعام (2016)، الذي أكد على أن الاستيطان الإسرائيلي يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام،

وطالب إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالوقف الفوري والكامل لجميع الأنشطة الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية. وكذلك التأكيد على تنفيذ القرارات الدولية الأخرى ذات الصلة، القاضية بعدم شرعية وقانونية الاستيطان الإسرائيلي، بما فيها قراري مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 ورقم 497 لعام 1981.

3- الإشادة بقرارات ومواقف الاتحاد الأوروبي والبرلمانات الأوروبية التي تُدين الاستيطان، وتعتبر المستوطنات كيانات غير قانونية، وتحظر تمويل كافة أنواع المشاريع في المستوطنات الإسرائيلية داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، وتحظر بضائع المستوطنات أو تضع علامات مُميِّزة عليها، وتؤكد على التمييز بين أراضي إسرائيل (القمة القائمة بالاحتلال) والأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعدم سريان أي اتفاقية بين دول الاتحاد وإسرائيل على المناطق التي جرى احتلالها عام 1967. كما تدعو الاتحاد الأوروبي إلى الاستمرار في ربط التقدم في العلاقات الأوروبية الإسرائيلية بمدى التزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالعملية السياسية وتوقفها عن خرق القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني.

4- استمرار دعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف كافة أشكال التعامل مع المستوطنات الإسرائيلية المقامة على الأرض الفلسطينية المحتلة ومقاطعتها، بما في ذلك حظر استيراد منتجاتها أو الاستثمار فيها، بشكل مباشر أو غير مباشر لمخالفتها للقانون الدولي. وفي هذا الصدد يقدر المجلس جميع المواقف الدولية التي تدعو إلى مقاطعة المؤسسات والشركات التي تعمل في المستعمرات الإسرائيلية في أرض دولة فلسطين المحتلة.

5- الإدانة الشديدة لجرائم المستوطنين الإرهابية المستمرة ضد الفلسطينيين العزل وممتلكاتهم وأماكن عبادتهم والتي تتم بحماية من سلطات الاحتلال، وتحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المسؤولية الكاملة عن هذه الجرائم والاعتداءات، ومطالبة المجتمع الدولي بالتصدي لهذه الجرائم العنصرية التي تعد انتهاكا صارخا للقانون الدولي الإنساني، واتفاقيات جنيف الأربع، وغيرها من المعاهدات والمواثيق الدولية التي تكفل سلام وأمن الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، وتدعوها إلى إدراج مجموعات وعصابات المستوطنين التي ترتكب هذه الجرائم على قوائم الإرهاب، وفرض عقوبات مالية عليهم واتخاذ التدابير القانونية بحقهم.

6- إدانة الممارسات الإسرائيلية في استخدام الأرض الفلسطينية المحتلة كمكب ومدافن للتخلص من النفايات الصلبة والنفايات الخطرة والسامة الناتجة عن استخدام سكان المستوطنات

الإسرائيلية، ودعوة المنظمة الدولية للبيئة للتحقيق في هذه المخالفات واتخاذ ما يلزم لتلافي آثارها الصحية والبيئية الخطيرة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

7- إدانة كافة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين الهادفة للسيطرة على أجزاء كبيرة من مدينة الخليل وحرمان السكان الفلسطينيين من الوصول إلى الحرم الإبراهيمي ومنازلهم ومدارسهم وأعمالهم، والدعوة لتوسيع مهمة قوة التواجد الدولي لتشمل حماية أهل مدينة الخليل المدنيين.

ثانياً: جدار الفصل العنصري:

8- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لبنائها جدار الفصل والضم العنصري داخل أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967، واعتبار هذا الجدار شكلاً من أشكال الفصل العنصري وجزءاً من منظومة الاحتلال الاستعماري الاستيطاني، ومطالبة جميع الدول والمنظمات الدولية ومجلس الأمن باتخاذ الإجراءات اللازمة لإرغام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على إزالة ما تم بناؤه من هذا الجدار، والتعويض عن الأضرار الناتجة عنه، التزاماً بالرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية بتاريخ 2004/7/9، وتنفيذاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (10/15) بتاريخ 2004/7/20، والذي اعتبر إقامة الجدار انتهاكاً للقواعد الآمرة في القانون الدولي بما فيها حق تقرير المصير.

9- مطالبة الدول الأعضاء الاستمرار في دعم عمل لجنة الأمم المتحدة المعنية بتسجيل الأضرار الناشئة عن تشييد جدار الفصل العنصري في الأرض الفلسطينية المحتلة، والمساهمة في سداد العجز المالي الذي تعاني منه اللجنة، وذلك لأهمية استمرار عملها في توثيق الأضرار الناجمة عن بناء الجدار.

10- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته في التصدي لأي عملية تهجير لأبناء الشعب الفلسطيني نتيجة الممارسات الإسرائيلية وأيضاً إلى تحمل مسؤولياته في تفعيل فتوى محكمة العدل الدولية بشأن إقامة جدار الفصل العنصري، وإحالة ملف الجدار إلى المحكمة الجنائية الدولية تمهيدا لإدراجه ضمن جرائم الحرب المخالفة للقانون الدولي.

ثالثاً: الانتفاضة:

11- تقديم الدعم للشعب الفلسطيني والتضامن معه في مواجهة العدوان الإسرائيلي على أرضه ومقدساته وممتلكاته.

12- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال النضال ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك المقاومة الشعبية السلمية، وتسخير الطاقات العربية الممكنة لدعمها.

13- إدانة قيام قوات الاحتلال الإسرائيلي بالإعدامات الميدانية والاعتقالات للأطفال والفتيات والشباب الفلسطينيين، ومطالبة المحكمة الجنائية الدولية وباقي آليات العدالة الدولية بالتحقيق في هذه الجرائم، وإحالة مرتكبيها إلى المحاكمة. وإدانة سياسة سلطات الاحتلال بهدم بيوت الشهداء، واحتجاز جثامينهم ومعاقبة ذويهم.

14- مطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بممارسة الضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لرفع حصارها المفروض على قطاع غزة، وفتح المعابر التي تسيطر عليها بشكل فوري، من أجل إنهاء المأساة الإنسانية والاقتصادية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في القطاع، وتقديم الشكر إلى المملكة المغربية التي بادرت لإنشاء مستشفى ميداني متعدد الاختصاصات في قطاع غزة لتقديم الخدمات الطبية لجرحى العدوان الإسرائيلي خاصة ولأبناء قطاع غزة بشكل عام.

15- تكليف الأمانة العامة باستمرار التنسيق مع المجتمع الدولي والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، لتركيز الجهود على معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة جراء الممارسات القمعية الإسرائيلية بما فيها إقامة الحواجز وإغلاق الطرق وفرض الحصار على المدن والقرى الفلسطينية، والتأثيرات السلبية لكل ذلك في كافة المجالات.

16- إدانة كافة الممارسات التي تقوم بها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) وتُعرض حياة وحقوق الإنسان الفلسطيني بما فيهم الأطفال للخطر أو للتهديد، ودعوة المجتمع الدولي لاتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين العزّل، بما فيهم الأطفال وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل التي تُعد إسرائيل طرفاً فيها.

17- دعوة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب إلى مواصلة متابعة توصيات ومخرجات المؤتمر الدولي حول معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاك إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لاتفاقية حقوق الطفل، والذي عُقد باستضافة كريمة من دولة الكويت يومي 12 و2017/11/13.

رابعاً: <u>الأسرى</u>:

18- التأكيد على متابعة تنفيذ قرار مجلس الجامعة على مستوى المندوبين الدائمين رقم 8158 د.غ.ع بتاريخ 2017/5/4، بشأن دعم نضال الأسرى الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي.

19- إدانة مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي اعتقال واحتجاز آلاف الفلسطينيين تعسفياً بما في ذلك الأطفال والنساء والقادة السياسيين والنواب، ولحملة الاعتقالات التعسفية المستمرة، بحق المواطنين الفلسطينيين، باعتبار ذلك مخالفاً لمبادئ القانون الدولي، وكذلك إدانة إقرار الكنيست الإسرائيلي لقانون الإطعام القسري للأسرى والمعتقلين المضربين عن الطعام، واستمرار مطالبة الدول والهيئات الدولية ذات الاختصاص بالعمل الفوري من أجل إدانة هذه الممارسات التعسفية والانتهاكات الجسيمة بحق الأسرى الفلسطينيين والعمل على وقفها، وضمان إطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين كجزء من أي حل سياسي.

20- مطالبة الجهات والمؤسسات والهيئات الدولية وهيئات حقوق الإنسان المعنية بتحمل مسؤولياتها بتدخلها الفوري والعاجل لإلزام الحكومة الإسرائيلية، بتطبيق القانون الدولي الإنساني ومعاملة الأسرى والمعتقلين في سجونها وفق ما تنص عليه اتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949 بشأن معاملة أسرى الحرب، وإدانة سياسة الاعتقال الإداري التعسفي لمئات الأسرى الفلسطينيين، وتحميل سلطات الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياة الأسرى الذين يخوضون إضراباً عن الطعام وعن حياة كافة الأسرى، والتحذير من سياسة العقوبات الفردية والجماعية، ومن خطورة الوضع داخل معتقلات الاحتلال.

21- دعوة المجتمع الدولي والهيئات الحقوقية الدولية للضغط على سلطة الاحتلال الإسرائيلي للإفراج الفوري عن كافة الأسرى والمعتقلين خاصة الدفعة الرابعة من قُدامى الأسرى، والمرضى والأطفال والنواب والمعتقلين الإداريين، وإجبارها على التخلي عن سياسة العقاب الجماعي الذي يتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949.

22- دعوة المجتمع الدولي لإرسال لجنة تحقيق إلى السجون الإسرائيلية للاطلاع على الانتهاكات التي ترتكب بحق الأسرى، والتأكيد على ضرورة قيام الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقيات جنيف الأربع بإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بتطبيق الاتفاقيات على الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الأسرى والمعتقلين في السجون الإسرائيلية.

23- إدانة مصادقة "الكنيست" الإسرائيلي بتاريخ 2018/7/2 على قانون عنصري باطل آخر، يسمح لحكومة الاحتلال الإسرائيلي اقتطاع مخصصات ذوي الشهداء والأسرى الفلسطينيين، من عائدات الضرائب الفلسطينية التي تسيطر عليها حكومة الاحتلال، واعتبار ذلك ابتزازاً غير شرعي وتشريعاً صريحاً لسرقة أموال ومقدرات الشعب الفلسطيني، ومخالفة للاتفاقيات الموقعة بين الجانبين، وانتهاكاً للقانون الدولي، بما فيها المادة 81 من اتفاقية جنيف الرابعة التي تقضي بأنه "على الدولة الحاجزة أن تعول الأشخاص الذين يعولهم المعتقلون". ويؤيد المجلس الإجراءات التي تقوم بها دولة فلسطين لمواجهة هذه القرصنة العلنية. وفي هذا السياق يحيي المجلس نضال الأسرى الفلسطينيين والعرب الأبطال في سجون الاحتلال، ويترحم على أرواح شهداء الشعب الفلسطيني الذين دفعوا أرواحهم على درب الحرية، وقُتلوا على يد قوات ومستوطني الاحتلال الإسرائيلي.

24- دعم التوجه الفلسطيني لملاحقة ومساءلة المسؤولين الإسرائيليين على جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت بحق الأسرى وتخالف القانون الدولي الإنساني وقرارات الأمم المتحدة وميثاق روما للمحكمة الجنائية الدولية واتفاقيات جنيف الأربع.

25- دعوة الدول العربية والإسلامية والمؤسسات والأفراد إلى دعم الصندوق العربي لدعم الأسرى الذي تشرف عليه جامعة الدول العربية، والذي أقرته قمة الدوحة الدورة (24) بالقرار رقم 574 فقرة (19) بتاريخ 2013/3/26.

خامساً: اللاجئون:

26- التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية، وعلى التمسك بالحق الأصيل وغير القابل للتصرف لأجيال اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم، في العودة إلى ديارهم التي شُردوا منها، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة رقم 194 (1948)، ومبادرة السلام العربية، وتأكيد مسؤولية إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

27- إدانة ورفض أي تحرك من أي طرف، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، لإسقاط حق العودة أو تشويه قضية اللاجئين الفلسطينيين، من خلال محاولات التوطين، أو تصفية وكالة الأونروا ووقف تمويلها، أو ما يُسمى بإعادة تعريف الوضع القانوني للاجئ الفلسطيني بهدف حرمان أجيال اللاجئين الفلسطينيين وذريتهم من حق

العودة. ودعوة الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى مواصلة وتكثيف جهودها على الساحة الدولية، وفي الأمم المتحدة، للتصدي لمثل هذه المحاولات غير القانونية.

28- مطالبة كافة أطراف الصراع في سورية بعدم الزج باللاجئين الفلسطينيين في أتون المعارك رغم حيادهم منذ بدء الصراع، والتعبير عن بالغ القلق إزاء استمرار الأحداث داخل المخيمات، والمطالبة بإخلائها من السلاح والمسلحين، وفك الحصار عنها وعودة سكانها إليها، وتقديم كل الخدمات الضرورية لدعم اللاجئين الفلسطينيين فيها.

29- الدعوة لتوفير مقومات الصمود والحياة الكريمة للاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء ورفع الأذى والتمييز الجائر ضدهم.

سادساً: الأونروا:

30- التأكيد على التفويض الممنوح للأونروا وفق قرار إنشائها (قرار الجمعية العامة رقم 302 عام 1949) وعدم المساس بولايتها أو مسؤوليتها وعدم تغيير أو نقل مسؤوليتها إلى جهة أخرى، والعمل على أن تبقى الأونروا ومرجعيتها القانونية الأمم المتحدة، وكذا التأكيد على ضرورة استمرار الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تقديم الخدمات للاجئين الفلسطينيين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها، بما فيها القدس المحتلة، إلى أن يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً وشاملا وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) لعام 1948، ومبادرة السلام العربية لعام 2002.

31- رفض وإدانة محاولات إنهاء أو تقليص دور وولاية وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، من خلال الحملات الإسرائيلية الممنهجة ضدها. ورفض قرار الولايات المتحدة أو أي قرار مماثل بوقف تمويل الأونروا أو تخفيضه والتحذير من خطورة ذلك بما يحرمها من ثلث ميزانيتها التشغيلية، ويعرض أجيالاً كاملة من اللاجئين الفلسطينيين المحمية حقوقهم بموجب قرارات الشرعية الدولية لخسارة الخدمات الصحية والتعليمية والخدماتية وبما يشكل محاولة مرفوضة لطمس قضية اللاجئين والتي تشكل جزءاً لا يتجزأ من قضايا "الحل النهائي" ودعوة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة النظر في موقفها لما سيخلفه من تداعيات خطيرة على الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط. ودعوة المجتمع الدولي إلى الالتزام بتفويض الوكالة وتأمين الموارد والمساهمات المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو كافٍ مستدام يمكنها من مواصلة القيام بدورها في تقديم الخدمات الأساسية لضحايا النكبة، باعتبار ذلك حق

يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948، بما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة.

32- الإعراب عن القلق إزاء العجز السنوي في موازنة الأونروا والتأكيد على ضرورة دعوة الدول الأعضاء في الجمعية العامة للأمم المتحدة لإطلاق نداء عالمي لتوسيع قاعدة الدول المانحة للأونروا يشمل كافة الدول الأعضاء ويدعو إلى مزيد من الجهد على مستوى المنظمات الإقليمية والمجموعات السياسية ومصارف التنمية وغيرها من المؤسسات المالية لزيادة المساهمات المالية للوكالة بما يضمن تأمين حلول مستدامة لتمويلها، والتأكيد على أهمية استمرار توفير الدعم السياسي والمعنوي والمالي اللازم لبرامج ونشاطات وكالة الغوث الدولية الاعتيادية والطارئة، ودعوة الأمانة العامة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب إلى مواصلة تفعيل قنوات الاتصال المختلفة مع الدول المانحة كافة، لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الوكالة وتمكينها من القيام بمهامها كاملة وعدم تحميل الدول العربية المضيفة أعباء إضافية تقع أساسا ضمن مسؤولية الأونروا.

33- حث الدول الأعضاء على استكمال تسديد مساهمتها في الموازنة السنوية للأونروا، تفعيلاً للقرارات المتعاقبة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري منذ عام 1987، وحث جميع الجهات التي تساهم في الدعم المالي للأونروا، إلى منح الأولوية لسداد أنصبة الدول في موازنة الأونروا، ثم تقديم الدعم الطوعي لباقي المشروعات. وتوجيه التقدير لجهود الدول الأعضاء المستضيفة للاجئين الفلسطينيين لاسيما لبنان والأردن، وللدول الأعضاء التي تساهم في دعم وكالة الأونروا، وخاصة المملكة العربية السعودية، ودولة قطر، ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة الكويت.

34- دعوة الأونروا إلى إيجاد الوسائل الكافية لتوسيع قاعدة الدول المانحة وزيادة الأموال الملزمة بها وفق احتياجات الوكالة مع عدم تقليص أيٍ من الخدمات التي تقدمها الوكالة وفقاً لقرار إنشائها رقم 302 لعام 1949، والاستمرار في إعداد موازنتها حسب أولويات ومتطلبات اللاجئين، والتنسيق مع الدول العربية المضيفة في إعداد وتنفيذ برامجها بما يتوافق مع سياسات تلك الدول، والعمل على إشراك القطاع الخاص في الدول المانحة في تمويل برامج ومشاريع إضافية لتحسين أحوال اللاجئين على ألا يكون ذلك بديلاً لالتزامات الدول المانحة تجاه الأونروا، وبحث سبل سدّ العجز في موازنتها.

35- تحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية الأعباء التي تتكبدها الأونروا نتيجة إجراءات الإغلاق والحصار وتقييد حركة إيصال المساعدات لمستحقيها ومطالبتها بالتعويض عن هذه الخسائر.

36- دعوة الأونروا للاستمرار في تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سورية وأولئك الذين نزحوا خارجها بتقديم الدعم اللازم لهم، وفق القوانين والمحددات والترتيبات التي تضعها الدول التي نزحوا إليها، ومناشدة المجتمع الدولي مساندة الأونروا من خلال تقديم التمويل اللازم.

37- الترحيب بالجهود المبذولة لعقد مؤتمر لدعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) في نيويورك بتاريخ 2018/9/27، برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية ومملكة السويد والاتحاد الأوروبي واليابان وتركيا، ودعوة الدول والجهات المانحة إلى المشاركة والمساهمة في هذا المؤتمر. والترحيب بنتائج المؤتمر الوزاري لدعم الأونروا الذي تم عقده في 2018/3/15 بالعاصمة الإيطالية روما، ودعوة كافة الدول والجهات المانحة للوفاء بالتزاماتها المالية التي قدمتها في المؤتمر لدعم الأونروا وتمكينها من أداء مهامها الإنسانية وتفويضها السياسي تجاه اللاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم حل قضيتهم وفقاً للقرار الأممي رقم 194 لعام 1948. وتقديم الشكر للدول الصديقة التي تقدم الدعم للأونروا.

سابعاً: التنمية:

38- إدانة التدابير الممنهجة التي تفرضها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) الهادفة إلى استمرار تقويض الاقتصاد الفلسطيني وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه غير القابل للتصرف في التنمية، وإضعاف حيوية وجدوى اقتصاد دولة فلسطين. ومطالبة المجتمع الدولي بالعمل على تمكين الشعب الفلسطيني من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية.

39- إدانة كافة الممارسات والإجراءات والقوانين الإسرائيلية الهادفة إلى استنزاف أو تجريف أو إهدار أو تهديد الموارد والثروات الطبيعية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بما فيها المتواجدة في البر والبحر.

40- التأييد الكامل لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/72/13 (2017)، ورقم A/RES/71/20 (2016)، ورقم A\RES\70\12 (2015)، ورقم A\RES\69\20 (2014)، خاصةً الفقرة التاسعة في كلٍ من هذه القرارات، والتي طلبت فيها الجمعية العامة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يقدم إليها تقريراً عن التكاليف

الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، والترحيب بجهود أمانة (الأونكتاد) التي قدمت للجمعية العامة للأمم المتحدة في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2016، تقريراً أولياً (A/71/174) عن تلك التكاليف، وأوصت بضرورة تقديم تقرير سنوي بهذا الشأن إلى الجمعية العامة، لتأسيس وثائق ذات مرجعية دولية عن هذه التكاليف وعن الحقوق الاقتصادية للشعب الفلسطيني. ودعوة الدول الأعضاء للمساهمة في تمويل هذه العملية التوثيقية المهمة، والتي قدرتها الأونكتاد بمبلغ 5 مليون دولار.

41- دعوة المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته ومواصلة التزامه بتقديم المساعدات لتعزيز وتمكين بناء مؤسسات دولة فلسطين، وتنفيذ تعهداته الخاصة بدعم الخطط والبرامج التنموية التي أعدتها دولة فلسطين.

42- دعوة الدول العربية للاستمرار بدعم الاقتصاد الفلسطيني وفق الترتيبات الثنائية مع دولة فلسطين، وفتح أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ، عبر إعفائها من الرسوم الجمركية، وذلك تنفيذاً للقرارات السابقة الصادرة بهذا الشأن.

43- العمل على تنفيذ قرارات القمم العربية السابقة الخاصة بإنهاء الحصار الإسرائيلي وإعادة إعمار قطاع غزة، وبخاصة القمة العربية التنموية (الكويت 2009)، والقمة العربية العادية الثانية والعشرين (سرت 2010)، ودعوة الدول العربية للالتزام بتحويل الأموال التي تعهدت بها في مؤتمر القاهرة لإعادة بناء ما دمره الاحتلال الإسرائيلي خلال الحرب التي شنها على قطاع غزة صيف 2014. ودعوتها مجددا للإيفاء بالالتزامات التي تعهدت بها الدول العربية خلال القمم العربية المتعاقبة.

44- دعوة مؤسسات القطاع الخاص بالدول العربية للمشاركة الفعالة في الاستثمار في فلسطين ودعم القطاع الخاص الفلسطيني.

(ق: رقم 8283 – د.ع (150) – ج 3 – 2018/9/11)

رفض القانون العنصري الإسرائيلي
المسمى بـ "إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي" وآثاره على
الحقوق التاريخية والسياسية للشعب الفلسطيني

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي،

يُقـــرر:

1- إعادة التأكيد على رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

2- الإدانة الشديدة والرفض القاطع للقانون العنصري الإسرائيلي غير المسبوق الذي شرّعه "الكنيست الإسرائيلي"، والمُسمى بـ "قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي"، والذي يهدف لطمس وإلغاء الحقوق التاريخية والثقافية والدينية والسياسية للشعب الفلسطيني، بما فيها حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم وتعويضهم.

3- إدانة استهداف الوجود العربي الإسلامي والمسيحي المراد من هذا القانون الإسرائيلي العنصري، والتحذير من المفاهيم العنصرية الخطيرة التي تضمنها سواء من خلال الإجحاف بمكانة الهوية واللغة العربية للمواطنين الفلسطينيين عموماً، أو من خلال اعتبار الاستيطان اليهودي غير القانوني، "قيمة قومية" يحض على تشجيعه وإقامته وتثبيته، أو من خلال اعتباره للقدس "الكاملة والموحدة" عاصمة لدولة الاحتلال، أو من خلال حصر الحقوق السياسية، بما فيها حق تقرير المصير، باليهود فقط.

4- اعتبار أن هذا القانون العنصري، ينتهك بشكل صارخ القانون الدولي، بما في ذلك الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965، والاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها لعام 1973.

5- مطالبة مؤسسات المجتمع الدولي ذات العلاقة، بما فيها الأمم المتحدة والمحاكم الدولية، والبرلمانات الدولية، برفض وتجريم هذا العمل العنصري الفاضح، ودفع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لإلغائه والالتزام بالقيم الأخلاقية للنظام الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية ذات الصلة.

6- تأييد ودعم كافة الخطوات والفعاليات التي تقوم بها الجماهير والقيادات العربية في الداخل 1948، في نضالها القانوني والسياسي ضد هذا القانون العنصري.

7- دعم قرار المجلس المركزي الفلسطيني باعتبار يوم 19 تموز/ يوليو من كل عام (وهو التاريخ الذي أقر فيه هذا القانون العنصري) اليوم العالمي لمناهضة وإسقاط نظام الأبرتايد الإسرائيلي القائم على الاستيطان الاستعماري والتطهير العرقي.

8- توجيه التحية والدعم لصمود فلسطينيي الداخل عام 1948 في وجه العنصرية التي يؤسس لها ويشرعنها هذا القانون العنصري.

9- تكليف الأمين العام بمتابعة تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة المقبلة لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري.

(ق: رقم 8284 – د.ع (150) – ج 3 – 2018/9/11)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

دعم موازنة دولة فلسطين وصمود الشعب الفلسطيني

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2018/9/11،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد على أهمية الالتزام بسداد المساهمات المتوجبة على الدول الأعضاء في دعم موازنة دولة فلسطين وفقاً لقرارات القمم العربية المتعاقبة من قمة بيروت (2002) إلى قمة عمان (2017)، وإذ يؤكد على جميع قرارات المجلس على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، الخاصة بدعم موازنة دولة فلسطين وصمود الشعب الفلسطيني،

يُقـــرر:

1- التأكيد على دعوة الدول العربية للالتزام بمقررات جامعة الدول العربية وبتفعيل شبكة أمان مالية بأسرع وقت ممكن بمبلغ مائة مليون دولار أمريكي شهرياً دعماً لدولة فلسطين لمواجهة الضغوطات والأزمات المالية التي تتعرض لها، بما فيها استمرار إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) باتخاذ إجراءات اقتصادية ومالية عقابية، بينها احتجاز أموال الضرائب واقتطاع جزء كبير منها بما يتنافى مع القوانين والمواثيق الدولية والاتفاقيات بين الجانبين.

2- توجيه الشكر إلى الدول العربية التي أوفت بالتزاماتها في دعم موازنة دولة فلسطين، وخاصةً المملكة العربية السعودية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، اللتان تلتزمان بتسديد التزاماتهما وتوجيه الشكر لجمهورية مصر العربية على تسديدها مستحقات للكهرباء والعلاج لصالح دولة فلسطين، كجزء من مساهماتها في دعم موازنة دولة فلسطين، ودعوة باقي الدول العربية إلى الوفاء بالمتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة، والتأكيد على أهمية استمرار الدول العربية في دعم موازنة دولة فلسطين.

3- دعوة الدول الأعضاء لتنفيذ قرار قمة عمان رقم 677 د.ع (28) بتاريخ 2017/3/29، بشأن زيادة رأس مال صندوقي الأقصى والقدس بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي، وتوجيه الشكر للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت على قراريهما بالمساهمة في هذه الزيادة. وكذلك الشكر للدول الأعضاء التي أوفت بالتزاماتها في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس وفقاً لقرارات قمة القاهرة غير العادية لعام 2000، والدعم الإضافي للصندوقين وفق مقررات قمة بيروت 2002، وتفعيل قرار قمة سرت عام 2010 بدعم القدس، ودعوة الدول العربية التي لم تف بالتزاماتها لسرعة الوفاء بها.

4- دعوة البرلمان العربي، والبرلمانات ومنظمات المجتمع المدني والجاليات العربية، إلى بذل الجهود لتعزيز موارد صندوقي الأقصى والقدس، دعماً لنضال الشعب الفلسطيني.

5- الطلب من الدول الأعضاء الالتزام بتنفيذ القرار رقم 711، الصادر عن القمة العربية الأخيرة د.ع (29)، "قمة القدس" التي عقدت في مدينة الظهران بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 2018/4/15، لدعم موازنة دولة فلسطين لمدة عام تبدأ من 2018/4/1 وفقاً للآليات التي أقرتها قمة بيروت 2002.

(ق: رقم 8285 – د.ع (150) – ج 3 – 2018/9/11)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

تقرير وتوصيات
مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين
في الدول العربية المضيفة (الدورة 100)

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى تقرير وتوصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته (100)،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر:

أخذ العلم بتوصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دورته (100) والذي انعقد في مقر الأمانة العامة بالقاهرة خلال الفترة 7/29–2018/8/2.

(ق: رقم 8286 – د.ع (150) – ج 3 – 2018/9/11)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

تقرير عن أعمال المكتب الرئيسي والمكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل بين دورتي مجلس الجامعة (149 – 150)

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،

يُقـــرر:

1- أخذ العلم بما ورد في تقرير الأمين العام عن نشاط المكتب الرئيسي للمقاطعة والمكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل بين دورتي المجلس (149–150).

2- متابعة ما جاء في تقرير المفوض السامي السابق لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة الأمير زيد بن رعد الحسين الصادر بتاريخ 2018/1/31، بشأن إنشاء قاعدة بيانات "القائمة السوداء" بشركات دولية تتداول أعمالاً تجارية بالمستوطنات الإسرائيلية بالضفة الغربية والقدس المحتلتين، وشركات أخرى تعمل في المستوطنات الإسرائيلية بمرتفعات الجولان العربي السوري المحتل، وأكد على ضرورة نشر هذه القائمة وتعميمها على المستوى الدولي، والتأكيد على دعوة جميع الدول والمؤسسات إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، والعمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة.

3- استمرار الأمانة العامة بإعداد تقارير دورية لمتابعة حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل (BDS) والتي تعد أداة مقاومة سلمية تهدف إلى الضغط على الاحتلال الإسرائيلي للاستجابة لمقررات الشرعية الدولية، وتثمين إنجازاتها والتواصل معها ودعمها.

(ق: رقم 8287 – د.ع (150) – ج 3 – 2018/9/11)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

الأمن المائي العربي وسرقة إسرائيل للمياه في الأراضي العربية المحتلة

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى قرارات مجلس الجامعة بهذا الشأن وآخرها القرار رقم 8235 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يؤكد مجدداً على أهمية تحقيق الأمن المائي العربي بالمحافظة على الحقوق العربية ومواجهة التحديات المائية في الوطن العربي،

يُقـــرر:

1- إدانة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لمواصلتها مصادرة الموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة (فلسطين والجولان العربي السوري المحتل وجنوب لبنان)، واستمرار استغلالها واستنزافها وتحويل مسارها بالقوة وبناء المشاريع لنهبها، مما يشكّل تهديداً للأمن المائي العربي وللأمن القومي العربي أيضاً، والتنديد بهذه الإجراءات غير القانونية وغير الشرعية والتي تمثل انتهاكاً خطيراً لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تكفل مبدأ السيادة الدائمة للشعوب الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي على مواردها الطبيعية بما فيها الأراضي والمياه، ودعوة الدول العربية لتكثيف تحركها لدى المجتمع الدولي ودعوته لتحمل مسؤولياته لتنفيذ قرارات الشرعية الدولية تجاه ما ترتكبه إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) من انتهاكات وتعديات في هذا المجال.

2- مطالبة المجتمع الدولي وخاصة منظومة الأمم المتحدة: (الجمعية العامة، مجلس الأمن، وكافة منظماتها ذات العلاقة) باتخاذ الإجراءات اللازمة لإلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بوقف نهب وسرقة المياه العربية واستمرارها في استغلال الموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة والتسبب في استنفاذها وتعريضها للخطر من الناحية الكمية والنوعية، ومطالبته أيضاً إرغام

إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على الالتزام بتطبيق كافة القوانين والقرارات الدولية ذات العلاقة.

3- الإدانة الشديدة لاستمرار إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بإنكار الحقوق المائية الفلسطينية العادلة في الأحواض المائية الجوفية وفى نهر الأردن والبحر الميت واستمرارها في نهب هذه المصادر المائية وكذلك تصريف المياه العادمة والسامة من المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة في ينابيع وأودية الضفة الغربية المحتلة مما يؤدي لتلويث المياه الفلسطينية والإضرار البالغ بالبيئة أيضاً.

4- دعوة الإعلام العربي لمواصلة تسليط الضوء على عدوان إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على الموارد الطبيعية في الأراضي العربية المحتلة واستمرار نهبها ومصادرتها للمياه العربية في الأراضي العربية المحتلة.

5- دعوة المجتمع الدولي ومنظماته المتخصصة تقديم الدعم العاجل (مادياً وفنياً) لتحسين ومعالجة المياه التي أصبحت غير قابلة للاستعمال الآدمي بسبب السيطرة الإسرائيلية لهذه الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة، إذ أن 97% من مياه الخزان الجوفي الساحلي غير صالحة للاستخدام الآدمي بسبب تداخل مياه البحر وتسرب مياه الصرف الصحي.

6- استمرار الأمانة العامة في متابعة ورصد هذا الموضوع، ومواصلة الطلب من المجالس الوزارية والمنظمات العربية المتخصصة المعنية بهذا الموضوع طرح هذا الموضوع في المحافل والمؤتمرات والندوات الدولية والإقليمية المعنية بشؤون البيئة والمياه، لكشف انتهاكات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بنهب الموارد المائية في الأراضي العربية المحتلة، ولتحقق حشد الدعم والتأييد للمطالب العربية المحققة والمشروعة لوقف إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) نهب الموارد الطبيعية العربية ومحاسبتها وفق ما نصت عليه قرارات وقوانين الشرعية الدولية على مواصلة سلبها للموارد الطبيعية، وعرض ما يستجد على دورات المجلس المقبلة.

7- دعم التوجه الفلسطيني بضرورة إعادة النظر بالبنود الواردة في المادة (40) من اتفاقية أوسلو والخاصة بقطاع المياه والصرف الصحي والقاضية بضرورة إعادة التخصيص المائي في كافة المصادر المائية المشتركة وفقاً لمبادئ القانون الدولي الخاصة بحق الدول المشاطئة بالاستفادة

من مياه الأحواض المشتركة وخاصةً مبدأ التوزيع العادل والمنصف للثروات المائية بين الدول المشاطئة.

8- التأكيد على ضرورة اعتماد وتنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمر المياه العربية تحت الاحتلال والذي عُقد برعاية جامعة الدول العربية في 26-2016/10/27 بما فيها إنشاء شبكة أمان عربية لدعم قطاع المياه في فلسطين ومتابعة دعم تنفيذ مشروع لتحلية المياه بغزة.

(ق: رقم 8288 - د.ع (150) - ج 3 - 2018/9/11)

قضية فلسطين والصراع العربي – الإسرائيلي:

الجولان العربي السوري المحتل

إن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري،

- **بعد اطلاعه:**
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى تقرير الأمين العام عن نشاط الأمانة العامة فيما بين الدورتين،
  - وعلى قرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 7161 د.ع (133) بتاريخ 2010/3/3، ورقم 7230 د.ع (134) بتاريخ 2010/9/16، ورقم 7306 د.ع (135) بتاريخ 2011/3/2، ورقم 7381 د.ع (136) بتاريخ 2011/9/13، ورقم 7457 د.ع (137) بتاريخ 2012/3/10، ورقم 7521 د.ع (138) بتاريخ 2012/9/5، ورقم 7593 د.ع (139) بتاريخ 2013/3/6، ورقم 7665 د.ع (140) بتاريخ 2013/9/1، ورقم 7735 د.ع (141) بتاريخ 2014/3/9، ورقم 7802 د.ع (142) بتاريخ 2014/9/7، ورقم 7862 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9، ورقم 7928 د.ع (144) بتاريخ 2015/9/13، ورقم 7999 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11، ورقم 8041 د.غ.ع بتاريخ 2016/4/21، ورقم 8057 د.ع (146) بتاريخ 2016/9/8، رقم 8116 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7، ورقم 8170 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12، ورقم 8236 (149) بتاريخ 2018/3/7،
  - وعلى التوصية الصادرة عن الاجتماع الأول لهيئة متابعة تنفيذ القرارات والالتزامات على المستوى الوزاري الذي عُقد بتاريخ 2018/9/11،
  - وعلى توصية لجنة الشؤون السياسية،
- وإذ يستذكر قرارات مؤتمرات القمم العربية، وآخرها قرار قمة الظهران رقم 712 د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15،

يُقـــرر:

1- تأكيد الدول العربية دعمها ومساندتها الحازمة لمطلب الجمهورية العربية السورية العادل وحقها في استعادة كامل الجولان العربي السوري المحتل إلى خط الرابع من يونيو/حزيران 1967،

استناداً إلى أسس عملية السلام، وقرارات الشرعية الدولية، والبناء على ما أنجز في إطار مؤتمر السلام الذي انطلق في مدريد عام 1991.

2- التأكيد مجدداً على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري رقم 4126 بتاريخ 1982/2/13، وقراراته اللاحقة وآخرها القرار رقم 8236 (149) بتاريخ 2018/3/7، وقرارات القمم العربية وآخرها قرار قمة الظهران 712 د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15، التي نصت جميعها على رفض كل ما اتخذته سلطات الاحتلال الإسرائيلي، من إجراءات تهدف إلى تغيير الوضع القانوني والطبيعي والديمغرافي للجولان العربي السوري المحتل، واعتبار الإجراءات الإسرائيلية لتكريس سيطرتها عليه غير قانونية ولاغية وباطلة، وتشكل خرقاً للاتفاقيات الدولية ولميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، ولاسيما قرار مجلس الأمن رقم 497 (1981)، وقرار الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين رقم A/RES/63/99 بتاريخ 2008/12/5 الذي أكد على أن قرار إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) في 1981/12/14 بضم الجولان العربي السوري المحتل ولاغٍ وباطل وغير ذي أثر قانوني ويشكل انتهاكاً خطيراً لقرار مجلس الأمن رقم 497 (1981) وكذلك قرارات الجمعية العامة في دورتها الرابعة والستين رقم 64/21 بتاريخ 2009/12/2، ورقم 65/18 بتاريخ 2010/11/30، ورقم 65/106 بتاريخ 2010/12/10، ورقم 66/19 بتاريخ 2011/11/30، وقراراتها المتعاقبة وآخرها القرار رقم 72/16 بتاريخ 2017/11/30، والقرار رقم 72/86 بتاريخ 2017/12/7 بشأن "المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل".

3- التأكيد من جديد على أن استمرار احتلال الجولان العربي السوري المحتل منذ عام 1967 يشكل تهديداً مستمراً للسلم والأمن في المنطقة والعالم.

4- إدانة الممارسات الإسرائيلية في الجولان العربي السوري المحتل المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي الزراعية ومصادرتها، ونهب الموارد الطبيعية ومنها الثروات الباطنية كالتنقيب عن النفط واستخراجه وتسخيره لصالح اقتصادها، واستنزاف الموارد المائية بحفر آبار عميقة، وإقامة السدود، وسحب مياه البحيرات وتحويلها لصالح المستوطنين، وحرمان المزارعين السوريين من أهم مصادر المياه لري مزروعاتهم وسقاية مواشيهم، واعتبار تلك الثروات ملكا خالصا لأبناء الجولان العربي السوري المحتل وهو الأمر الذي أقرته المواثيق والاتفاقيات وقرارات الشرعية الدولية.

5- تأكيد الموقف العربي بالتضامن الكامل مع الجمهورية العربية السورية والجمهورية اللبنانية، والوقوف معهما في مواجهة الاعتداءات والتهديدات الإسرائيلية المستمرة ضدهما، واعتبار أي اعتداء عليهما اعتداء على الأمة العربية.

6- دعم صمود المواطنين العرب في الجولان العربي السوري المحتل والوقوف إلى جانبهم في تصديهم للاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعية، وإصرارهم على التمسك بأرضهم وهويتهم العربية السورية، والتأكيد على ضرورة تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 على مواطني الجولان العربي السوري المحتل وإدانة سلطات الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاتها الصارخة لجميع حقوق المواطنين السوريين الواقعين تحت الاحتلال في الجولان كباراً وصغاراً بموجب مبادئ القانون الدولي وقواعد الشرعية الدولية وما ينجم عن هذا الاحتلال من نزوح لآلاف السكان وتشريدهم وسلب أراضيهم وانفصال الأسر وانعكاس ذلك الوضع على حياة الأطفال وتربيتهم إضافة إلى انتهاكات أخرى عديدة في مجال حقوق الطفل (والتي تتعارض مع الالتزامات الدولية الناشئة عن الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل).

7- دعوة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) إلى الكف عن فرض المواطنة الإسرائيلية وبطاقات الهوية الإسرائيلية على المواطنين السوريين في الجولان العربي السوري المحتل، والتوقف فورا عن تدابيرها القمعية ضدهم وعن جميع الممارسات الأخرى التي تعوق تمتعهم بحقوقهم الأساسية وحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

8- رفض التحركات الإسرائيلية التي تكشف عن أطماعها في السيطرة على الجولان العربي السوري المحتل، والتنديد بسعيها غير القانوني نحو ضمه لسيادتها، ودعوتها للتوقف فوراً عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها فرض سلطتها وإرادتها بحكم الأمر الواقع على أهالي الجولان وعلى ارض عربية محتلة، وإدانة كافة التصريحات العدوانية الصادرة عن أعضاء حكومة الاحتلال الإسرائيلي بشأن الجولان العربي السوري المحتل، والتنديد بالتحركات الهادفة لتثبيت سيطرتها عليه وسعيها بضمه لسيادتها، واعتبار ذلك استهدافا لأهالي الجولان ومحاولة لانتزاع هويتهم العربية السورية وإجبارهم على التخلي عن ميراثهم وتاريخهم ووطنهم، وهو ما يعد عملا منافيا لقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وتحدياً صارخاً لإرادة المجتمع الدولي خاصة قرار مجلس الأمن رقم 497 (1981) والذي أعتبر بكل وضوح أن فرض إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لقوانينها وسلطاتها وإدارتها في مرتفعات الجولان العربي السوري المحتل هي إجراءات لاغيه وباطلة.

9- دعوة المجتمع الدولي إلى رفض الإجراءات الإسرائيلية المتمثلة في عزمها على إقامة انتخابات محلية في الجولان العربي السوري المحتل، والعمل بقوة على إدانتها وممارسة الضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لوقف تلك الممارسات غير القانونية، واعتبار تلك الأعمال تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدوليين من شأنه إجهاض كافة المشاريع والجهود الدولية الهادفة إلى تحقيق سلام دائم وعادل وشامل في المنطقة.

10- مطالبة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان، ضمان احترام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لاتفاقية جنيف الرابعة، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعمل على تسهيل قيام سكان الجولان العربي السوري المحتل بزيارة أهليهم وأقاربهم في الوطن الأم سورية عبر معبر القنيطرة وبإشراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

11- دعوة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) إلى إطلاق سراح الأسرى السوريين فوراً من السجون والمعتقلات الإسرائيلية الذين اعتُقل البعض منهم منذ ما يزيد على 29 عاماً وأن تعاملهم معاملة تتفق مع القانون الدولي الإنساني، ومطالبة المجتمع الدولي والجهات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان كشف تلك الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الأسرى الجولانيين وإدانة تلك الممارسات والضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) للسماح لمندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة الأسرى العرب السوريين في المعتقلات الإسرائيلية برفقة أطباء متخصصين للوقوف على حالتهم الصحية البدنية والعقلية وحماية أرواحهم واعتبار استمرار اعتقالهم انتهاكاً سافراً لقرارات الأمم المتحدة وللقانون الدولي الإنساني ولأبسط قواعد حقوق الإنسان.

12- التمسك بقرارات الشرعية الدولية المتعاقبة وآخرها قرار الجمعية العامة رقم 72/16 بتاريخ 2017/11/30 بشأن الجولان العربي السوري المحتل الذي أكد أن قرار إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بفرض قوانينها وولايتها القضائية وإدارتها على الجولان العربي السوري المحتل لاغ وباطل وليس له أي شرعية على الإطلاق وذلك على نحو ما أكده مجلس الأمن في قراره رقم 497 (1981)، وكذلك القرار رقم 72/86 بتاريخ 2017/12/7 بشأن "المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والجولان السوري المحتل"، الذي أكد على أن أنشطة الاستيطان الإسرائيلية واستغلال الموارد الطبيعية في الأراضي العربية المحتلة، واتخاذ إجراءات ضد السكان المدنيين الفلسطينيين والسكان المدنيين في الجولان السوري المحتل تتعارض مع القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية،

ومطالبتها بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية في جميع أنحاء الأرض العربية المحتلة فورا وعلى نحو تام، ودعوتها في هذا الصدد إلى تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع بالكامل.

13- التأكيد على جميع قرارات الشرعية الدولية بشأن الجولان العربي السوري المحتل، خاصة قرارات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وقراره الأخير في دورته السابعة والثلاثين رقم A/HRC/RES/37/33 بتاريخ 2018/4/6، الذي أدان فيه انتهاكات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في الجولان العربي السوري المحتل وطالبها بالالتزام بالقرارات الدولية ذات الصلة وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 497 (1981) الذي رفض فرض القوانين الإسرائيلية على الجولان العربي السوري المحتل واعتبرها لاغيه وباطلة وغير ذات أثر قانوني، كما أصدر المجلس قراره رقم A/HRC/RES/37/36 بتاريخ 2018/4/6 بشأن "المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل"، الذي أكد فيه أن المستوطنات التي أقامتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ 1967 غير قانونية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة رئيسية أمام حل الدولتين والسلام الدائم والعادل.

14- مطالبة إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بالتوقف عن انتهاكاتها بحق أبناء الجولان العربي السوري المحتل والالتزام بتوصيات الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية في تقريرها رقم A71/27 بتاريخ 2018/5/18، بشأن الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل، ومطالبتها إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بموجب القانون الدولي بتسهيل الإجراءات لجميع المرضى وتمكين سيارات الإسعاف من العمل دون تأخير، وضمان وصول العاملين في مجال الرعاية الصحية دون عوائق إلى أعمالهم، والالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 2286 (2016) الذي ينص على القانون الدولي ذي الصلة والمعني بحماية الجرحى والمرضى والعاملين المكلفين الطبيين بمهام طبية ووسائل النقل والمرافق الطبية الخاصة بهم.

15- إدانة سياسة حكومة الاحتلال الإسرائيلي التي دمرت عملية السلام، وأدت إلى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة، ودعوة المجتمع الدولي إلى حمل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان العربي السوري المحتل ومن جميع الأراضي العربية المحتلة، إلى خط الرابع من يونيو/ حزيران 1967.

(ق: رقم 8289 – د.ع (150) – ج 3 – 2018/9/11)

قرارات وبيانات اجتماع مجلس جامعة الدول العربية

دورات غير عادية

البيـان الصادر عن
مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
في دورته غير العادية
بشأن جرائم إسرائيل بحق المتظاهرين الفلسطينيين السلميين يوم 2018/3/30
القاهرة: 2018/4/3

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين دورة غير عادية بتاريخ 3 أبريل/ نيسان 2018، في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، برئاسة المملكة العربية السعودية، بناءً على طلب من دولة فلسطين، وتأييد الدول الأعضاء.

تباحث المجلس في الجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وحقوقه غير القابلة للتصرف، والتي كان آخرها العدوان على المتظاهرين السلميين الذين خرجوا يوم 30 آذار/ مارس 2018، بمناسبة ذكرى "يوم الأرض" الفلسطيني، في مسيرة سلمية للمطالبة بحقهم في العودة إلى ديارهم التي هُجّروا منها، هذا الحق الذي كفله القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، بما فيها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (1948). وقد راح ضحية هذا العدوان الإسرائيلي الجديد مئات الشهداء والجرحى المدنيين العزّل، الذين قُتلوا وأصيبوا بدم بارد من قبل قناصة وجنود جيش الاحتلال الإسرائيلي، ضمن مسلسل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني.

وبعد أن استمع إلى كلمة المملكة العربية السعودية، دولة الرئاسة، وكلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية التي ألقاها نيابةً عنه الأمين العام المساعد لقطاع شؤون فلسطين، والمندوب الدائم لدولة فلسطين، والمندوبين الدائمين ورؤساء وفود الدول الأعضاء، أكد المجلس على ما يلي:

1- تقديم كل الدعم والمساندة والتحية لصمود الشعب الفلسطيني البطل على أرضه، ونضاله العادل والمشروع دفاعاً عن حياته وأرضه ومقدساته وحقوقه، في مواجهة جرائم وخطط وممارسات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بما فيها حق تقرير المصير وإقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.
2- إدانة الجرائم الإسرائيلية الواضحة والممنهجة واسعة النطاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني، المدنيين العزّل، والتي تعتبر جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان؛ هذه الجرائم التي كان آخرها الاعتداء على

المتظاهرين الفلسطينيين السلميين، الذين خرجوا في مسيرة العودة السلمية، يوم الجمعة 30 آذار/ مارس 2018، في مختلف أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة على خطوط قطاع غزة المحاصر، والتي راح ضحيتها مئات الشهداء والجرحى من المدنيين العزّل.

3- تحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية القانونية والجنائية الكاملة عن هذه الجرائم البشعة مع التأكيد على ضرورة العمل لتقديم مرتكبيها إلى العدالة الدولية الناجزة دون إبطاء.

4- استنكار فشل مجلس الأمن في استصدار بيان لإدانة الجرائم الإسرائيلية والتأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني الإنسانية والمطالبة بتحقيق حول الاعتداءات على المتظاهرين السلميين في ذكرى يوم الأرض، ويطالب مجلس الأمن بتولي مسؤولياته لحفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنفاذ قراراته ذات الصلة بحماية المدنيين الفلسطينيين، لاسيما القرار (904) لعام 1994 والقرار (605) لعام 1987، القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الأعزل.

5- مطالبة مجلس الأمن، والجمعية العامة للأمم المتحدة، والأمين العام للأمم المتحدة باتخاذ الإجراءات اللازمة، لتشكيل لجنة تحقيق دولية في أحداث يوم الجمعة 30 آذار/ مارس 2018، والعمل على تمكين هذه اللجنة من فتح تحقيق ميداني ذي مصداقية ومحدد بإطار زمني، وضمان إنفاذ آلية واضحة لمساءلة ومحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن هذه الجريمة، وعدم إفلاتهم من العقاب العادل، وإنصاف وتعويض الضحايا المدنيين العزّل.

6- مطالبة مجلس حقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان باستخدام آليات وإجراءات المجلس بما فيها المقررين الخاصين بقضايا الإعدام الميداني التعسفي، والحق في التجمع السلمي، والحق في حرية الرأي والتعبير للتحقيق في أحداث يوم الجمعة 2018/3/30 ومحاسبة المسؤولين.

7- دعم الطلب الذي تقدمت به دولة فلسطين إلى المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، يوم 1 أبريل/ نيسان 2018، ومطالبتها بفتح تحقيق عاجل في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، التي ارتكبت بحق المدنيين الفلسطينيين العزل يوم 2018/3/30.

8- دعوة الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

9- دعوة البرلمان العربي ومؤسسات ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني العربية إلى التحرك الفعال لفضح جرائم إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد المواطنين الفلسطينيين العزل، والمطالبة بتأمين الحماية الدولية لهم.

10- تثمين الجهود الحثيثة التي تبذلها دولة الكويت، من خلال عضويتها في مجلس الأمن، في متابعة تطورات القضية الفلسطينية، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وتوفير الحماية الدولية له.

11- التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال النضال ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك المقاومة الشعبية السلمية، وتسخير الطاقات العربية الممكنة لدعمها.

(بيان رقم 233 – د.غ.ع – 2018/4/3)

ج01-01/س(11/18)/11- ص (0448)

الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

البيان الصادر عن
مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين
في دورته غير العادية
بشأن
العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة
القاهرة: 2018/11/15

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين دورة غير عادية بتاريخ 15 نوفمبر/ تشرين الثاني 2018، في مقر الجامعة العربية بالقاهرة، برئاسة جمهورية السودان، بناءً على طلب من دولة فلسطين، وتأييد الدول الأعضاء.

تباحث المجلس في الجرائم التي ما فتئت ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد الشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته وحقوقه غير القابلة للتصرف، والتي كان آخرها العدوان الإسرائيلي العسكري الغاشم الذي بدأ يوم 2018/11/11 على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة، واستهدف حياة السكان المدنيين الفلسطينيين، والمباني السكنية والإعلامية والبنية التحتية المدنية، مستخدماً آلة البطش العسكرية الإسرائيلية. وقد راح ضحية هذا العدوان الإسرائيلي الجديد عشرات الشهداء والجرحى المدنيين العزّل، الذين قُتلوا وأصيبوا ضمن مسلسل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ترتكبها إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني.

وبعد أن استمع المجلس إلى كلمة جمهورية السودان، رئاسة الدورة الحالية، وكلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية، والمندوب الدائم لدولة فلسطين، والمندوبين الدائمين ورؤساء وفود الدول الأعضاء، أكد المجلس على ما يلي:

12- الإدانة بأشد العبارات الجرائم الإسرائيلية الممنهجة واسعة النطاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني، المدنيين العزّل، والتي تعتبر جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومواثيق المحاكم الدولية؛ هذه الجرائم التي كان آخرها العدوان الإسرائيلي العسكري الغاشم الذي بدأ يوم 2018/11/11 على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وعموم الأرض الفلسطينية المحتلة، والذي راح ضحيته عشرات الشهداء والجرحى من المدنيين العزّل.

13- تحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية القانونية والجنائية الكاملة عن هذه الجرائم مع التأكيد على ضرورة العمل لتقديم مرتكبيها إلى العدالة الدولية الناجزة دون إبطاء.

14- تقديم كل الدعم والمساندة والتحية لصمود الشعب الفلسطيني البطل على أرضه، ونضاله العادل والمشروع دفاعاً عن حياته وأرضه ومقدساته وحقوقه المشروعة، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة وإقامة دولة فلسطين المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، في مواجهة جرائم وخطط وممارسات إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال.

15- التمسك بالسلام كخيار استراتيجي، وحل الصراع العربي الإسرائيلي وفق قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي ومبادرة السلام العربية لعام 2002 بكافة عناصرها، والتي نصت على أن السلام الشامل مع إسرائيل وتطبيع العلاقات معها، يجب أن يسبقه إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، واعترافها بدولة فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حق تقرير المصير وحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين، وحل قضيتهم بشكلٍ عادل وفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 لعام 1948. ورفض أي صفقة أو مبادرة لحل الصراع لا تنسجم مع المرجعيات الدولية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

16- دعوة مجلس الأمن مجدداً لتحمل مسؤولياته في وقف العدوان الإسرائيلي المتكرر واستصدار موقف حول الجرائم الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، ومطالبته بتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين، وإنفاذ قراراته ذات الصلة بحماية المدنيين الفلسطينيين العُزل، لاسيما القرار (904) لعام 1994 والقرار (605) لعام 1987، القاضية بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، وفي هذا السياق التعبير عن تقدير ودعم الجهود التي تقوم بها دولة الكويت العضو العربي في مجلس الأمن، والتي دعت لعقد جلسة مجلس الأمن يوم 2018/11/13 بالتعاون مع دولة بوليفيا الصديقة.

17- دعوة الأمم المتحدة وأمينها العام لإنفاذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية المدنيين الفلسطينيين رقم A/RES/ES-10/20 (2018)، من خلال تطبيق خيارات حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأخير في هذا الشأن، وحث دول ومؤسسات المجتمع الدولي للمشاركة في حماية المدنيين الفلسطينيين، وتشكيل آلية عملية وفعالة، لتنفيذ ما جاء في قرار الجمعية العامة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة.

18- مطالبة مجلس حقوق الإنسان والمفوض السامي لحقوق الإنسان بمتابعة عمل لجنة التحقيق الدولية التي شكلها للتحقيق في الجرائم الإسرائيلية ضد مسيرة العودة الفلسطينية، والمطالبة بتمكين هذه اللجنة من أداء أعمالها في تحقيق ميداني ذي مصداقية ومحدد بإطار زمني، وضمان إنفاذ آلية واضحة لمساءلة ومحاكمة المسؤولين الإسرائيليين عن هذه الجرائم، وعدم إفلاتهم من العقاب وإنصاف وتعويض الضحايا المدنيين العزّل.

19- دعوة الدول الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة لتحمل مسؤولياتها وكفالة احترام وإنفاذ الاتفاقية في أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967، بما فيها القدس الشرقية، من خلال وقف الانتهاكات الإسرائيلية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإعمال القواعد الآمرة للقانون الدولي.

20- حث المجتمع الدولي على التحرك الفاعل لتحقيق السلام العادل والشامل، الذي يمكن الشعب الفلسطيني، من ممارسة حقه في تقرير المصير، وإقامة دولته المستقلة، على الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، باعتبار أن بقاء القضية الفلسطينية دون حل من شأنه أن يؤجج الصراع في المنطقة ويشجع إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، على التمادي في نهجها العدواني ضد الشعب الفلسطيني.

21- دعم الجهود والمساعي الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني، وتقديم المساندة الفنية والمالية اللازمة لهذه المساعي، وتفعيل تشكيل لجنة قانونية استشارية في إطار الجامعة العربية لتقديم المشورة حول رفع قضايا أمام المحاكم الدولية بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني.

22- دعم حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال النضال المشروعة ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك المقاومة الشعبية السلمية، وتسخير الطاقات العربية

الممكنة لدعمها. والتأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحدى الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين.

23- دعوة جميع الدول الشقيقة والصديقة في المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وحركة عدم الانحياز، ودول أمريكا الجنوبية، إلى رفض مشروع القرار المنحاز وغير المتوازن الذي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على طرحه للتصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، دفاعاً عن إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، وضد حقوق الشعب الفلسطيني في نضاله المشروع من أجل إنهاء الاحتلال ونيل الحرية والاستقلال.

24- الإشادة بالجهود الملموسة والحثيثة التي بذلتها جمهورية مصر العربية للتوصل لاتفاق وقف إطلاق النار وحماية الشعب الفلسطيني، وكذا الجهود المصرية الملموسة لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية.

25- دعوة البرلمان العربي والبرلمانات العربية الوطنية ومؤسسات ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني العربية إلى التحرك الفعال لفضح جرائم إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد المواطنين الفلسطينيين العزل، والمطالبة بتأمين الحماية الدولية لهم.

26- دعوة المجموعتين العربيتين في الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان، ومجالس السفراء العرب وبعثات الجامعة العربية، بالتحرك مع الدول والمجموعات الإقليمية لمتابعة تنفيذ ما ورد في هذا البيان.

27- دعوة الأمين العام لمتابعة تنفيذ ما ورد في هذا البيان وتقديم تقرير بذلك إلى الدورة المقبلة لمجلس الجامعة.

(بيان رقم 236 – د.غ.ع – ج 2– 2018/11/15)

انتهاكات بعض الدول للمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف

إن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين، في جلسته غير عادية المنعقدة بتاريخ 18 ديسمبر/كانون أول 2018، برئاسة جمهورية السودان، في مقر الأمانة العامة بالقاهرة، بناءً على طلب دولة فلسطين، وتأييد الدول الأعضاء،

- بعد اطلاعه على مذكرة الأمانة العامة،
- وإذ تشاور المجلس في الانتهاكات المُعلنة والمرتقبة من بعض الدول، للمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف، التي تشكل خرقاً للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، خاصة قراري مجلس الأمن 476 و478 لعام (1980)، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (A/RES/ES-10/19 2017) الذي يعتبر أي قرارات أو إجراءات تهدف إلى تغيير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الديمجرافية، ليس لها أي أثر قانوني، وأنها لاغيه وباطلة، ويدعو جميع الدول للامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف عملاً بقرار مجلس الأمن 478 (1980)، وأكد على أن مسألة القدس هي إحدى قضايا الوضع النهائي.
- وإذ يؤكد المجلس على جميع قراراته السابقة على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص مدينة القدس المحتلة، والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني،

يقـــرر

1- دعوة الرئيس البرازيلي المنتخب جايير بولسونارو، إلى عدم اتخاذ أي مواقف تُخلّ بالمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف، حفاظاً على أواصر الصداقة والعلاقات مع الدول العربية، والمواقف التاريخية البرازيلية الملتزمة بالقانون الدولي، والداعمة للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

2- إدانة ورفض قرار الحكومة الأسترالية بشأن مدينة القدس الشريف، والذي أتى في سياق مُنحاز للاحتلال الإسرائيلي ومتناقض مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف، ومطالبتها بالتراجع عنه وعدم الإقدام على أي خطوة غير قانونية بهذا الشأن.

3- دعم الإجراءات التي تقوم بها دولة فلسطين في محكمة العدل الدولية ضد أي دولة تنتهك الاتفاقيات الدولية بما يمس بالمكانة القانونية لمدينة القدس.

4- التأكيد على عزم الدول الأعضاء التصدي لأي قرارات تُخلّ بالمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف، واتخاذ الإجراءات المناسبة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية إزاء هذه الخطوات غير القانونية.

5- توجيه رسائل ثنائية عاجلة على أعلى المستويات إلى رئيس البرازيل المنتخب وحكومة أستراليا لحثهم على الالتزام بالقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالمكانة القانونية لمدينة القدس الشريف.

6- إبلاغ سفراء البرازيل وأستراليا لدى الدول الأعضاء بالموقف العربي ضد أي قرار ينتهك المكانة القانونية لمدينة القدس ووضعها القانوني والتاريخي القائم.

7- توجه فريق حكومي عالي المستوى من الدول الأعضاء والأمانة العامة، تشكله الأمانة العامة بالتنسيق مع الدول الأعضاء، للقاء المسؤولين البرازيليين والأستراليين، وإبلاغهم رسالة الجامعة بهذا الشأن.

8- متابعة تنفيذ "خطة العمل المتكاملة لمواجهة قرار الولايات المتحدة أو أي دولة أخرى، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو نقل سفاراتها إليها".

9- دعوة البرلمان العربي إلى التحرك العاجل لتحقيق أهداف هذا القرار.

10- الطلب من المجموعة العربية في نيويورك لعقد لقاءات مع ممثلي المجموعات الإقليمية المعنية تهدف إلى حث الدول على عدم اتخاذ إجراءات أحادية تنتهك القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بمكانة القدس الشريف.

11- الطلب من مجلسي السفراء العرب في البرازيل وأستراليا لمواصلة تحركهما لدى وزارتي الخارجية والبرلمانات والأحزاب السياسية في البلدين، لإبلاغ رسالة الجامعة في هذا الشأن.

12- التنسيق مع منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات والمجموعات الإقليمية والدولية بشأن أهداف هذا القرار.

13- الطلب من الأمين العام العمل على تنفيذ هذا القرار ورفع تقرير بشأنه للدورة القادمة لمجلس الجامعة.

(ق: رقم 8338 – د.غ.ع – ج 2 – 2018/12/18)

الأمانة العامة

أمانة شؤون مجلس الجامعة

بيان صادر عن

مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين

في دورته غير العادية

بشأن

العدوان والتحريض الإسرائيلي الجاري في الأرض الفلسطينية المحتلة

القاهرة: 2018/12/18

-

عقد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى المندوبين الدائمين دورة غير عادية بتاريخ 18 ديسمبر/ كانون أول 2018، في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، برئاسة جمهورية السودان.

تشاور المجلس في الجرائم والاعتداءات والاجتياحات الإسرائيلية الجارية ضد الشعب الفلسطيني وأرضه وممتلكاته، في عموم الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تستهدف حياة المدنيين الفلسطينيين، والمباني السكنية، وقد راح ضحية هذا العدوان الإسرائيلي الجديد عشرات الشهداء والجرحى من المدنيين الفلسطينيين. كما تباحث المجلس في حملة التحريض الإسرائيلية السافرة على القيادة الفلسطينية، من قبل مسؤولي حكومة الاحتلال وجماعات المستوطنين المتطرفين.

يؤكد المجلس على جميع قراراته على مختلف المستويات، القمة والوزاري والمندوبون الدائمون، بخصوص متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية، ويعبّر عن:

1- إدانة الجرائم الإسرائيلية الممنهجة واسعة النطاق ضد أبناء الشعب الفلسطيني، التي تعتبر جرائم حرب، وجرائم ضد الإنسانية، بموجب القانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ومواثيق المحاكم الدولية؛ هذه الجرائم التي تجري حالياً بشكل حصار واجتياحات واسعة النطاق للمدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وقطع الطرق بالحواجز العسكرية، وممارسة الإعدام الميداني بدون محاكمة، والاعتداء على المدنيين وهدم منازلهم وتخريب ممتلكاتهم والتنكيل بهم من قبل جيش الاحتلال والمستوطنين المتطرفين.

2- تحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية القانونية والجنائية الكاملة عن هذه الجرائم مع التأكيد على ضرورة العمل لتقديم مرتكبيها إلى العدالة الدولية الناجزة دون إبطاء. ودعم الجهود

الفلسطينية الهادفة إلى مساءلة إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني.

3- تقديم كل الدعم والمساندة والتحية لصمود الشعب الفلسطيني البطل على أرضه، ونضاله العادل والمشروع دفاعاً عن حياته وأرضه ومقدساته وحقوقه المشروعة.

4- دعوة مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته في حفظ الأمن والسلم الدوليين والضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال لوقف العدوان والتحريض على الشعب الفلسطيني على نحو فوري.

5- دعوة الأمم المتحدة لإنفاذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة حول حماية المدنيين الفلسطينيين رقم A/RES/ES-10/20 (2018)، من خلال تطبيق خيارات حماية السكان المدنيين الفلسطينيين الواردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأخير في هذا الشأن، وحث دول ومؤسسات المجتمع الدولي للمشاركة في حماية المدنيين الفلسطينيين، وتشكيل آلية عملية وفعالة، لتنفيذ ما جاء في قرار الجمعية العامة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة.

6- إدانة حملات التحريض الإسرائيلية المُمنهجة والعلنية التي يُمارسها مسئولو الحكومة الإسرائيلية وجماعات المستوطنين المتطرفين، التي تستهدف أبناء الشعب الفلسطيني وقيادته الوطنية، والتي وصلت إلى حد التحريض الصريح على استهداف حياة فخامة الرئيس محمود عبّاس، رئيس دولة فلسطين، وهو ما يمثل إعلانا لاغتيال مسار السلام والقضاء على حل الدولتين. ودعوة المجتمع الدولي لإدانة هذه الدعوات التحريضية، وتحميل الحكومة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن نتائجها.

7- دعم حق الشعب الفلسطيني في ممارسة كافة أشكال النضال المشروعة ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك المقاومة الشعبية السلمية. والتأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحدى الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين.

8- دعوة البرلمان العربي والبرلمانات العربية الوطنية ومؤسسات ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني العربية إلى التحرك الفعال لفضح جرائم إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ضد المواطنين الفلسطينيين العزل، والمطالبة بتأمين الحماية الدولية لهم.

(بيان رقم 237 – د.غ.ع – ج 2– 2018/12/18)

-

ثانياً: **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**. **(الدورة العادية (102)، مقر الامانة العامة 6 سبتمبر 2018).**

- تم ادراج **بند دعم الاقتصاد الفلسطيني** استناداً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم (ق 1244 – د ع 56 – ج 2 –1995/9/13) بشأن تقديم تقرير متابعة دوري للمجلس:
- جرت العادة أن يقوم قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة بتقديم تقرير دوري حول "الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للاحتلال الاسرائيلي على الاحوال المعيشية للشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة في دورة سبتمبر من كل عام.
- يشير قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن دعم الاقتصاد الفلسطيني إلى ما يلي:

1. دعوة الدول الأعضاء إلى استمرار تقديم الدعم اللازم للاقتصاد الفلسطيني من أجل تعزيز صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي.
2. دعوة المجالس الوزارية المتخصصة كل في مجال تخصصه إلى زيادة الدعم المقدم إلى دولة فلسطين وتوجيه جزء من برامجها لتنفيذ مشاريع إغاثية وتنموية من شأنها تخفيف آثار العدوان وتأهيل ما دمره الاحتلال ومساعدة دولة فلسطين للتغلب على أزمتها المالية.
3. دعوة المنظمات العربية المتخصصة ومؤسسات التمويل العربية كل في مجال تخصصه إلى تقديم كافة أنواع الدعم الممكنة من خلال تنفيذ برامج ومشاريع تنموية لتأهيل ما يدمره عدوان الاحتلال الاسرائيلي وتقديم تقرير سنوي يعرض على دورة المجلس في شهر أيلول/سبتمبر.
4. تشكيل لجنة مفتوحة العضوية تضم الأمانة العامة ودولة فلسطين والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية، لاتخاذ اللازم بشأن تنفيذ البند رقم 20 من القرار رقم (709) د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15 الصادر عن قمة القدس التي عقدت في مدينة الظهران – المملكة العربية السعودية، والذي ينص على: "التأكيد على المسؤولية العربية والإسلامية الجماعية تجاه القدس، ودعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018–2022)، التي قدمتها دولة فلسطين، بهدف إنقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها، في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية لتهويد مدينة القدس الشرقية، وتهجير أهلها"، وعرض تقرير على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة.
5. دعوة الأمانة العامة إلى زيادة برامج الدعم الفني المقدم لدولة فلسطين.

6. حث القطاع الخاص العربي نحو توجيه جانب من استثماراته لدولة فلسطين من خلال إيجاد آليات/ برامج خاصة تقوم الأمانة العامة بتصميمها بالتعاون من الجهات ذات العلاقة والمنظمات والاتحادات المتخصصة.
7. تنفيذ القرار رقم (708) د.ع (29) بتاريخ 2018/4/15، الصادر عن قمة القدس التي عقدت في مدينة الظهران – المملكة العربية السعودية، الذي ينص على: "التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري، هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والأفراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقاً لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة"، وتكليف الأمانة العامة بتفعيل الآليات المناسبة لرصد أية خروقات في هذا الإطار تقوم بها الشركات الدولية، وعرض تقرير أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته القادمة لاتخاذ القرار المناسب بشأنها.
8. التأكيد على دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، ورفض أي محاولة لإنهاء أو تقليص دورها والتأكيد على تعريف اللاجئ الفلسطيني كما ورد بالمنظمات الدولية، والتحذير من خطورة إلغاء الدعم المالي للوكالة، الأمر الذي سيكون له تبعات سلبية على كافة النواحي.

ثالثاً: المجالس الوزارية :

1- مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الدورة العادية (38)، شرم الشيخ، 2018/12/5:

- الترحيب بمبادرة دولة الكويت استضافة معرض الجمعيات الخيرية والأسر المنتجة الفلسطينية خلال عام 2019.
- الموافقة على مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بمبلغ 50000$ في تكاليف المعرض خصماً من بند دعم المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية المدرج بموازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2019، على أن يخصص مبلغ 40000$ (فقط أربعون ألف دولار أمريكي لا غير)، كمساهمة تحول إلى وزارة الشؤون الاجتماعية في دولة فلسطين لنقل مشاركيها والبضائع التي سوف يتم عرضها، وتحويل المبلغ المتبقي وقدره 10000$ (فقط عشرة آلاف دولار أمريكي لا غير) إلى الدولة المستضيفة (دولة الكويت) كمساهمة من المجلس في تنظيم هذا المعرض، وذلك وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن.
- الطلب من وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين تقديم تقرير شامل عن المعرض، وكيفية استثمار الدعم المالي المقدم من المجلس وعرضه على المجلس في دورته التاسعة والثلاثين.
- تكليف القطاع الاجتماعي –إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت ووزارة الشؤون الاجتماعية في دولة فلسطين بتنظيم المعرض في أفضل الظروف وأيسرها، وإعداد تقرير يعرض على الدورة (39) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- تكليف الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية باتخاذ الاجراءات اللازمة لتحويل مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الى وزراء التنمية الاجتماعية في فلسطين، والطلب من الوزارة تقديم تقرير شامل عن سير العمل في المشروع، وكيفية استثمار الدعم المالي وعرضه على المجلس في دورته الثامنة والثلاثين.
- تشكيل لجنة مفتوحة العضوية من ترويكا مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ودولة فلسطين، ورئاسة المكتب التنفيذي للمجلس، لوضع تصور لتنفيذ توصيات مؤتمر معاناة الطفل الفلسطيني في ظل انتهاك إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال لاتفاقية حقوق الطفل، (الكويت – نوفمبر/ تشرين ثان 2017).

2- المجلس الوزاري العربي للمياه. (الدورة العاشرة، دولة الكويت، 2018/5/2).

بند(أ): ممارسات سلطة الاحتلال الإسرائيلية في سرقة المياه العربية في الجولان السوري المحتل والجنوب اللبناني والأراضي الفلسطينية المحتلة:

- شكر الدول العربية التي وافت الأمانة العامة بالترشيح للجنة الخبراء الدوليين للمياه العربية تحت الاحتلال ودعوة الدول العربية والمنظمات العربية التي لم تواف الامانة العامة بالترشيح إلى ضرورة إرسال الترشيحات حتى تاريخ 2018/5/15 ليتم بعدها تحديد الاجتماع التحضيري الاول في المملكة الأردنية الهاشمية.
- الطلب من الامانة العامة استمرارية التواصل مع البرلمان العربي لتنفيذ التوصيات الخاصة به والصادرة عن مؤتمر المياه العربية تحت الاحتلال.
- دعوة الامانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للمياه للتواصل مع قطاع الاعلام والاتصال في الجامعة العربية لتنفيذ توصيات المؤتمر.
- تكليف الأمانة الفنية للمجلس وبعد الانتهاء من تشكيل الشبكة بتمويل عقد الاجتماع الأول لوضع الاطار العام لمهام الشبكة والمخرجات المتوقعة منه وخصوصاً الخطة العربية لمواجهة السياسات المائية الإسرائيلية ضمن اطار زمني محدد.
- الصرف من المبلغ المتبقي من تمويل مؤتمر المياه العربية تحت الاحتلال وتخصيصها لتغطية أنشطة واجتماعات الشبكة وتنفيذ بنود الخطة المنبثقة عن الشبكة.

بند (ب): تطوير قطاع المياه في فلسطين:

- شكر دولة الكويت على الدعم المالي المقدم لتنفيذ برنامج محطة التحلية المركزية في غزة، والطلب من وزارة الكهرباء والماء بدولة الكويت عقد اجتماع فني على هامش المؤتمر العربي الثالث للمياه لوضع الاطار الفني والزمني للاستفادة من تجربة دولة الكويت في مجال إداراتها لمياه الصرف الصحي وتحلية المياه.
- شكر المملكة الأرنية الهاشمية والمملكة المغربية على الالتزام بتنفيذ بنود مذكرات التفاهم القائمة مع سلطة المياه، والتي ساهمت في نقل المعرفة والاستفادة من خبرة المملكتين في مجال المياه ورفع كفاءة إدارة الموارد المائية.
- شكر جمهورية العرق على تحديد موعد الاجتماع التحضيري لوضع بنود مذكرة التفاهم في منتصف حزيران 2018، ودعوة كل من سلطة المياه الفلسطينية وجمهورية العراق لموافاة الامانة الفنية بتطورات التعاون الثنائي بين البلدين.

- شكر الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية على الدعم المقدم لبرنامج محطة التحلية المركزية في غزة، ودعوتها إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بتسمية نقاط الاتصال الرسمية المكلفة ببدء وضع الاطار العام والخطوات العملية نحو بلورة بنود التعاون الثنائي بين البلدين.
- دعوة جمهورية مصر العربية لتحديد الاحتياجات من قبل سلطة المياه الفلسطينية للاستفادة من التجربة المصرية في تطوير قطاع المياه بالرد الرسمي من قبل وزارة المياه والري المصرية في تحديد الخطوات العملية نحو التعاون الثنائي بين البلدين.
- الترحيب برغبة المملكة العربية السعودية دعم قطاع المياه الفلسطيني ودعوتها لتحديد جهة التواصل لوضع الاطار العام للتعاون في المجالات المقترحة من قبل المملكة وهي التدريب، التحلية ومعالجة مياه الصرف الصحي.
- الترحيب برغبة سلطنة عمان بناءً على الكتاب الوارد للأمانة الفنية للمجلس من وزارة البلديات الاقليمية وموارد المياه بالسلطنة بدعم قطاع المياه الفلسطيني للاستفادة من الخبرة العريقة للسلطنة في هذا المجال، وستقوم سلطة المياه الفلسطينية بالتواصل مع الدكتور/ هاشم بن خميس البلوشي– نقطة الاتصال من سلطنة عمان لتحديد الاولويات والاحتياجات للبدء في التعاون الثنائي.
- شكر الجامعة العربية على التمثيل رفيع المستوى في مؤتمر المانحين في بروكسل، وشكر الامانة الفنية للمجلس على التواصل مع الصناديق العربية بهذا الخصوص، ودعوة سلطة المياه إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بتقرير عن مستجدات تنفيذ برنامج محطة التحلية المركزية بغزة.
- دعوة الدول العربية والمنظمات العربية إلى المشاركة الفاعلة في المنتدى الفلسطيني الدولي الاول للمياه خلال الفترة 25–28/حزيران يونيو 2018، والطلب من الدول العربية والمنظمات شريكة المجلس التي لم ترشح وفودها بضرورة موافاة سلطة المياه الفلسطينية بالترشيح بالسرعة القصوى حتى تاريخ 2018/5/5.
- شكر الامانة الفنية للمجلس على تعميم الخطة الاستراتيجية لسطلة المياه الفلسطينية، ودعوة الدول العربية والمنظمات إلى جعل الاستراتيجية أساس لاقتراح التعاون مع سلطة المياه الفلسطينية في دعم قطاع المياه الفلسطيني.

3- المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته (21) في الإسكندرية بتاريخ 2018/12/10.

- المبادرة بدعم وتشجيع السياحة العربية والإسلامية والاستثمار السياحي العربي في دولة فلسطين.
- دعم تنفيذ التوصيات الواردة بورقة العمل المقدمة من وزارة السياحة والآثار بدولة فلسطين لتطوير الصناعة السياحية الفلسطينية وتسويقها في مختلف الدول العربية.

4- مجلس الوزراء العرب المسئولين عن شؤون البيئة. (الدورة (30)، مقر الامانة العامة (2018/10/25.

- استمرار الطلب من الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية، إثارة ما تقوم به إسرائيل وقوى الاحتلال الأخرى من تخريب ممنهج للبيئة العربية في الأراضي العربية المحتلة، في المؤتمرات والاجتماعات والندوات الإقليمية والدولية المعنية لفضح إسرائيل وقوى الاحتلال، وحشد الدعم الدولي للقضايا العربية.
- الطلب إلى الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية توفير مزيد من الدعم لبناء القدرات في دولة فلسطين وتنفيذ مشاريع لحماية البيئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومساعدتها على الانضمام للاتفاقيات البيئية الدولية.
- الطلب من الأمم المتحدة للبيئة الاستمرار في اتخاذ الاجراءات والخطوات المطلوبة لتنفيذ التوصيات التي وردت في تقرير تقييم الوضع البيئي في غزة بعد العدوان (2008-2009) حسب قرار المجلس الحاكم رقم (**SS.XI/6**) والمتعلق بالوضع البيئي في قطاع غزة، وكذلك ما يتعلق بالدراسة المكتبية حول الوضع البيئي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي صدرت عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة في العام 2003، واطلاع المجلس وسلطة جودة البيئة في دولة فلسطين بصورة دورية على سير العمل في هذا الاطار.
- الطلب من الأمم المتحدة للبيئة أيضاً، الاستمرار في السعي لإيفاد الخبراء والمختصين للمباشرة بإعداد الدراسة الخاصة بالآثار البيئية والصحية للتلوث الناشئ عن مصنع جيشوري ومجموعة المصانع الإسرائيلية المحاذية للخط الأخضر في منطقة طولكرم شمال الضفة الغربية بناءً على الشروط المرجعية التي تم الاتفاق عليها بين دولة فلسطين وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة سابقاً، واطلاع المجلس في دورته القادمة بما تم في هذا الشأن.
- دعوة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومن خلال المدير الاقليمي لمكتب غرب آسيا إلى الاستمرار في متابعة تنفيذ القرار رقم 15/2 المعنون "حماية البيئة في المناطق

المتضررة من النزاع المسلح" للدورة الثالثة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة خاصة الفقرة 7 من القرار.

- الطلب من الأمم المتحدة للبيئة توفير الموارد المالية اللازمة والاستمرار في تعبئة الأموال اللازمة لتنفيذ ما جاء في الفقرات 3 و4 و5 أعلاه، وإعطاء الأولوية لتنفيذها.
- تثمين عمل المركز العربي لدراسات المناطق الجافة الأراضي القاحلة (أكساد) في إعداد خرائط التصحر والجفاف في فلسطين. وحثه على استمرار التعاون وتقديم الدعم الفني لسلطة جودة البيئة الفلسطينية وتقديم تقرير للمجلس في دورته القادمة.
- تثمين تنظيم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لعدد من الفعاليات لبناء القدرات الفلسطينية ودعوتها للتنسيق مع الجهات ذات الصلة للاتفاق على اعداد الدراسة المعمقة حول كلفة التدهور البيئي في فلسطين بالتعاون مع سلطة جودة البيئة في فلسطين، وكذلك عقد ورشة العمل الخاصة ببناء القدرات الفلسطينية حول كلفة التدهور البيئي خلال عام 2019.
- تثمين الدور الفعال الذي تقوم به بعثة الجامعة العربية في نيروبي في التنسيق العربي والمساهمات العربية في الأمم المتحدة للبيئة ولتقارير المتابعة التي تعدها بانتظام حول الاهتمامات والمصالح العربية لدى الأمم المتحدة للبيئة.

5- مجلس وزراء الاعلام العرب . (الدورة العادية مقر الأمانة العامة 2018/5/9).

- اعتماد البيان الختامي الصادر عن الحلقة النقاشية بشأن تطورات الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة لإسرائيل القوة القائمة بالاحتلال والمنعقدة يوم الثلاثاء 2018/2/27 بمقر الامانة العامة، وتكليف الامانة العامة بمتابعة تنفيذ توصياتها، والاستمرار بعقد الأنشطة والفعاليات الخاصة بالقضية الفلسطينية وتعريف العالم بالمواقف ووجهات النظر العربية.
- تكليف بعثات الجامعة العربية في الخارج وعلى وجه الخصوص اللجان الاعلامية مواصلة الجهود لمخاطبة وسائل الاعلام المختلفة في هذه الدول لشرح ما يجري على الأراضي العربية المحتلة من انتهاك وتهودي لمدينة القدس، فضح جرائم الاحتلال الاسرائيلي بحق الاعلاميين والمؤسسات الاعلامية.
- دعوة وزارات الاعلام العربية او الجهات المعنية بالإعلام في الدول العربية لـ:
- التأكيد على مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين.

- نقل ما يجري في الأراضي الفلسطينية ومنح الخبر الفلسطيني المساحة اللازمة حتى يطلع للعالم على حقيقة دولة الاحتلال وممارساتها.
- تسليط الضوء على جرائم الاحتلال الاسرائيلي بحق الاعلاميين والمؤسسات الاعلامية الفلسطينية وانتهاكه للقوانين والشرائع الدولية.
- التأكيد على تبادل المواد الاعلامية التي تبرز مركزية قضية فلسطين ولا سيما القدس، وكذلك تعزيز الانتاج الاعلامي المشترك بما يخفف الأعباء المادية ويعمق الأثر الوطني والقومي وتفعيل دور الجامعة في ذلك.
- الطلب من اتحاد الاذاعات الدول العربية واتحاد وكالات الانباء العربية تكثيف الاخبار المتعلقة بالقدس الشريف وممارسات دولة الاحتلال من خلال التبادل الاخباري مع الدول الاوروبية والافريقية والاسيوية.

6- مجلس وزراء العرب للاتصالات والمعلومات دورة (22)، **الأمانة العامة، القاهرة، 2018/11/29).**

البند الأول : نتائج اجتماع (35) للجنة العربية الدائمة للبريد (الإسكندرية: 2018/7/19)

- دعوة أمين عام جامعة الدول العربية إلى متابعة جهوده واتصالاته مع مدير عام للاتحاد البريدي العالمي من اجل متابعه تنفيذ كافة أحكام الاتحاد الخاصة بفلسطين، حيث يمثل تعطيل تنفيذ هذه الأحكام خرقا للحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان مواصلة الاتحاد لدوره في حل القضايا العالقة مع الجانب الإسرائيلي فيما يخص كافة مسائل البريد الدولي.
- دعوة أمين عام جامعه الدول العربية والدول الأعضاء في مجلس الاتحاد إلى التواصل مع مدير عام الاتحاد البريدي العالمي وباقي الدول أعضاء مجلس الإدارة من أجل الضغط على الجانب الإسرائيلي لتنفيذ الاتفاقيات الثنائية الموقعة مع دولة فلسطين والتي من شأنها سداد حصص النفقات الختامية المحتجزة لديها.
- دعوة الدول العربية الأعضاء في مجلس الاتحاد إلى متابعة التنسيق مع مدير عام الاتحاد البريدي العالمي من أجل وضع آلية تضمن تنفيذ كافة قرارات الاتحاد وأحكام مجلس الإدارة الخاصة بفلسطين وابرزها الحكم **C 115/1999** والصادر عن مؤتمر بكين 1999 والذي منح فلسطين الحق في تبادل بريد تبادلا مباشر مع الدول الأعضاء في الاتحاد، وحكم مجلس الإدارة 2012/1 والخاص بتنفيذ أحكام اتفاقية اتحاد البريد العالمي ونظمها لوائحها والخاصة في التبادل

البريدي، وحكم مجلس الإدارة 2008.3/4 والخاص بتصنيف فلسطين لأهداف النفقات الختامية وصندوق تحسين نوعية الخدمة، وحكم مجلس الاستثمار البريدي 2009.1/5 والخاص بتطبيق اتفاقيه الاتحاد البريدي العالمي ونظام الطرود البريدية، وتحديد أسعار الحصص البرية للبريد الوارد إلى فلسطين ومشاركتها في نظام العلاوات المتصلة بالطرود البريدية.

- دعوة المكتب الدولي للاتحاد البريدي العالمي إلى مواصلة وتعزيز المساعدات التقنية المتخصصة المقدمة من الاتحاد إلى فلسطين من اجل تنمية قطاع البريد وخدماته واتخاذ التدابير الملائمة والهادفة إلى تخصيص الأموال اللازمة ضمن الموارد المتاحة.
- دعوة الإدارات البريدية العربية إلى تقديم كافة أنواع المساعدة الفنية من أجل تطوير وتنمية بريد فلسطين ثنائيا أو من خلال برامج الاتحاد البريدي العالمي.
- دعوة الدول العربية الأعضاء في مجلس الاتحاد البريدي العالمي إلى التنسيق مع مدير عام للاتحاد البريدي العالمي لوضع آلية تضمن تقيد البلدان الأعضاء بالمواد 167 و168 و170 و171 و173 و174 من نظام بريد الرسائل خاصة الإرساليات المغلقة والإرساليات العابرة بالمكشوف وأعداد وتشكيل البعائث الموجهة إلى فلسطين.
- دعوة الإدارات البريدية العربية إلى إعفاء البريد الفلسطيني من قيمه التعويض للبعائث البريدية التي لم تصل بسبب الإجراءات الإسرائيلية الغير مبررة وخاصة بريد الطرود والبريد الموثق (المسجل).
- دعوة الإدارات العربية إلى دعم انضمام فلسطين إلى منظومة الاتحاد البريدي العالمي لترقيم الطابع البريدي.
- دعوة الدول العربية إلى دعم تفعيل خدمة البريد العاجل بين فلسطين ومختلف دول العالم.
- دعوة الإدارات العربية لدعم فلسطين في مطالبة الإدارات البريدية للدول الأعضاء في الاتحاد البريدي العالمي بإرسال إرساليات وبعثات مغلقه مباشره إلى فلسطين وعلى الأخص البريد الصيني وعلى إكسبرس.
- **البند الثاني : نتائج الاجتماع (43) للجنة العربية الدائمة للاتصالات والمعلومات (الأمانة العامة: 25-2018/11/27)**

- التأكيد على أهمية دعم وتبني الدول العربية طلب فلسطين من أجل الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الدولي للاتصالات حين تقديم دولة فلسطين لمشروع قرار بهذا المعنى في الوقت الذي ترتئيه.

- التأكيد على أهمية دعم وتبني الدول العربية لمقترحات القرارات الخاصة بدولة فلسطين التي يتم تقديمها إلى المؤتمر العالمي للاتصالات الراديوية 2019 المزمع عقده في جمهورية مصر العربية
- (شرم الشيخ).
- التأكيد على أهمية مواصلة أمين عام جامعة الدول العربية جهوده ومتابعة اتصالاته مع الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات من أجل العمل على تنفيذ كافة قرارات الاتحاد الخاصة بفلسطين.
- دعوة الدول العربية وبصفة خاصة الأعضاء في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات إلى التنسيق مع الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات لوضع آلية لتنفيذ القرار 99 والقرار 125 (المراجعين في دبي 2018) الصادرين عن مؤتمر المندوبين المفوضين والقرار 18 المراجع في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بيونس آيرس 2017) ومتابعة التقرير الدوري المقدم من الأمين العام للاتحاد بشأن القرارات الخاصة بفلسطين.
- دعوة الدول العربية وبصفة خاصة الأعضاء في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات إلى العمل على المساعدة في تنفيذ القرارات الخاصة بفلسطين وحقها في الموارد والمصادر الطبيعية من طيف ترددي ومدى رقمي وإنشاء بوابات دولية، ومواصلة الجهود لتنفيذ خطة العمل التي تم وضعها من قبل قطاعات الاتحاد الدولي الثلاث بعد مؤتمر المندوبين المفوضين كيوتو 1994.
- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل التنسيق والتعاون مع مكتب الاتصالات الراديوية للبدء الفوري في تمكين فلسطين من استغلال الحيز الترددي 694-862 **MHZ** والناجم عن عملية التحول الرقمي للاستخدامات وتطبيقات الخدمة المتنقلة ذات النطاق العريض بناء على القرار رقم 12 الصادر عن مؤتمر الراديو 2015 والقرار 125 الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين.
- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل مواصلة وتعزيز المساعدات التقنية المقدمة إلى فلسطين بناء على القرار 125 المحين في دبي 2018 وقرار 18 المراجع في المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات (بيونس آيرس 2017) من اجل تنمية شبكات الاتصالات لديها، واتخاذ التدابير الملائمة الهادفة إلى إنشاء شبكات النفاذ الدولية بما في ذلك المحطات الأرضية الساتلية.

- دعوة المكتب الإقليمي العربي للاتحاد الدولي للاتصالات متابعة تنفيذ الفقرة الثانية من القرار 125 المحين في دبي 2018 بناء على التأكيدات والضمانات التي تقدم بها الأمين العام للاتحاد خلال مؤتمر المندوبين المفوضين 2018.
- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة مكتب تنمية الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل تنفيذ برامج وأنشطه ومشاريع ومبادرات خاصة بفلسطين عملا بالاتفاقات السابقة في الاتحاد الخاصة بدولة فلسطين وزيادة المخصصات المالية التابعة لمكتب تنمية الاتصالات والمخصصة للمساعدات التي تقدم لدولة فلسطين في إطار أنشطته.
- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة الاتحاد الدولي للاتصالات من أجل اتخاذ تدابير إضافية فعالة بالتنسيق مع مكاتب الاتحاد الثلاث (التنمية والراديو والتقييس) لتمكين فلسطين من بناء وتطوير البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية اسوه بجميع الدول الأعضاء في الاتحاد لتوفير النفاذ على أساس غير تمييزي إلى الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة ووسائلها وخدماتها وتطبيقاتها الحديثة.

البند الرابع: طلب دولة فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد البريدي العالمي.

- دعوة الدول العربية إلى تبني حصول دولة فلسطين على العضوية الكاملة في الاتحاد البريدي العالمي ودعم كافة المقترحات ومشروعات القرارات التي تقدم إلى مؤتمرات الاتحاد في هذا الخصوص.

7- مجلس وزراء الصحة العرب. (الدورة العادية (50)، جنيف 20-2018/5/21).

- تقديم الشكر للدول المانحة على ما تقدمه من دعم للشعب الفلسطيني في المجال الصحي، وحث الدول الأعضاء على تقديم الدعم الانساني العاجل بكافة أشكاله الى الشعب الفلسطيني لضمان سلامته وتوفير حقوقه الانسانية.
- دعوة كافة المؤسسات الدولية التي تهتم بحقوق الانسان وعلى راسها اللجنة الدولية للصليب الاحمر للتدخل الفوري لدى سلطات الاحتلال ومصلحة السجون الاسرائيلية لإلزامها بتقديم العلاج للمرضى الاسرى في سجون الاحتلال الذين تتدهور حالاتهم الصحية بشكل يومي، وتشكيل لجنة دولية من الأطباء المتخصصين للكشف على الحالات المرضية الحرجة وتقديم العلاج العاجل والمناسب لهم.
- التأكيد على القرارات السابقة لمجلس وزراء الصحة العرب الخاصة بالطلب من المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية ما يلي:

1- إرسال لجنة تقصي حقائق حول الوضع الصحي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
2- مطالبة الحكومة الإسرائيلية برفع الحصار عن قطاع غزة ومنع تفاقم الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، ومطالبتها كذلك بالعمل على الوفاء بمسؤوليتها القانونية لحماية حقوق الإنسان الأساسية للسكان المدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة.
3- التدخل لوقف الممارسات غير الانسانية والمنافية للاتفاقيات الدولية التي تعتدي على الطواقم الطبية وسيارات الاسعاف وتمنع الفرق الصحية من القيام بواجباتها. وتعيق وصول امدادات الوقود والتيار الكهربائي إلى المستشفيات والمراكز الصحية.

8- **مجلس وزراء الشباب والرياضة العرب. (الدورة العادية (41)، الامانة العامة 2018/5/14)**

- الموافقة على تسمية الدورة الحالية لمجلس وزراء الشباب والرياضة العرب الواحد والأربعون "دورة القدس".
- الموافقة على إقامة مؤتمر نصرة القدس بدولة فلسطين تزامناً مع اعتماد عام 2018 عاماً للقدس كعاصمة للشباب الإسلامي.
- تكليف الأمانة الفنية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة بدولة فلسطين بتنظيم المؤتمر.
- الموافقة على صرف دعم مالي قدره 50000$ للمجلس الأعلى للشباب والرياضة بدولة فلسطين للصرف على المؤتمر.
- الموافقة على إقامة دورة الثقافة الرياضية بعنوان "التشريعات والأنظمة الرياضية بدولة فلسطين.
- تكليف الأمانة الفنية بالتنسيق مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة بدولة فلسطين والاتحاد العربي للثقافة الرياضية من أجل انجاح فعاليات الدورة.
- رصد دعم قدره 20000$ للمجلس الأعلى للشباب والرياضة بدولة فلسطين للصرف على الدورة.

9- مجلس وزراء العدل العرب. (الدورة العادية (34)، جمهورية السودان 2018/11/22)

- رفض وإدانة وتجريم التشريعات العنصرية الإسرائيلية وفي مقدمتها قانون القومية والدولة اليهودية ومشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين.
- تشكيل لجنة من مجلس وزراء العدل العرب والمكتب التنفيذي والامانة الفنية للمجلس لبحث الوسائل والآليات القانونية لمواجهة التشريعات العنصرية التي تهدف لتكريس الاحتلال والاستيطان

وتخالف القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة وتنتهك حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية والثقافية والدينية والإنسانية والسياسية غير القابلة للتصرف، وبحث السبل القانونية لتأمين الحماية القانونية للشعب الفلسطيني وأرضه ومقدساته، وذلك بالتنسيق مع وزراء الخارجية العرب، والامانة العامة لجامعة الدول العربية.

- مطالبة المنظمات والمؤسسات واللجان الدولية ذات العلاقة بتجريم هذه التشريعات العنصرية ورفضها والعمل على إلغائها.

10- مجلس وزراء النقل العرب. (الدورة العادية (31)، الإسكندرية 2018/10/23)

- تعميم الدراسة المقدمة من وزارة النقل والمواصلات بدولة فلسطين حول تضرر قطاع النقل الفلسطيني جراء ممارسات الاحتلال الاسرائيلي.
- دعوة الدول العربية والمنظمات والاتحادات الدولية ذات العلاقة بالتحرك السريع لتقديم الدعم اللازم للمساهمة في إزالة الأضرار التي أصابت قطاع النقل الفلسطيني جراء ممارسات الاحتلال الإسرائيلي.

رابعاً اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان الدورة (43) 28-2018/1/30:

مقدمة

عقدت اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان أعمال الدورة العادية (43) بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة خلال الفترة من 28-2018/1/30، بحضور ممثلي الدول الأعضاء، وممثلي المنظمات العربية غير الحكومية الوطنية والقومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الحاصلة على صفة مراقب في اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، وممثلي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (مرفق قائمة بأسماء المشاركين).

افتتح سعادة الدكتور/أمجد شموط، الرئيس الحالي للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، أعمال الدورة العادية (43) للجنة الدائمة بالترحيب بالحضور الكرام والإعراب عن تمنياته بأن تكلل أعمال هذه الدورة بالنجاح، ثم نقل الكلمة لسعادة السفير الدكتور/بدر الدين علالي، الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، والذي رحب بدوره بالوفود المشاركة ونقل إليهم تحيات معالي الأمين العام السيد/أحمد أبو الغيط وتمنياته الخالصة لهم بالتوفيق، وأشار إلى أن الدورة (43) تأتي في مستهل عام 2018 وهي السنة التي تصادف مرور (50) عاما على إنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بموجب قرار مجلس الجامعة رقم 2443 بتاريخ 1968/9/3، مبرزا أهم إنجازات اللجنة خلال نصف قرن من الزمن وفي مقدمتها "الميثاق العربي لحقوق الإنسان"، ومؤكدا على أهمية المواضيع المطروحة حاليا على جدول أعمالها وعلى رأسها الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة ومعضلة الأسرى والمعتقلين العرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي، كما أكد سيادته على أهمية اختيار موضوع "حقوق الإنسان والتنمية المستدامة" شعارا لليوم العربي لحقوق الإنسان لهذا العام (2018/3/16).

إثر ذلك، وبعد أن تم الترحيب بالسيد المستشار/منير الفاسي، المدير الجديد لإدارة حقوق الإنسان بجامعة الدول العربية، عرض رئيس اللجنة الدائمة مشروع جدول أعمال الدورة (43) للنقاش، حيث أفاد ممثل الجمهورية اليمنية الموقرة أنه سيقدم عرضا شفويا تحت بند "أي مسائل إضافية" عن "حالة حقوق الإنسان في اليمن (جرائم وانتهاكات الميليشيات الحوثية الانقلابية)"، كما اقترح إضافة بند عن "محكمة حقوق الإنسان العربية" وخلص الرأي على أن يتم إدراجه في جدول أعمال الدورة (44) للجنة الدائمة، كما تم الاتفاق بناء على مقترح مقدم من الأمانة على تضمين بند

"أي مسائل إضافية" توصية بمناسبة مرور (50) سنة على إنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

هذا، وتم اعتماد جدول الأعمال على النحو التالي:

- البند الأول: تقرير الأمانة العامة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في دورتها (42)
- البند الثاني: التصدي للانتهاكات الاسرائيلية والممارسات العنصرية في الأراضي العربية المحتلة
- البند الثالث: الأسرى والمعتقلون العرب في السجون الإسرائيلية وجثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب المحتجزين لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية في مقابر الأرقام
- البند الرابع: الميثاق العربي لحقوق الإنسان
- البند الخامس: مشروع الإعلان العربي المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية
- البند السادس: التدابير القسرية الانفرادية وآثارها السلبية على التمتع بحقوق الإنسان في جمهورية السودان
- البند السابع: مشروع الاستراتيجية العربية لحقوق الانسان
- البند الثامن: أي مسائل إضافية
  - تقرير عن حالة حقوق الإنسان في اليمن (جرائم وانتهاكات الميلشيات الحوثية الانقلابية) (مقترح الجمهورية اليمنية).
  - المحكمة العربية لحقوق الإنسان (مقترح الجمهورية اليمنية).
  - إحياء ذكرى مرور (50) عاما على إنشاء اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان (مقترح الأمانة العامة).

وفي إطار مناقشة بنود جدول الأعمال، وبعد أن قامت الأمانة بعرض مقتضب عن أهم ما تم إنجازه لتنفيذ توصيات الدورة السابقة للجنة الدائمة، استمع الحضور إلى عروض مقدمة من كل من ممثل دولة فلسطين وممثلة قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تضمنت شرحا وافيا عن المشاريع الاستيطانية لقوات الاحتلال الإسرائيلية وسياسة هدم المنازل وشق الطرق الالتفافية وسرقة المياه الفلسطينية والتوسع في الاستيلاء على الأراضي لتوسيع جدار الفصل العنصري، بالإضافة إلى سياسة الخطف والاحتجاز لأجل سرقة الأعضاء، والاعتقالات المخالفة لقواعد القانون الدولي، واستمرار استهداف الصحفيين، وسن تشريعات وقوانين

معادية لحقوق الإنسان (مشروع قانون إعدام الأسرى، مشروع قانون خصم مخصصات الشهداء والأسرى من مستحقات دولة فلسطين، مشروع قانون يسمح باحتجاز جثامين الشهداء) فضلا عن واقع التعذيب في السجون الإسرائيلية وسياسة الاستعمار الاستثماري للاحتلال.

وفي إطار البند الرابع، أفاد ممثل جمهورية العراق أنه تم إرسال "تقرير جمهورية العراق الدوري الأول الخاص بالميثاق العربي لحقوق الإنسان" إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإلى اللجنة العربية لحقوق الإنسان (لجنة الميثاق) في الموعد المحدد لذلك بعد مرور ثلاث سنوات على مناقشة التقرير الأول، وأشاد الحضور بذلك.

ثم قامت الأمانة الفنية للجنة الدائمة بتقديم عرض مقتضب عن أبرز ما ورد إليها من ملاحظات من الدول العربية بشأن كل من "مشروع الإعلان العربي المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية" و"مشروع الاستراتيجية العربية لحقوق الانسان".

هذا، وتحت بند أي مسائل اضافية، قام ممثل الجمهورية اليمنية بتقديم عرض مقتضب عن "حالة حقوق الإنسان في اليمن (جرائم وانتهاكات الميلشيات الحوثية الانقلابية)" شمل الحديث عن الانتهاكات الأخيرة من قبل المليشيات الارهابية المسلحة من قتل واعتقال تعسفي واختفاء قسري وتفجير المنازل وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، مؤكدا أنه تجري عملية توثيق لكل هذه الجرائم من خلال مجموعة الخبراء الدوليين المقررين من مجلس حقوق الانسان في جنيف تحت البند العاشر الخاص بدعم اللجنة الوطنية لرصد الانتهاكات.

كما أعطيت الكلمة إلى من يرغب من ممثلي المؤسسات الوطنية والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال حقوق الإنسان والحاصلة على صفة مراقب، وقد أحيطت اللجنة بالمقترحات والملاحظات التي قدمت في هذا الإطار.

هذا، واعتمدت اللجنة عدداً من التوصيات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المشار إليه أعلاه (مرفق 1).

الخاتمة

وفي ختام أعمال اللجنة، وجه أعضاؤها الشكر والتقدير إلى السيد رئيس اللجنة والسادة الحضور، وإلى الأمانة العامة على الإعداد والتحضير الجيد للدورة وتنظيم جلساتها وإعداد وثائقها، الأمر الذي ساهم بشكل كبير في نجاح أعمالها.

السفير الدكتور/ بدر الدين علالي **الدكتور/ أمجد شموط**

الأمين العام المساعد-رئيس قطاع الشؤون الاجتماعية **رئيس**
ممثل الأمانة العامة **اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان**

(مرفـــق 1)

البند الأول
تقرير الأمانة العامة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في دورتها (42)

إن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان،

- **بعد اطلاعها:**
  - على تقرير الأمانة العامة
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8033 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8091 د.ع (146) بتاريخ 2016/9/8
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8148 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8204 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12
- وبعد البحث والمناقشة

توصي بـ:

1. **أخذ العلم بتقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في دورتها (42).**
2. **توجيه الشكر للأمانة العامة على جهودها في متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.**
3. **تحديد موعد إنعقاد الدورة (44) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان خلال شهر يوليو/تموز 2018.**

البند الثاني
التصدي للانتهاكات الإسرائيلية والممارسات العنصرية في الأراضي العربية المحتلة

إن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان،

- بعد اطلاعها:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري السابقة المعنية
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8033 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8091 د.ع (146) بتاريخ 2016/9/8
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8148 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8204 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12

- وتأكيداً على كافة توصيات اللجنة والقرارات السابقة المعنية ببند التصدي للانتهاكات الإسرائيلية والممارسات العنصرية في الأراضي العربية المحتلة والعمل على تنفيذها على المستوى الدولي والإقليمي.

- وبعد البحث والمناقشة،

توصي بـ:

1- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة المقرر الخاص المعني بالسكن اللائق لدى الأمم المتحدة بالآتي:

- المطالبة بوقف هدم منازل الفلسطينيين بحجة عدم الترخيص، حيث تستغل دولة الإحتلال الإسرائيلي هذه الحجة للمزيد من التوسع الاستيطاني على حساب الحق

الفلسطيني، إضافة إلى أن الحجة تشكل تلاعبا بالقانون الإنساني لخدمة مصالح الإحتلال واستدامته.

- مطالبة دولة الاحتلال بوضع كل ما يتعلق بالتخطيط والمخططات الهيكلية فيما يسمى بالمنطقة (ج) في أيدي الجهات الرسمية الفلسطينية كي يتسنى للفلسطينيين البناء وفق الاجراءات الفلسطينية.
- المطالبة بمسائلة الإسرائيليين المسؤولين عن تدمير وتخريب الممتلكات الخاصة الفلسطينية والذي يرتكب دون وجود ضرورة عسكرية تبرره.

2- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة المقرر الخاص بالمدافعين عن حقوق الانسان لإدانة ما تتعرض له مؤسسات حقوق الإنسان الفلسطينية والمدافعين عن حقوق الإنسان الفلسطينيين من مضايقات وحملات ضغط وتشويه على أيدي سلطات الإحتلال.

3- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة المقرر الخاص الأممي المعني بتعزيز وحماية حرية الرأي والتعبير لإدانة استهداف المؤسسات الإعلامية الفلسطينية والصحفيين الفلسطينيين من اعتداءات على أيدي سلطات الإحتلال الإسرائيلي ومطالبة إسرائيل بإحترام وإنفاذ التزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان بهذا الصدد.

4- تكليف الأمانة العامة بتوجيه الشكر لمكتب المدعي العام [1]للمحكمة الجنائية الدولية على تقريره الصادر بتاريخ 2017/12/4، حول التقدم المحرز في الدراسة الأولية الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة، والتعبير عن الأمل في أن تتطور هذه الدراسة الأولية إلى تحقيق رسمي لمرتكبي الجرائم الإسرائيليين التي تقع ضمن ولاية واختصاص المحكمة، وإنصاف الضحايا.

5- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة المقرر الأممي الخاص المعني بالحق في الصحة بشأن:-

- الحق في تلقي العلاج للمواطنين الفلسطينيين وعدم منعهم من المرور عبر الحواجز والحدود للعلاج بالداخل وبالخارج.
- مخاطبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف لحماية طواقم الخدمات الطبية وتمكينهم من الوصول لإسعاف الجرحى في الأراضي العربية المحتلة.

[1] تحفظت جمهورية السودان على الفقرة (4) من البند الثاني، وذلك لعدم اعتراف جمهورية السودان بالمحكمة الجنائية الدولية باعتبارها أداة سياسية ذات أجندة استعمارية موجهة إزاء الدول الإفريقية.

6- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة (سيداو) والفريق الأممي العامل المعني بالتمييز ضد المرأة، وأيضا مخاطبة المقرر الأممي الخاص بمسألة العنف ضد المرأة، للمطالبة بإدانة استهداف النساء تحت الإحتلال من خلال الاعتقال والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية او اللاإنسانية أو المهينة التي تقع بحق الأسيرات لدى الكيان الاسرائيلي.

7- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة رئيس مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للمطالبة بنشر قاعدة البيانات الخاصة بالشركات العاملة في المستوطنات.

8- الطلب بإعداد دراسة، بالتنسيق ما بين دولة فلسطين والأمانة العامة، خاصة بانتهاكات دولة الاحتلال بسرقة المصادر والثروات الطبيعية بالأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 والاستيلاء عليها، وعرضها على اجتماعات اللجنة في دورة قادمة.

9- تكليف الأمانة العامة بإرسال نسخة من كافة المراسلات سالفة الذكر إلى المقرر الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة.

البند الثالث
الأسرى والمعتقلون العرب في السجون الإسرائيلية وجثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب المحتجزين لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية في مقابر الأرقام

إن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان،

- بعد اطلاعها:
  - على مذكرة الأمانة العامة
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7901 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7969 د.ع (144) بتاريخ 2015/9/13
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8033 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8148 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8204 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12
- وتأكيداً على كافة توصيات اللجنة والقرارات السابقة المعنية ببند الأسرى والمعتقلون العرب في السجون الإسرائيلية وجثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب المحتجزين لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية في مقابر الأرقام والعمل على تنفيذها على المستوى الدولي والإقليمي،
- وبعد البحث والمناقشة،

توصي بـ:

1- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة المقرر الخاص المعنى بحالات الإعدام خارج القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفا بشأن:-

- تسليم جثامين جميع الشهداء الفلسطينيين والعرب لدفنهم بما يليق بكرامة الانسان، ودون شروط مسبقة.

- التأكيد على ما توصلت إليه تقارير الأمين العام للأمم المتحدة ولجنة مناهضة التعذيب والمقرر الأممي الخاص المعني بالتعذيب وغيرهم من الجهات الدولية من أن احتجاز الجثامين قد يشكل عقوبة جماعية وأن إسرائيل بذلك تنتهك التزاماتها القانونية بموجب اتفاقية مناهضة التعذيب.
- إدانة الإجراءات الإسرائيلية الهادفة لإقرار مشروع قانون الإعدام بحق الأسرى الفلسطينيين، والتشديد على أن القانون يستهدف الفلسطينيين في خطوة تعزز ممارسات التمييز العنصري والفصل العنصري.

2- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي للمطالبة بإدانة الاعتقال الإداري التعسفي الذي تقوم به إسرائيل والضغط عليها لوقفه.

3- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة لجنة حقوق الطفل للمطالبة بإدانة اعتقال واستهداف الأطفال الفلسطينيين وتعذيبهم والطلب من إسرائيل التوقف عن هذه الانتهاكات.

4- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة المقرر الخاص بالتعذيب لإدانة ممارسات إسرائيل بحق المعتقلين الفلسطينيين من صنوف التعذيب المختلفة والضغط عليها لوقف الانتهاكات.

5- تكليف الأمانة العامة بإرسال نسخة من كافة المراسلات سالفة الذكر إلى المقرر الخاص بالأرض الفلسطينية المحتلة.

اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان دورة اليوبيل الذهبي الدورة (44)

2018/7/19-17:

(مرفـــق 1)

البند الأول تقرير الأمانة العامة عن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في دورتها (43)

إن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان،

- بعد اطلاعها:
  - على تقرير الأمانة العامة
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8033 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8091 د.ع (146) بتاريخ 2016/9/8،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8148 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8204 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8268 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7،
- وبعد البحث والمناقشة

توصي بـ:

1. أخذ العلم بتقرير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان في دورتها العادية (43).
2. توجيه الشكر للأمانة العامة على جهودها في متابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان.

3. تحديد موعد الدورة العادية (45) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان خلال النصف الثاني من شهر يناير/كانون الثاني 2019 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، ما لم تعبر إحدى الدول الأعضاء عن رغبتها في استضافة أعمال الدورة.

:

البند الثاني

التصدي للانتهاكات الإسرائيلية والممارسات العنصرية في الأراضي العربية المحتلة

إن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان،

- بعد اطلاعها:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8033 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8091 د.ع (146) بتاريخ 2016/9/8،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8148 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8204 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8268 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7،

- وتأكيداً على كافة قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري السابقة المعنية ببند التصدي للانتهاكات الإسرائيلية والممارسات العنصرية في الأراضي العربية المحتلة والعمل على تنفيذها على المستوى الدولي والإقليمي،

- وبعد البحث والمناقشة،

توصي بـ:

1. تكليف الأمانة العامة بمخاطبة مجلس حقوق الإنسان وجميع آلياته، للاحتجاج لديه للضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لوقف انتهاكاتها في منطقة الخان الأحمر.

2. تكليف الأمانة العامة بمخاطبة الاتحاد السويسري، الدولة الراعية لاتفاقيات جنيف الأربعة، للاحتجاج على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، ومطالبتها بوقف انتهاكاتها لهذه الاتفاقيات وبانطباق الاتفاقيات على الحالة الفلسطينية.
3. تكليف الأمانة العامة بمخاطبة منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونسيف للضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لوقف اعتداءاتها.
4. تكليف الأمانة العامة بمخاطبة منظمة اليونسكو، استناداً لولايتها، للضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لاحترام حق الفلسطينيين في التعليم في الخان الأحمر، ووقف هدم المدارس وجميع الممارسات الاسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.
5. تكليف الأمانة العامة الطلب من المجموعة العربية في جنيف بالاحتجاج لدى المقررة الخاصة بالحق في السكن اللائق للضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لمنع تهجير السكان وهدم منازلهم، إضافة إلى جميع المقررين الخاصين والآليات الخاصة المقررة في الأمم المتحدة.
6. الطلب من المجموعة العربية في جنيف العمل الفردي والجماعي مع الدول الأطراف السامية الموقعة على اتفاقيات جنيف للاحتجاج على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، جراء تصرفاتها في الخان الأحمر.
7. تكليف الأمانة العامة بإعداد دراسة حول انتهاكات اسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، في منطقة الخان الأحمر وحول قانون الكنيست الاسرائيلي حول خصم مخصصات الأسرى، وتعميمها على بعثات جامعة الدول العربية في الخارج ومجلسي السفراء العرب في الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف للاستعانة بهذه الدراسة لفضح جرائم الاحتلال لدى دول العالم، وكذلك أمام المقرر الخاص بالتهجير القسري، والضغط من أجل ضمان القيام بزيارات للمقررين الخاصين إلى الأرض الفلسطينية وإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال.
8. تكليف الامانة العامة بمخاطبة اللجنة الدولية للصليب الأحمر واللجنة الدولية لمناهضة التعذيب والمقرر الخاص لمناهضة التعذيب، بشأن ما يجري في الخان الأحمر باعتبار ما يجري عمل من أعمال التعذيب.
9. تكليف الأمانة العامة بدعم موقف المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية وتجديد الطلب العربي بالشروع في تحقيق رسمي في الحالة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة خاصة وأن الجرائم مستمرة.

10. تكليف الأمانة العامة بالطلب من المجموعة العربية في جنيف المتابعة بخصوص لجنة تقصي الحقائق للقيام بمهامها.
11. تكليف الأمانة العامة بالطلب من المجموعة العربية في جنيف التصدي لمحاولات إلغاء البند السابع وما يمارس عليه من ضغوط من قبل بعض الدول، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، حيث أن البند يناقش حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وهو بند ثابت على جدول أعمال مجلس حقوق الإنسان منذ تأسيسه.
12. تكليف الأمانة العامة بمخاطبة المفوض السامي لحقوق الانسان وحثه على الإسراع بنشر قاعدة البيانات المتعلقة بالشركات العاملة في المستوطنات.
13. تكليف الأمانة العامة بمخاطبة المفوض السامي لحقوق الانسان بشأن سبب عدم زيارته للأرض الفلسطينية المحتلة، أي عدم تمكنه من ذلك، علماً أن الاحتلال لم يسمح له بالزيارة.
14. تكليف الأمانة العامة بالاحتجاج لدى المقرر الخاص بالمدافعين عن حقوق الانسان والمقرر الخاص بتأسيس وحرية عمل المجتمع المدني لتضمين تقريرهم مهاجمة المدافعين عن حقوق الانسان في فلسطين ومن خارج فلسطين لمواجهة تهديد إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لمنظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والدولية.
15. تكليف الأمانة العامة بتوجيه الشكر لمجلس الشيوخ الايرلندي على إصداره القانون الخاص بمقاطعة بضائع المستوطنات، وحث بقية الدول دبلوماسياً لاتخاذ هذه الخطوة.
16. تكليف الأمانة العامة بمخاطبة المقررين الخاصين بالبيئة فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة وأثر الاحتلال الاستعماري طويل الأمد على حق الشعب الفلسطيني في الوصول إلى موارده الطبيعية، وممارسات الاحتلال في التغيير الديمغرافي والجغرافي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

البند الثالث

الأسرى والمعتقلون العرب في السجون الإسرائيلية وجثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب المحتجزين لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية في مقابر الأرقام

إن اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان،

- بعد اطلاعها:
  - على مذكرة الأمانة العامة،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7901 د.ع (143) بتاريخ 2015/3/9،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 7969 د.ع (144) بتاريخ 2015/9/13،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8033 د.ع (145) بتاريخ 2016/3/11،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8148 د.ع (147) بتاريخ 2017/3/7،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8204 د.ع (148) بتاريخ 2017/9/12،
  - وعلى قرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري رقم 8268 د.ع (149) بتاريخ 2018/3/7،

- وتأكيداً على كافة قرارات مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري السابقة المعنية ببند الأسرى والمعتقلون العرب في السجون الإسرائيلية وجثامين الشهداء الفلسطينيين والعرب المحتجزين لدى سلطات الاحتلال الإسرائيلية في مقابر الأرقام والعمل على تنفيذها على المستوى الدولي والإقليمي،
- وبعد البحث والمناقشة،

توصي بـ:

1- تكليف الأمانة العامة بمخاطبة الأمين العام للأمم المتحدة للضغط على حكومة الاحتلال للتراجع عن قانون الكنيست الإسرائيلي (المجلس التشريعي) الذي يقضي بخصم مخصصات الأسرى من أموال الضرائب والجمارك الفلسطينية، ووقف العمل به.

2. تكليف الأمانة العامة بمخاطبة الاتحاد السويسري، بصفته الدولة الراعية والمودعة لاتفاقيات جنيف، للضغط على الاحتلال للالتزام باتفاقيات جنيف، لا سيما المادة (98) والتي تنص على حق تلقي المساعدات المالية.

3. تكليف الأمانة العامة بمخاطبة منظمة الصحة العالمية واللجنة الدولية للصليب الأحمر لتفعيل دورهما في زيارة الأسرى والمرضى ومتابعة أوضاعهم الصحية والتحرك لتحسين شروط علاجهم.

4. تكليف الأمانة العامة بمخاطبة المقرر الخاص بالتعذيب للضغط على إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، لوقف الممارسات والانتهاكات بحق الأسرى، خاصة المرضى منهم والأطفال والأسيرات.

5. تكليف الأمانة العامة بمخاطبة مجلس السفراء العرب في نيويورك لمتابعة جميع القرارات المعتمدة من جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والمتعلقة بالقضية الفلسطينية، بما فيها حالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، عبر الضغط على الدول الأعضاء لتنفيذها.

6. تكليف الأمانة العامة بإرسال نسخة من كل مخاطباتها إلى السيد مايكل لينيك المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة.

خامساً : **اجتماعات قطاع فلسطين خلال عام** 2018 :

توصيات لجنة البرامج التعليمية

الموجهة إلى الطلبة العرب في الأراضي العربية المحتلة

الدورة (97) 22-2018/4/26

دور اللجنة في مواكبة الانتفاضة:

صعدت حكومة الاحتلال سياساتها العدوانية والعنصرية والإحلالية ضد الشعب الفلسطيني الذي انتفض في هبة شعبية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وداخل الخط الأخضر، دفاعاً عن المسجد الأقصى الذي تمنع سلطات الاحتلال المواطنين من الوصول إليه في محاولة لتقسيمه، وفي ظل إعطاء رئيس حكومة الاحتلال الأوامر باستخدام الرصاص الحي ضد راشقي الحجارة، حيث تنفذ حكومة الاحتلال سياسة القتل الميداني المتعمد ضد المتظاهرين السلميين، وخطف المواطنين وهدم المنازل وتكثيف الاقتحامات للمدن والبلدات الفلسطينية واستهداف المستشفيات واختطاف الجرحى، إضافة إلى استهداف جيش الاحتلال المتعمد للأطفال بالاعتقال منذ بدء الهبة الشعبية حيث تم اعتقال اعداد كبيرة من الأطفال وفرض غرامات مالية كبيرة عليهم واتخاذ قرار بإبعاد العائلة عن مدينة القدس المحتلة، إضافة إلى إغلاق ومحاصرة المدن وسن القوانين العنصرية ضد الشعب الفلسطيني، وذلك في انتهاك صارخ للأعراف والقوانين الدولية كافة وقانون حقوق الإنسان وقانون حقوق الطفل، كما واصلت حكومة الاحتلال سياسة الاستيطان وبناء جدار الفصل العنصري للاستيلاء على مزيد من الأرض وتقطيع أوصال الضفة الغربية المحتلة، بهدف تغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي لفرض وقائع جديدة على الأرض للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية، كما صعدت سلطات الاحتلال والمستوطنون العنصريون من ممارساتهم العنصرية وانتهاكاتهم الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني وواصلوا ارتكابهم للجرائم العنصرية بحق المواطنين الفلسطينيين وأملاكهم ومقدساتهم الإسلامية والمسيحية، كما استمرت سلطات الاحتلال في فرض الحصار الجائر والشامل غير المسبوق على الأراضي الفلسطينية المحتلة كافة وبشكل خاص على قطاع غزة، الذي لا يزال يعاني من آثار 3 حروب مدمرة وعنصرية شنتها إسرائيل عليه وكذلك من الحصار الخانق الذي لا تزال تفرضه سلطات الاحتلال عليه، الأمر الذي يعتبر في القانون الدولي بمثابة "جرائم إبادة" و"جرائم حرب" هذا إضافة إلى مواصلة سلطات الاحتلال التنكيل بالأسرى وسن قانون عنصري بحقهم، واستمرار تدمير البنى التحتية والبيئية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وفي هذا السياق تدين اللجنة تصعيد استخدام العنف والقوة المفرطة من جانب الاحتلال الإسرائيلي ضد المدنيين العزل الذين خرجوا في مسيرات سلمية لإحياء ذكرى الـ 42 ليوم الأرض المطالبة بتطبيق القرارين الأمميين 194 و 237 المتضمنين حق العودة للاجئين والنازحين.

- بحث مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته (149) التي انعقدت بتاريخ 2018/3/7 في مقر الأمانة العامة "تطورات القضية الفلسطينية"، واتخذ القرار رقم (8233)، الذي صادق فيه على تقرير وتوصيات مؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة عن الدورة (99) والمتضمنة توصيات لجنة البرامج التعليمية ضمن توصيات مجلس الشئون التربوية، كما اتخذ القرار رقم (8226) حول متابعة التطورات السياسية للقضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي، وتفعيل مبادرة السلام العربية، والقرار رقم (8227) حول متابعة التطورات والانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس المحتلة، والقرار رقم (8230) حول متابعة تطورات (الاستيطان، الجدار، الانتفاضة، الأسرى، اللاجئون، الاونروا، التنمية) والقرار رقم (8232) حول "دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية وصمود الشعب الفلسطيني".

وإزاء استمرار الممارسات العدوانية أنفة الذكر توجه اللجنة تحية اعتزاز وإكبار إلى أبناء شعبنا الصامد الصابر المرابط والمتشبث بحقه في أرضه وإلى شهدائنا الأبرار شهداء الأمة العربية وتدعو للجرحى بالشفاء وللأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي بالحرية، وتوصي بما يلي:

(1) الاسترشاد بما جاء في قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة والمستوى الوزاري بخصوص تطورات القضية الفلسطينية كدليل عمل لإنتاج برامج تعليمية موجهة إلى الطلبة العرب في الأراضي العربية المحتلة، وكذلك الاسترشاد بإعلان دمشق الذي أصدرته القمة العربية، والذي ركز بشكل خاص على ضرورة الاهتمام باللغة العربية لترسيخ الانتماء العربي لدى الأطفال والناشئة والشباب باعتبار العروبة هوية ثقافية موحدة لأبناء الأمة، وضرورة مواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة وإعطاء أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه، من خلال خطة تطوير التعليم المعتمدة، وكذلك مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، واستراتيجية النهوض باللغة العربية التي أكدتها الأمانة

العامة وتطوير العمل العربي المشترك في المجالات التربوية والثقافية والعلمية.

(2) تثمين دور الاطر التربوية والإعلامية العربية في الكشف عن الأخطار الناجمة عن استمرار الحصار الإسرائيلي وبناء جدار الفصل العنصري وآثاره السلبية على العملية التربوية والتعليمية من طلبة ومعلمين ومؤسسات، والاستمرار في إبراز انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي المتواصلة في الأراضي العربية المحتلة، والتأكيد على ضرورة المطالبة بكسر الحصار الشامل المفروض على الشعب الفلسطيني طبقًا لقرارات مجلس جامعة الدول العربية، من خلال النشاطات المدرسية والإثرائية مثل الاذاعة المدرسية الصباحية والمسابقات والندوات وصحف الحائط، والاستمرار في تخصيص يوم دراسي للتضامن مع الطالب الفلسطيني للحديث عن النكبة والممارسات الإسرائيلية والهجمة المتصاعدة على القدس والانتفاضة وأهدافها وقيمها والمعاني السامية للاستشهاد، وإبراز دور المقاومة الوطنية الفلسطينية والعربية في مناهضة مخططات الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه.

(3) تشيد اللجنة بصمود وكفاح أهلنا في الأراضي العربية المحتلة المستمرة في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي لإفشال المخططات الاستيطانية والاستيلاء على الأراضي العربية خاصة ما تقوم به القرى الفلسطينية من تظاهرات مستمرة لمقاومة بناء جدار الفصل العنصري واستمرار مصادرة الاراضي الفلسطينية، ودعم مدارس التحدي التي تقوم ببناءها وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المهددة بالمصادرة في ما يسمى بمناطق ج .

(4) تؤكد اللجنة على حق العودة للاجئين وعودة النازحين إلى ديارهم وممتلكاتهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ولا سيما القرارين (194)، (237) وما أكدت عليه مبادرة السلام العربية، وتكثيف البرامج والدراسات التي تدعم هذا الحق.

(5) تؤكد اللجنة على استمرار دعم الشعب الفلسطيني في مسعاه للحصول على عضوية كاملة في الأمم المتحدة.

(6) تعبر اللجنة عن دعمها لموقف القيادة الفلسطينية بالتوجه إلى مجلس الأمن لطلب إنهاء الاحتلال، ومطالبة المجتمع الدولي بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني .

(7) توجه اللجنة تحية إجلال وإكبار إلى الأسرى البواسل في سجون وزنازين الاحتلال الذين يعانون من الإجراءات والأساليب التعسفية التي تمارسها سلطات الاحتلال

والمنافية لكل الأعراف والقوانين الدولية.

(8) إدانة سياسة الاعتقال الاداري المخالفة للقوانين الدولية التي ترتكبها قوات الاحتلال الاسرائيلي بحق ابناء الشعب الفلسطيني وخاصةً الاطفال وتحمل المسؤولية الكاملة لسلطات الاحتلال الاسرائيلي عن سلامتهم وتطالب بإطلاق سراحهم فوراً.

(9) تطالب اللجنة المجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية الاستمرار في بذل الجهود الحثيثة واتخاذ الإجراءات اللازمة كافة للضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب وخاصة الإفراج العاجل وغير المشروط عن الأسيرات الفلسطينيات والأسرى الأطفال، وتدعو الدول العربية إلى الاستمرار في إبراز موضوع الأسرى الفلسطينيين والعرب داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي في وسائل الإعلام العربية وبخاصة الإعلام التربوي، وكشف ما يتعرضون له من أوضاع غير إنسانية خاصة سرقة الأعضاء لا سيما الأسرى من الطلبة والمعلمين أثناء العلاج ومن الشهداء.

(10) تدين اللجنة قرارات الحكومة الإسرائيلية بتصعيد وتشديد الإجراءات القمعية ضد الأسرى الفلسطينيين وخاصة الأطفال منهم والتي تضمنت العزل والغرامات ومنع الزيارة من قبل الأهالي والإقامة الجبرية (الحبس المنزلي) ومنع الأسرى من التقدم لامتحانات الثانوية العامة والالتحاق بالتعليم الجامعي بالإضافة إلى اقتحام المعتقلات والتنكيل بالمعتقلين وكذلك تدين اللجنة إعادة اعتقال الاسرى المحررين وإبعاد البعض منهم عن ذويهم.

(11) تدعو اللجنة المنظمات الدولية ذات العلاقة وخاصة "اليونيسيف" الاستمرار في التدخل لإيقاف الممارسات الإسرائيلية العنصرية ضد الأطفال والمتمثلة في الاعتقال والتحقيق المتواصل وفرض الإقامة الجبرية عليهم بعيداً عن ذويهم والذي يتنافى مع القوانين الدولية التي تمنع اعتقال الأطفال وتعريضهم للتعذيب النفسي والجسدي.

(12) تؤكد اللجنة على أهمية استمرار منظمة اليونيسيف في فضح الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطفل العربي في فلسطين والجولان وحقه في التعليم والحماية، استناداً إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية، ودعم جهود المنظمة الرامية إلى توفير

المزيد من مستلزمات التعليم للطلبة والمدارس في الأراضي العربية المحتلة، ولا سيما في القدس والمناطق المحاذية لجدار الفصل العنصري والمستوطنات، وقطاع غزة الذي تتفاقم معاناته جراء آثار الحروب العدوانية العنصرية الإسرائيلية المتكررة واستمرار الحصار الجائر.

(13) تدعو اللجنة المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية إلى الاستمرار في إبراز حق الشعوب في مقاومة الاحتلال والتمييز بين المقاومة والإرهاب بأشكاله كافة وبخاصة إرهاب الدولة الذي تمارسه إسرائيل، وتدعو أجهزة الإعلام العربية الاستمرار في التأكيد على هذا الحق.

(14) تؤكد اللجنة على تحميل إسرائيل كامل المسئولية عن الأضرار التي لحقت بالمؤسسات التربوية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها المؤسسات التابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والاستمرار في مطالبة المجتمع الدولي وخاصة اليونسكو توفير الحماية الدولية لأهلنا وأبنائنا الطلبة العرب في الاراضي العربية المحتلة لضمان سير العملية التربوية .

(15) تدعو اللجنة المجتمع الدولي الاستمرار في إدانة الممارسات العنصرية الإسرائيلية التي تعرقل وصول الخدمات والمساعدات التي تقدمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والضغط على إسرائيل لرفع هذه القيود لتتمكن من ممارسة أعمالها، وتحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية الأعباء والخسائر التي تتكبدها الوكالة نتيجة إجراءات الإغلاق والحصار وتقييد حركة إيصال المساعدات.

(16) تثمن اللجنة الدور الذي تقوم به وكالة الغوث الدولية في الشرق الادنى (الاونروا) للتخفيف من معاناة أهلنا في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدعو الدول المانحة لتغطية العجز الحاصل في موازنة وكالة الغوث الدولية لتستطيع القيام بمهامها دون انتقاص حسب قرار إنشائها، وهنا تشيد اللجنة بدور الجهود العربية والإسلامية المساندة لعمل ودور وكالة الغوث الدولية (الاونروا) ومساندتها في تخطي الأزمة المالية التي تعاني منها .

(17) تطالب اللجنة المجتمع الدولي بإزالة آثار الحروب الإجرامية على قطاع غزة ورفع

الحصار الإسرائيلي الجائر وفتح المعابر وتزويده باحتياجاته من ماء، وكهرباء، ووقود ومواد طبية وغذائية والكتب واللوازم المدرسية وإعادة إعمار ما تهدم وتسهيل وصول الطلبة إلى مدارسهم وجامعاتهم.

(18) تدعو اللجنة جميع الدول والمنظمات الدولية المختصة بإلزام إسرائيل بعدم تعطيل وإعاقة دخول المواد اللازمة لإعادة الإعمار إلى قطاع غزة.

رابعاً: سير البرامج التعليمية الإذاعية والتلفزيونية الموجهة:

ناقشت اللجنة هذا الموضوع في ثلاثة محاور رئيسة هي (القدس – المناهج المدرسية الفلسطينية ومواجهة المناهج الإسرائيلية – البرامج المساعدة) كالتالي:

1- القدس:

- التأكيد على ضرورة استمرار إبراز وضع مدينة القدس المحتلة باعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية (عاصمة الثقافة العربية على الدوام)، وأهميتها التاريخية والدينية للأمتين العربية والإسلامية، وفضح الانتهاكات والاعتداءات المتزايدة التي تتعرض لها بهدف تهويدها، وذلك من خلال الاستمرار في إنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية تهدف الى:

أ- إظهار بطلان كل الأوامر والقوانين والإجراءات الإسرائيلية المتسارعة وفرض المزيد من ضرائب الأملاك (الأرنونة) التي تهدف إلى تصعيد وتيرة الاستيطان وتهجير المقدسيين والكشف عن مشروع القدس (2030)، والذي يرمي إلى تغيير طابعها الجغرافي والسكاني، بهدف ضمها وعزلها عن باقي الأراضي الفلسطينية بتطويقها بالمستوطنات وبجدار الفصل العنصري واستمرار سياسة الاستيلاء وهدم المنازل العربية في أحياء القدس كافة.

ب- إدانة قيام سلطات الاحتلال بإغلاق بيت الشرق والمؤسسات الوطنية الفلسطينية، وخاصة المؤسسات التعليمية وحرمان أبناء مدينة القدس المحتلة وكذلك الطلبة والمعلمين من الوصول إلى مدارسهم، وطالبت اللجنة المنظمات الدولية للتدخل من أجل إعادة فتح بيت الشرق والمؤسسات الوطنية في القدس.

ج- إدانة ورفض محاولات حكومة الاحتلال الرامية إلى تقسيم المسجد الأقصى زمانياً ومكانياً من خلال القيام بالاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى وحرق المسجد القبلي ومنع المصلين من الوصول إلى المسجد الأقصى.

د- فضح الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في الأراضي المحتلة، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، خاصة الحفريات المستمرة تحته وحوله، ومنع ترميمه والمعالم الدينية الأخرى في المدينة والانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لحرمة المقابر الإسلامية والمسيحية.

هـ - إدانة الإجراءات العنصرية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد المقدسات المسيحية وبخاصة كنيسة القيامة وفرض الضرائب المالية عليها مما يهدد بإغلاقها.

و- إدانة الاعتداءات الإسرائيلية بحق رجال الدين المسلمين والمسيحيين المتصاعدة .

ز - فضح وإدانة استمرار الاحتلال في بناء كنس يهودية في محيط المسجد الأقصى المبارك، والإصرار على بناء متحف يهودي على أنقاض مقبرة مأمن الله، في انتهاك صارخ لحرمة الموتى والأحياء وكذلك مقبرة الرحمة.

ح- إدانة وفضح ما تقوم به سلطات الاحتلال من زرع قبور وهمية في محيط المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة في محاولة منها لتزييف وتزوير عروبة المدينة المقدسة.

- دعت اللجنة جميع الدول والمنظمات الدولية المختصة بإلزام إسرائيل بعدم إعاقة أو منع بناء مدارس جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة مدينة القدس.
- دعت اللجنة المنظمات الدولية والإقليمية المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة معاناة الطلبة الفلسطينيين بالقدس بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي الرامية إلى دفع الطلبة للتسرب من المدارس واستغلالهم كأيد عاملة رخيصة أو الدفع بهم إلى انحرافات اجتماعية خطيرة، خاصة ما تقوم به من تسهيل ترويج المخدرات بين الطلبة والشباب في مدينة القدس، وتقديم الدعم اللازم للمؤسسات التعليمية الفلسطينية في القدس للتصدي لهذه السياسات.
- دعت اللجنة جميع المنظمات الدولية والإقليمية المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة للتصدي لحملة الاعتقالات الواسعة في مدينة القدس بخاصة الأطفال وضرورة إطلاق سراحهم.
- دعت اللجنة إلى مواصلة الطلب من الدول العربية والإسلامية والمنظمات العربية والإسلامية (الألكسو - الأسيسكو) ومكتب التربية لدول الخليج العربي الاستمرار في

إثـراء محتـوى مواقعهـا الخاصـة بالقـدس علـى الشـبكة (الإنترنـت) العربـي بموضـوعات باللغـات الحيـة لفضـح الممارسـات العنصـرية والجـرائم التـي ترتكبهـا سـلطات الاحـتلال الإسرائيلي.

- دعـت اللجنـة الجهـات الإعلاميـة العربيـة إلـى الاسـتمرار فـي إنتـاج بـرامج إعلاميـة تفضـح المخططـات الإسـرائيلية الراميـة إلـى تقسـيم الحـرم القدسـي الشـريف وتقويضـه وبنـاء الهيكـل المزعـوم، وتوعيـة أبنائنـا الطلبـة وجيـل الشـباب بأهميـة مقدسـاتنا فـي مدينـة القـدس وبخاصـة المسـجد الأقصـى المبـارك والتركيـز علـى إظهـار المسـجد الأقصـى المبـارك ومسـجد قبـة الصخرة المشرفة.
- دعـت اللجنـة المنظمـات الدوليـة كافـة العاملـة فـي الاراضـي الفلسـطينية المحتلـة بمـا فيهـا القـدس الـى بـذل المزيـد مـن الجهـود فـي تـوفير الحمايـة للمـدارس الفلسـطينية مـن الممارسـات الاسـرائيلية وخاصـة مـدارس مدينـة القـدس المحتلـة وفقـاً للقـوانين الدوليـة الملزمة.
- دعـت اللجنـة جميـع الـدول العربيـة الـى مواصـلة الـدعم لمـدارس القـدس المحتلـة، للحـد مـن سياسـة الاحـتلال مـن تفريـغ هـذه المـدارس مـن طلبتهـا وجـذبهم لمـدارس المعـارف الاسرائيلية التي تمارس تحريضاً ممنهجاً وتزييفاً للمناهج الفلسطينية.
- دعـت اللجنـة الـدول العربيـة كافـة الـى الانتصـار للتعلـيم فـي مدينـة القـدس وذلـك مـن خـلال تمويل شراء المباني لصالح انشاء مدارس عربية وترميم المدارس الآيلة للسقوط.
- تـثمن اللجنـة جهـود الصـندوق الهاشـمي لإعمـار المسـجد الأقصـى وقبـة الصـخرة المشـرفة وجهـود وزارة الأوقـاف والمقدسـات الإسـلامية الأردنيـة فـي دعـم المسـيرة التعليميـة فـي مدارس مدينة القدس.
- الإشـادة بجهـود جلالـة الملـك عبـد الله الثـاني ابـن الحسـين ملـك المملكـة الأردنيـة الهاشـمية صـاحب الوصـاية علـى الأمـاكن المقدسـة الإسـلامية والمسـيحية فـي القـدس الشـريف، والـدفاع عـن المقدسـات وحمايتهـا وتجديـد رفـض كـل محـاولات إسـرائيل (القـوة القائمـة بـالاحتلال) المسـاس بهـذه الرعايـة والوصـاية الهاشـمية وتثمـين الـدور الأردنـي فـي رعايـة وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس .

2- المناهج المدرسية الفلسطينية ومواجهة المناهج الإسرائيلية:

- أدانـت اللجنـة قـرار دولـة الاحـتلال الحـالي منـع تطبيـق المنهـاج الـوطني الفلسـطيني فـي

مدينة القدس المحتلة وفرض المناهج الإسرائيلية المحرفة.

- رفضت اللجنة تهديدات قسم المعارف في بلدية الاحتلال في مدينة القدس المحتلة بمصادرة الكتب المدرسية الفلسطينية من المدارس، وفرض عقوبات على تلك المدارس التي ترفض اجراءات الاحتلال.
- ثمنت اللجنة رفض مديري المدارس ومجالس اولياء الامور في مدارس المدينة المحتلة للاجراءات الإسرائيلية كافة بفرض مناهج دراسية مشوهة على ابنائهم في المدارس.
- ثمنت اللجنة موقف أولياء الأمور الذين يرفضون المغريات الإسرائيلية لنقل أبناءهم إلى المدارس التي تطبق المنهاج الإسرائيلي رغم المضايقات والممارسات الإسرائيلية نحوهم نتيجة هذا الرفض .
- دعت اللجنة المنظمات العربية والاسلامية والدولية (الألكسو، الإيسيسكو، اليونسكو) الى فضح الممارسات الاسرائيلية خاصة قرارها بفرض المناهج المحرّفة على طلبة مدارس مدينة القدس المحتلة.
- أدانت اللجنة فرض حكومة الاحتلال وضع رموز "إسرائيلية" على جدران المدارس الفلسطينية وداخل غرف التدريس مثل ما يسمى "النشيد الإسرائيلي"، و"صور قادة إسرائيل" (دولة الاحتلال)، وما يسمى "بوثيقة الاستقلال"، وهو ما يعتبر اعتداء على حرمة المدارس وعلى نفسية الطلبة الفلسطينيين الدارسين فيها وطالبت اللجنة زيادة برامج التوعية لمواجهة ذلك من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ومجلس أولياء الأمور والمؤسسات الأهلية في القدس.
- دعت اللجنة إلى الاستمرار في دعوة الدول الأعضاء إلى مواصلة إنتاج برامج تعليمية موجهة في الموضوعات المختلفة والتركيز على المواد العلمية والتقنية لتتواكب مع متطلبات العصر وتحميلها على المواقع الإلكترونية المختصة ليتمكن العدد الأكبر من الطلبة في الأراضي العربية المحتلة من الاستفادة منها.
- حثت اللجنة جميع الدول العربية على مواصلة إعداد برامج تعليمية وتوعوية مسموعة ومرئية تركز على ما يحدث في مدينة القدس من انتهاكات، وذلك بالتعاون مع اتحاد إذاعات الدول العربية.

3- البرامج المساعدة:

- أكدت اللجنة على أهمية استمرار وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة في

الدول العربية في إنتاج البرامج المساعدة التي توضح آثار ومخاطر الاستمرار والتمادي في الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية غير المسبوقة في الأراضي العربية المحتلة، وبناء جدار الفصل العنصري، وتهويد القدس، وقضم وابتلاع ومصادرة الأراضي العربية المحتلة، والتركيز على حق العودة للاجئين الفلسطينيين والنازحين إلى ديارهم وممتلكاتهم تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة القرارين رقم 194 و 237، ورفض محاولات التوطين بأشكاله كافة، والعمل على توثيق جرائم الحرب الإسرائيلية المستمرة.

- دعت اللجنة الدول العربية إلى الاستمرار في إعداد مواد إعلامية حول جدار الفصل العنصري بالتعاون مع دولة فلسطين والدول المضيفة، واقتراح يوم 7/9 من كل عام (وهو تاريخ صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول جدار الفصل العنصري) لعرض تلك المواد الإعلامية بالتنسيق مع إتحاد إذاعات الدول العربية، كما أكدت على ذلك توصية مؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الدورة (84).
- دعت اللجنة الدول العربية إلى الاستمرار في تطوير وإثراء البرامج المقدمة عن الوطن العربي وحضارته لإظهار نواحي الأصالة والتقدم والتطور ماضياً وحاضراً، وترسيخ ثقة الطالب بلغته العربية وبقيم الحضارة العربية والإسلامية ومبادئها وإسهاماتها في الحضارة الإنسانية.
- دعت اللجنة كل من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) والمنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الايسسكو) الى تقديم الدعم للبرامج الثقافية والتربوية في فلسطين وخاصة القدس، وكذلك البرامج التعليمية الموجهة إلى الطلبة العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان العربي السوري المحتل، مما يُسهم في دعم صمود الأهل في الأراضي العربية المحتلة، وتقوية الروح المعنوية لدى الطلبة.
- ثمنت اللجنة مبادرة "مدرستي فلسطين" التي أطلقتها جلالة الملكة رانيا العبد الله، والتي تساعد على التخفيف من معاناة الطلبة وتأمين متطلبات المدارس في القدس والدعوة إلى مبادرات مماثلة من قبل الدول العربية.
- دعت اللجنة وفد دولة فلسطين التنسيق مع المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة "الالكسو" لاعداد برامج ثقافية حول المسميات الفلسطينية للمناطق والتي تعمل إسرائيل

على تغيير هذه المسميات وتزويد اللجنة بهذه البرامج في الدورة القادمة .

- توافق أعضاء اللجنة على تحديد موضوع معين لكل دورة، وقد تم الاتفاق على تحديد موضوع "مدارس التحدي والاصرار" ليتم تقديمه في الدورة (98).

خامساً: ظروف الإنتاج والبث والاستقبال:

- أكدت اللجنة أهمية الاستمرار في بث البرامج التعليمية لأكثر من مرة يومياً، والتأكيد على أهمية تحميل إرسال الإذاعات العربية التي تبث برامج تعليمية إلى الطلبة العرب في الأراضي العربية المحتلة على الشابكه (الانترنت)، وبخاصة إذاعة فلسطين/صوت العرب من القاهرة، وإذاعة فلسطين من دمشق، لإتاحة الفرصة للطلبة للاستفادة منها، والطلب إلى دولة فلسطين الاستمرار في تقديم تقارير دورية حول ظروف البث والاستقبال.
- توصي اللجنة بتحميل برامج اذاعة فلسطين من القاهرة على شبكة الانترنت التابعة لاتحاد الاذاعة والتلفزيون المصري حتى يمكن الاستفادة من البرامج التعليمية والبرامج الثقافية وما تقدمه اذاعة فلسطين من برامج موجهة للاراضي الفلسطينية نظراً لعدم وصول ارسال اذاعة فلسطين من القاهرة الى المدن والبلدات الفلسطينية المختلفة بسبب تشويش سلطات الاحتلال الاسرائيلي المتعمد على هذا البث.
- دعت اللجنة إلى مواصلة تكثيف وتقوية بث البرامج التعليمية واستخدام البدائل التقنية المتاحة لتعويض الطلبة عما يفوتهم من تحصيل علمي في مدارسهم نظرًا لاستمرار إسرائيل في سرقة الفضاء الفلسطيني وإحكام السيطرة عليه لصالح المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة واستمرار عمليات الحصار والإغلاق التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي العربية المحتلة.
- دعت اللجنة الدول الأعضاء مواصلة تزويد وفد فلسطين بالبرامج الموجهة (المسموعة والمرئية والمواقع الالكترونية) ليتسنى تعميمها وضمان وصولها لطلبة المدارس، وكذلك الاستمرار في تبادل البرامج بين أعضاء اللجنة، من خلال قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة.
- الطلب من قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة إنشاء نافذة خاصة باللجنة ضمن نافذة القطاع على موقع جامعة الدول العربية تحتوي على نشاطات اللجنة .

سادساً: تنسيق وتطوير التبادل الإذاعي والتلفزيوني:

ناقشت لجنة البرامج التعليمية الموجهة هذا البند وأكدت على التوصيات التالية:

- طلبت اللجنة من الدول الأعضاء والمنظمات المتخصصة الاستمرار في إنتاج مواد إعلامية لكشف ممارسات سلطات الاحتلال الرامية إلى سرقة الفضاء الفلسطيني لصالح المستوطنات والعمل على إنهاء هذا الاعتداء الإسرائيلي المستمر على حق الفلسطينيين في التعبير وتمكينهم من السيطرة على فضائهم.
- أكدت اللجنة على أهمية الاستمرار في تزويد وزارة التربية والتعليم العالي في دولة فلسطين بالأدلة الخاصة بمواعيد بث وعناوين البرامج التعليمية الموجهة في كل دورة بقصد استفادة الطلبة والمعلمين الفلسطينيين منها ووضع هذه البرامج على المواقع الالكترونية الخاصة بأعضاء اللجنة.
- دعت اللجنة بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني والذي يصادف يوم 11/29 من كل عام إلى استمرار مشاركة وفود الدول الأعضاء بها في اليوم الإعلامي المفتوح للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وصمود أهل القدس، بالتنسيق مع اتحاد إذاعات الدول العربية.
- دعت اللجنة بمناسبة يوم التضامن مع الاسرى الفلسطينيين "يوم الاسير الفلسطيني" الذي يصادف يوم 4/17 من كل عام إلى استمرار مشاركة وفود الدول الأعضاء بها في اليوم الإعلامي المفتوح للتضامن مع الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الاسرائيلي والطلب من اتحاد الاذاعات العربية التنسيق مع اذاعات الدول العربية بهذا الخصوص.

سابعاً: لجنة الاستماع والمشاهدة:

- قامت لجنة الاستماع والمشاهدة خلال الدورة (97) بالاستماع والمشاهدة للعديد من الأشرطة المسموعة والمرئية المقدمة من الأعضاء، وابدت اللجنة اعجابها لما شاهدوه واستمعوا إليه من مواد احتوت على مضامين قومية وموضوعات وطنية. وأوصت اللجنة بانتاج المزيد من هذه الأعمال مع التركيز على الموضوعات التي تفضح الممارسات العنصرية الإسرائيلية وكافة الانتهاكات في الأراضي العربية المحتلة .
- تم الاستماع لتقرير وفد فلسطين حول التحريض في المناهج الإسرائيلية .

ثامناً: التدريب والتأهيل:

- دعت اللجنة إلى الاستمرار في الدور الذي يقوم به المركز العربي للتدريب الإذاعي والتلفزيوني في دمشق لمواصلة عقد دورات تدريبية تعنى باحتياجات الدول أعضاء اللجنة في مجال إعداد ومونتاج وإخراج البرامج التعليمية في كل من تونس ومركز التدريب التابع لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون في المملكة الأردنية الهاشمية، على أن تسلم دعوات المشاركة من قبل الاتحاد للوفود في اجتماعات الدورة أو من خلال قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

تاسعاً: ما يستجد من أعمال:

- الطلب من قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالأمانة الغامة مخاطبة اتحاد اذاعات الدول العربية بشأن تغيبهم عن اجتماعات لجنة البرامج التعليمية حيث افتقد أعضاء اللجنة دورهم الهام والمميز في أعمال هذه اللجنة، كما طالب السادة أعضاء اللجنة بالاستفسار عن آخر المستجدات المتعلقة بعمل اتحاد إذاعات الدول العربية في هذه اللجنة ومن ضمنها الدعوات الخاصة بعقد الدورات التدريبية، التي تعني باحتياجات الدول أعضاء اللجنة في مجال البرامج التعليمية.
- دعم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية للاستمرار في تطوير مشاريعها المميزة والتي تتمثل في مشروع الرقمنة ومشروع وضع خطة طوارئ استراتيجية ودعمها في مجال بناء المزيد من مدارس التحدي والاصرار ودعم مدارس القدس في كل ما تحتاج إليه .
- تؤكد اللجنة على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) ونقل سفارتها إليها، واعتباره قراراً باطلاً، وخرقاً خطيراً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في قضية الجدار العازل، وأن لا أثر قانوني لهذا القرار، الذي يقوض جهود تحقيق السلام، ويعمق التوتر، ويفجر الغضب، ويهدد بدفع المنطقة إلى المزيد من العنف والفوضى وعدم الاستقرار .
- تؤكد اللجنة على أهمية استمرار توفير الدعم المالي اللازم لبرامج ونشاطات وكالة الغوث الدولية (الاونروا) الاعتيادية والطارئة، وتحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية الأعباء الإضافية التي تتكبدها الاونروا من إجراءات الإغلاق والحصار وتقييد حركة إيصال المساعدات لمستحقيها ومطالبتها بالتعويض عن هذه الخسائر .

- تـدعو اللجنـة المنظمـة العربيـة للتربيـة والثقافـة والعلـوم (الكسـو) بالتعـاون مـع قطـاع فلسـطين والأراضـي العربيـة المحتلـة إلـى إعـداد (دليـل لغـوي) تـاريخي جغرافـي بالأسـماء العربيـة الصـحيحة للمـدن والمواقـع التاريخيـة والأثريـة والأمـاكن الطبيعيـة والتـي تـم تزييفهـا وتهويـديها وتـداولها علـى المسـتويات الرسـمية، مـع دعوتهـا ترجمـة الـدليل إلـى عـدة لغـات وتعميمه .

توصيات لجنة البرامج التعليمية
الموجهة إلى الطلبة العرب في الأراضي العربية المحتلة
الدورة (98) 18-2018/11/22

دور اللجنة في مواكبة الانتفاضة:

صعدت حكومة الاحتلال سياساتها العدوانية والعنصرية والإحلالية ضد الشعب الفلسطيني بعد إعلان الرئيس الأمريكي "ترامب" نقل السفارة الأمريكية إلى مدينة القدس والاعتراف بها كعاصمة لدولة الاحتلال، ووقف تمويل الاونروا، واغلاق مكاتب المنظمة في واشنطن، ووقف المساعدات المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية، كما واصلت حكومة الاحتلال سياسة الاستيطان، وبناء جدار الفصل العنصري للاستيلاء على مزيد من الأرض، وتقطيع أوصال الضفة الغربية المحتلة، بهدف تغيير الواقع الجغرافي والديمغرافي لفرض وقائع جديدة على الأرض للحيلولة دون إقامة دولة فلسطينية.

وفي هذا السياق تدين اللجنة جرائم الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته المتواصلة ضد المدنيين العزل الذين خرجوا في مسيرات سلمية لإحياء ذكرى الـ 42 ليوم الأرض المطالبة بتطبيق القرارين الأمميين 194 و 237 المتضمنين حق العودة للاجئين والنازحين، كما تدين اللجنة العدوان العسكري الإسرائيلي الغاشم على الشعب الفلسطيني في قطاع غزة والأرض الفلسطينية المحتلة والذي يستهدف حياة السكان المدنيين الفلسطينيين والمباني السكانية والاعلامية والبنية التحتية المدنية .

وإزاء استمرار الممارسات العدوانية آنفة الذكر توجه اللجنة تحية اعزاز وإكبار إلى أبناء الشعب الفلسطيني الصامد الصابر المرابط والمتشبث بحقه في أرضه، وإلى شهداءه الأبرار شهداء الأمة العربية وتدعو للجرحى بالشفاء وللأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي بالحرية، وتوصي بما يلي:

1- الاسترشاد بما جاء في قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة والمستوى الوزاري بخصوص تطورات القضية الفلسطينية كدليل عمل لإنتاج برامج تعليمية موجهة إلى الطلبة العرب في الأراضي العربية المحتلة، وكذلك الاسترشاد بإعلان دمشق لعام 2008 الذي أصدرته القمة العربية، والذي ركز بشكل خاص على ضرورة الاهتمام باللغة العربية لترسيخ الانتماء العربي لدى الأطفال والناشئة والشباب باعتبار العروبة هوية ثقافية موحدة لأبناء الأمة، وضرورة مواكبة

التطـورات العلميـة والتقنيـة المتسـارعة والإشـادة بمـا تحقـق بـالجهود العربيـة فـي هـذا المجال .

2- تثمين دور الاطـر التربويـة والإعلاميـة العربيـة فـي الكشـف عـن الأخطـار الناجمـة عـن اسـتمرار الحصـار الإسـرائيلي وبنـاء جـدار الفصـل العنصـري وآثـاره السـلبية علـى العمليـة التربويـة والتعليميـة مـن طلبـة ومعلمـين ومؤسسـات، والاسـتمرار فـي إبـراز انتهاكـات الاحـتلال الإسـرائيلي المتواصـلة فـي الأراضـي العربيـة المحتلـة، والتأكيـد علـى ضـرورة المطالبـة بكسـر الحصـار الشـامل المفـروض علـى الشـعب الفلسـطيني طبقًـا لقـرارات مجلـس جامعـة الـدول العربيـة، مـن خـلال النشـاطات المدرسـية والإثرائيـة مثـل الاذاعـة المدرسـية الصـباحية والمسـابقات والنـدوات وصـحف الحـائط، والاسـتمرار فـي تخصـيص يـوم دراسـي للتضـامن مـع الطالـب الفلسـطيني يتضـمن الحـديث عـن النكبـة والممارسـات الإسـرائيلية والهجمـة المتصـاعدة علـى القـدس وعـن الانتفاضـة الشـعبية وأهـدافها وقيمهـا والمعـاني السـامية للاستشـهاد، وإبـراز دور المقاومـة الوطنيـة الفلسطينية والعربية في مناهضة مخططات الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه.

3- تشـيد اللجنـة بصـمود وكفـاح أهلنـا فـي الأراضـي العربيـة المحتلـة ونضـالهم المسـتمر فـي مقاومـة الاحـتلال الإسـرائيلي لإفشـال المخططـات الاسـتيطانية والاسـتيلاء علـى الأراضـي العربيـة خاصـة مـا تقـوم بـه القـرى الفلسـطينية مـن تظـاهرات مسـتمرة لمقاومـة بنـاء جـدار الفصـل العنصـري واسـتمرار مصـادرة الاراضـي الفلسـطينية، ودعـم مـدارس التحـدي التـي تقـوم ببناءهـا وزارة التربيـة والتعلـيم العـالي الفلسـطينية فـي الأراضي الفلسطينية المهددة بالمصادرة في ما يسمى بمناطق ج .

4- تؤكـد اللجنـة علـى حـق العـودة للاجئـين وعـودة النـازحين إلـى ديـارهم وممتلكـاتهم وفقـاً لقـرارات الشـرعية الدوليـة ولا سـيما القـرارين (194)، (237) ومـا أكـدت عليـه مبـادرة السـلام العربيـة، وتكثيـف البـرامج وتضـمين مفـاهيم هـذين القـرارين التـي تـدعم هـذا الحق في المناهج التعليمية في الدول العربية.

5- تطالـب اللجنـة المجتمـع الـدولي والأمـين العـام للأمـم المتحـدة والمنظمـات الدوليـة المعنيـة الاسـتمرار فـي بـذل الجهـود الحثيثـة واتخـاذ الإجـراءات اللازمـة كافـة للضـغط علـى إسـرائيل للإفـراج عـن جميـع الأسـرى والمعتقلـين الفلسـطينيين والعـرب وخاصـة الإفـراج العاجـل وغيـر المشـروط عـن الأسـيرات الفلسـطينيات والأسـرى الأطفـال،

وتدعو الدول العربية إلى الاستمرار في إبراز موضوع الأسرى الفلسطينيين والعرب داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي في وسائل الإعلام العربية وبخاصة الإعلام التربوي، وكشف ما يتعرضون له من أوضاع غير إنسانية خاصة سرقة الأعضاء لا سيما الأسرى من الطلبة والمعلمين أثناء العلاج ومن الشهداء.

6- تدين اللجنة قرارات الحكومة الإسرائيلية بتصعيد وتشديد الإجراءات القمعية ضد الأسرى الفلسطينيين وخاصة الأطفال منهم والتي تضمنت العزل والغرامات ومنع الزيارة من قبل الأهالي والإقامة الجبرية (الحبس المنزلي) ومنع الأسرى من التقدم لامتحانات الثانوية العامة والالتحاق بالتعليم الجامعي بالإضافة إلى اقتحام المعتقلات والتنكيل بالمعتقلين وكذلك تدين اللجنة إعادة اعتقال الاسرى المحررين وإبعاد البعض منهم عن ذويهم.

7- تدعو اللجنة المنظمات الدولية ذات العلاقة وخاصة "اليونيسيف" إلى الاستمرار في التدخل لإيقاف الممارسات الإسرائيلية العنصرية ضد الأطفال، كما تؤكد اللجنة على أهمية استمرار المنظمة الدولية في فضح الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطفل العربي في فلسطين والجولان وحقه في التعليم والحماية، استناداً إلى المواثيق والاتفاقيات الدولية، ودعم جهود المنظمة الرامية إلى توفير المزيد من مستلزمات التعليم للطلبة والمدارس في الأراضي العربية المحتلة، ولا سيما في القدس والمناطق المحاذية لجدار الفصل العنصري والمستوطنات، وقطاع غزة الذي تتفاقم معاناته جراء آثار الحروب العدوانية العنصرية الإسرائيلية المتكررة واستمرار الحصار الجائر.

8- تؤكد اللجنة على تحميل إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) كامل المسئولية عن الأضرار التي لحقت بالمؤسسات التربوية في الأراضي العربية المحتلة بما فيها المؤسسات التابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) والاستمرار في مطالبة المجتمع الدولي وخاصة اليونسكو توفير الحماية الدولية لأهلنا وأبنائنا الطلبة العرب في الاراضي العربية المحتلة لضمان سير العملية التربوية .

9- تدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى توفير الدعم المالي المستدام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) للاستمرار في تقديم

خدماتها وبرامجها وبشكل خاص برنامج التعليم للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمسة .

10- تثمن اللجنة الدور الذي تقوم به وكالة الغوث الدولية في الشرق الادنى (الاونروا) للتخفيف من معاناة أهلنا في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، وتدعو الدول المانحة لتغطية العجز الحاصل في موازنتها لتستطيع القيام بمهامها دون انتقاص حسب قرار إنشائها، وهنا تشيد اللجنة بدور الجهود العربية والإسلامية المساندة لعمل ودور وكالة الغوث الدولية (الاونروا) ومساندتها في تخطي الأزمة المالية التي تعاني منها .

11- تطالب اللجنة المجتمع الدولي بإزالة آثار الحروب الإجرامية على قطاع غزة ورفع الحصار الإسرائيلي الجائر وفتح المعابر وتزويده باحتياجاته من ماء، وكهرباء، ووقود ومواد طبية وغذائية والكتب واللوازم المدرسية وإعادة إعمار ما تهدم وتسهيل وصول الطلبة إلى مدارسهم وجامعاتهم.

رابعاً: سير البرامج التعليمية الإذاعية والتلفزيونية الموجهة:

ناقشت اللجنة هذا الموضوع في ثلاثة محاور رئيسة هي (القدس – المناهج المدرسية الفلسطينية ومواجهة المناهج الإسرائيلية – البرامج المساعدة) كالتالي:

1- القدس:

- التأكيد على ضرورة استمرار إبراز وضع مدينة القدس المحتلة باعتبارها عاصمة الدولة الفلسطينية (عاصمة الثقافة العربية على الدوام) و(عاصمة دائمة للاعلام العربي)، وأهميتها التاريخية والدينية للأمتين العربية والإسلامية، وفضح الانتهاكات والاعتداءات المتزايدة التي تتعرض لها بهدف تهويدها في المناهج التعليمية والتربوية من خلال الاستمرار في إنتاج برامج إذاعية وتلفزيونية تهدف الى:

هـ- إدانة قيام سلطات الاحتلال بإغلاق بيت الشرق والمؤسسات الوطنية الفلسطينية، وخاصة المؤسسات التعليمية وحرمان أبناء مدينة القدس المحتلة وكذلك الطلبة والمعلمين من الوصول إلى مدارسهم، وطالبت اللجنة المنظمات الدولية للتدخل من أجل إعادة فتح بيت الشرق والمؤسسات الوطنية في القدس.

و- إدانة وفضح الانتهاكات والاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية

والمسيحية في الأراضي المحتلة، وفي مقدمتها المسجد الأقصى المبارك، خاصة الحفريات المستمرة تحته وحوله، ومنع ترميمه والمعالم الدينية الأخرى في المدينة ورفض محاولات حكومة الاحتلال الرامية إلى تقسيمه زمنياً ومكانياً والانتهاكات الأخرى بحق المقدسات المسيحية وبخاصة كنيسة القيامة وفرض الضرائب المالية عليها مما يهدد بإغلاقها.

د – إدانة وفضح استمرار الاحتلال في بناء كنس يهودية في محيط المسجد الأقصى المبارك، والإصرار على بناء متحف يهودي على أنقاض مقبرة مأمن الله، في انتهاك صارخ لحرمة الموتى والأحياء وكذلك مقبرة الرحمة، وأيضاً ما تقوم به سلطات الاحتلال من زرع قبور وهمية في محيط المسجد الأقصى المبارك والبلدة القديمة في محاولة منها لتزييف وتزوير عروبة المدينة المقدسة.

- دعت اللجنة جميع الدول والمنظمات الدولية المختصة بإلزام إسرائيل بعدم إعاقة أو منع بناء مدارس جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة مدينة القدس ومناطق ما تسمى بمنطقة (C).
- دعت اللجنة المنظمات الدولية والإقليمية المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة معاناة الطلبة الفلسطينيين بالقدس بسبب سياسات الاحتلال الإسرائيلي الرامية إلى دفع الطلبة للتسرب من المدارس، واستغلالهم كأيد عاملة رخيصة، أو الدفع بهم إلى انحرافات اجتماعية خطيرة، خاصة ما تقوم به من تسهيل ترويج المخدرات بين الطلبة والشباب في مدينة القدس، وتقديم الدعم اللازم للمؤسسات التعليمية الفلسطينية في القدس للتصدي لهذه السياسات.
- دعت اللجنة إلى مواصلة الطلب من الدول العربية والإسلامية والمنظمات العربية والإسلامية (الألكسو – الأسيسكو) ومكتب التربية لدول الخليج العربي الاستمرار في إثراء محتوى مواقعها الخاصة بالقدس على الشبكة (الإنترنت) العربي بموضوعات باللغات الحية لفضح الممارسات العنصرية والجرائم التي ترتكبها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.
- دعت اللجنة الجهات الإعلامية العربية إلى الاستمرار في إنتاج برامج إعلامية تفضح المخططات الإسرائيلية الرامية إلى تقسيم الحرم القدسي الشريف وتقويضه وبناء الهيكل المزعوم، وتوعية أبنائنا الطلبة وجيل الشباب بأهمية مقدساتنا في مدينة القدس وبخاصة

المسجد الأقصى المبارك والتركيز على إظهاره بمساحته (144 دونم) .

- دعت اللجنة المنظمات الدولية كافة العاملة في الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الى بذل المزيد من الجهود في توفير الحماية للمدارس الفلسطينية من الممارسات الاسرائيلية وخاصة مدارس مدينة القدس المحتلة وفقاً للقوانين الدولية الملزمة، كما دعت اللجنة الدول العربية كافة الى الانتصار للتعليم في مدينة القدس وذلك من خلال تمويل شراء المباني لصالح انشاء مدارس عربية وترميم المدارس الآيلة للسقوط.
- تشيد اللجنة بجهود جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية صاحب الوصاية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، والدفاع عن المقدسات وحمايتها وتجديد رفض كل محاولات إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) المساس بهذه الرعاية والوصاية الهاشمية، وتثمين الدور الأردني في رعاية وحماية وصيانة المقدسات الإسلامية والمسيحية بالقدس وجهود الصندوق الهاشمي لإعمار المسجد الأقصى وقبة الصخرة المشرفة وجهود وزارة الأوقاف والمقدسات الإسلامية الأردنية في دعم المسيرة التعليمية في مدارس مدينة القدس.

2- المناهج المدرسية الفلسطينية ومواجهة المناهج الإسرائيلية:

- أدانت اللجنة قرار دولة الاحتلال الحالي منع تطبيق المنهاج الوطني الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة وفرض المناهج الإسرائيلية المحرفة.
- رفضت اللجنة تهديدات قسم المعارف في بلدية الاحتلال في مدينة القدس المحتلة بمصادرة الكتب المدرسية الفلسطينية من المدارس، وفرض عقوبات على تلك المدارس التي ترفض اجراءات الاحتلال.
- ثمنت اللجنة رفض مديري المدارس ومجالس اولياء الامور في مدارس القدس المحتلة للاجراءات الإسرائيلية كافة بفرض مناهج دراسية مشوهة على ابنائهم في المدارس، وموقف أولياء الأمور في رفض المغريات الإسرائيلية لنقل أبناءهم إلى المدارس التي تطبق المنهاج الإسرائيلي رغم المضايقات والممارسات الإسرائيلية نحوهم نتيجة هذا الرفض .
- دعت اللجنة المنظمات العربية والاسلامية والدولية (الألكسو، الإيسيسكو، اليونسكو) الى فضح الممارسات الاسرائيلية خاصة قرارها بفرض المناهج المحرّفة على طلبة

مدارس مدينة القدس المحتلة.

- أدانت اللجنة فرض حكومة الاحتلال وضع رموز "إسرائيلية" على جدران المدارس الفلسطينية وداخل غرف التدريس مثل ما يسمى "النشيد الإسرائيلي"، و"صور قادة إسرائيل" (دولة الاحتلال)، وما يسمى "بوثيقة الاستقلال"، وهو ما يعتبر اعتداء على حرمة المدارس وعلى نفسية الطلبة الفلسطينيين الدارسين فيها وطالبت اللجنة زيادة برامج التوعية لمواجهة ذلك من قبل وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية ومجلس أولياء الأمور والمؤسسات الأهلية في مدينة القدس.

3- البرامج المساعدة:

- أكدت اللجنة على أهمية استمرار وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة في الدول العربية في إنتاج البرامج المساعدة التي توضح آثار ومخاطر الاستمرار والتمادي في الهجمة الاستيطانية الإسرائيلية غير المسبوقة في الأراضي العربية المحتلة، وبناء جدار الفصل العنصري، وتهويد القدس، وقضم وابتلاع ومصادرة الأراضي العربية المحتلة، والتركيز على حق العودة للاجئين الفلسطينيين والنازحين إلى ديارهم وممتلكاتهم تطبيقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وخاصة القرارين رقم 194 و 237، ورفض محاولات التوطين بأشكاله كافة، والعمل على توثيق جرائم الحرب الإسرائيلية المستمرة.
- دعت اللجنة الدول العربية إلى الاستمرار في إعداد مواد إعلامية حول جدار الفصل العنصري بالتعاون مع دولة فلسطين والدول المضيفة، واقتراح يوم 7/9 من كل عام (وهو تاريخ صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول جدار الفصل العنصري) لعرض تلك المواد الإعلامية بالتنسيق مع إتحاد إذاعات الدول العربية.
- توافق أعضاء اللجنة على تحديد موضوع معين لكل دورة، وقد تم الاتفاق على تحديد موضوع "التعليم في القدس" ليتم تقديمه في الدورة القادمة (99).

خامساً: ظروف الإنتاج والبث والاستقبال:

- أكدت اللجنة أهمية الاستمرار في بث البرامج التعليمية لأكثر من مرة يومياً، والتأكيد على أهمية تحميل إرسال الإذاعات العربية التي تبث برامج تعليمية إلى الطلبة العرب في الأراضي العربية المحتلة على الشابكه (الانترنت)، وبخاصة إذاعة فلسطين/صوت العرب من القاهرة، وإذاعة فلسطين من دمشق، لإتاحة الفرصة للطلبة للاستفادة منها،

والطلب إلى دولة فلسطين الاستمرار في تقديم تقارير دورية حول ظروف البث والاستقبال.

- دعت اللجنة إلى مواصلة تكثيف وتقوية بث البرامج التعليمية واستخدام البدائل التقنية المتاحة (وسائل التواصل الاجتماعي) لتعويض الطلبة عما يفوتهم من تحصيل علمي في مدارسهم نظرًا لاستمرار إسرائيل في سرقة الفضاء الفلسطيني وإحكام السيطرة عليه لصالح المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة واستمرار عمليات الحصار والإغلاق التي تفرضها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي العربية المحتلة.
- دعت اللجنة الدول الأعضاء إلى مواصلة تزويد وفد دولة فلسطين بالبرامج الموجهة (المسموعة والمرئية والمواقع الالكترونية) ليتسنى تعميمها وضمان وصولها لطلبة المدارس، وكذلك الاستمرار في تبادل البرامج بين أعضاء اللجنة، من خلال قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة.

سادساً: تنسيق وتطوير التبادل الإذاعي والتلفزيوني:

- ناقشت لجنة البرامج التعليمية الموجهة هذا البند وأكدت على التوصيات التالية:
- طلبت اللجنة من الدول الأعضاء والمنظمات المتخصصة الاستمرار في إنتاج مواد إعلامية لكشف ممارسات سلطات الاحتلال الرامية إلى سرقة الفضاء الفلسطيني لصالح المستوطنات والعمل على إنهاء هذا الاعتداء الإسرائيلي المستمر على حق الفلسطينيين في التعبير وتمكينهم من السيطرة على فضائهم وتزويد اتحاد اذاعات الدول العربية بهذه المواد حتى تتولى بثها عبر منظومة المنوس Minos لصالح هيئاته الأعضاء .
- أكدت اللجنة على أهمية الاستمرار في تزويد وزارة التربية والتعليم العالي في دولة فلسطين بالأدلة الخاصة بمواعيد بث وعناوين البرامج التعليمية الموجهة في كل دورة بقصد استفادة الطلبة والمعلمين الفلسطينيين منها ووضع هذه البرامج على المواقع الالكترونية الخاصة بأعضاء اللجنة والتنويه على هذه المواقع من قبل هيئة الإذاعة والتليفزيون الفلسطيني.
- دعت اللجنة بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني والذي يصادف يوم 11/29 من كل عام إلى استمرار مشاركة وفود الدول الأعضاء بها في اليوم الإعلامي المفتوح للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وصمود أهل القدس، بالتنسيق مع

اتحاد إذاعات الدول العربية.

- دعت اللجنة بمناسبة يوم التضامن مع الاسرى الفلسطينيين "يوم الاسير الفلسطيني" الذي يصادف يوم 4/17 من كل عام إلى استمرار مشاركة وفود الدول الأعضاء بها في اليوم الإعلامي المفتوح للتضامن مع الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الاسرائيلي والطلب من اتحاد اذاعات الدول العربية التنسيق والمتابعة مع هيئات الإذاعة والتليفزيون في الدول العربية بهذا الخصوص.

سابعاً: لجنة الاستماع والمشاهدة:

- قامت لجنة الاستماع والمشاهدة خلال الدورة (98) بالاستماع والمشاهدة للعديد من الأشرطة المسموعة والمرئية المقدمة من الأعضاء، وابدت اللجنة اعجابها لما شاهدوه واستمعوا إليه من مواد احتوت على مضامين قومية وموضوعات وطنية. وأوصت اللجنة بانتاج المزيد من هذه الأعمال مع التركيز على الموضوعات التي تفضح الممارسات العنصرية الإسرائيلية والانتهاكات كافة في الأراضي العربية المحتلة .
- تم الاستماع لتقرير وفد فلسطين حول مدارس التحدي .

ثامناً: التدريب والتأهيل:

- دعت اللجنة اتحاد اذاعات الدول العربية إلى تنظيم عقد دورات تدريبية تعنى باحتياجات الدول أعضاء اللجنة في مجال إعداد ومونتاج وإخراج البرامج التعليمية في كل من أكاديمية الاتحاد للتدريب الاعلامي في تونس ومركز التدريب التابع لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون في المملكة الأردنية الهاشمية، على أن تسلم دعوات المشاركة من قبل الاتحاد للوفود في اجتماعات الدورة أو من خلال قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- دعوة الإدارة العامة لاتحاد إذاعات الدول العربية إلى عقد ندوات وورشات عمل خاصة بموضوع البرامج التعليمية والتليفزيون التربوي وخصوصاً البرامج الموجهة إلى الطلبة في الأراضي العربية المحتلة .

تاسعاً: ما يستجد من أعمال:

- دعم وزارة التربية والتعليم الفلسطينية للاستمرار في تطوير مشاريعها المميزة والتي تتمثل في مشروع الرقمنة ومشروع وضع خطة طوارئ استراتيجية ودعمها في مجال بناء المزيد من مدارس التحدي والاصرار ودعم مدارس القدس في كل ما تحتاج إليه .

- تؤكد اللجنة على أهمية استمرار توفير الدعم المالي اللازم لبرامج ونشاطات وكالة الغوث الدولية (الاونروا) الاعتيادية والطارئة، وتحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي مسؤولية الأعباء الإضافية التي تتكبدها الاونروا من إجراءات الإغلاق والحصار وتقييد حركة إيصال المساعدات لمستحقيها ومطالبتها بالتعويض عن هذه الخسائر .
- الطلب من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية تزويد الدورة القادمة لأعمال اللجنة بدراسة حول التحريض في المناهج الإسرائيلية الحالية من أجل اقراراها وتحويلها إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لنشرها .
- كما سيقوم الوفد الأردني بتزويد اللجنة بدراسة كاملة عن التزوير في المناهج الإسرائيلية كانت اللجنة طلبتها في اجتماع سابق .
- الطلب من السادة أعضاء وفود اللجنة تزويد قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة بالمواد التعليمية والإثرائية لتضمينها على نافذة اللجنة ضمن ايقونة القطاع على الموقع الالكتروني لجامعة الدول العربية .
- توصي اللجنة بضرورة انضمام مسئولي قناة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) الفضائية إلى عضوية هذه اللجنة والعمل على ضمان مشاركتها في الدورات القادمة .
- الطلب من وزارة التربية والتعليم الفلسطينية وهيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية اعداد فيلم يوضح معاناة المدارس الفلسطينية في المناطق المهمشة والنائية للدورة القادمة من أجل اقراره وتكليف اتحاد اذاعات الدول العربية بتعميمه وبثه بكافة هيئاته الأعضاء .

توصيات **الدورة (78) لمجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين**

الأمانة العامة – القاهرة

2018/6/28-24

ثانياً: **التوصيات**:

بعد المناقشات والمداخلات المستفيضة لبنود جدول الأعمال للدورة (78) التي عقدت في مقر الأمانة العامة بجامعة الدول العربية بالقاهرة أوصى بما يلي:

1- **العملية التربوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة والممارسات العدوانية الإسرائيلية ضدها وأثرها:**

أ- التعليم العام :

توجيه تحية إجلال وإكبار للشعب الفلسطيني لصموده أمام الاحتلال الإسرائيلي ولأرواح شهدائه البررة وجرحاه البواسل وأسراه الصامدين في السجون الإسرائيلية ومنهم الكثير من المدرسين والطلبة وتصديه للعدوان الإرهابي الإسرائيلي المتواصل عليه حتى تحقيق النصر ونيل الحرية والاستقلال، وتوجيه تحية إجلال وإكبار لأبناء الشعب السوري في الجولان العربي السوري المحتل وأسراه المناضلين المتمسكين بهويتهم العربية السورية، الرافضين للاحتلال الإسرائيلي الغاشم.

الإشادة بجهود وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية والقائمين عليها في مواجهة الآثار الناجمة عن الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة.

دعوة مؤسسات التربية والتعليم والتعليم العالي والإعلام والثقافة العربية تكثيف جهودها في فضح العدوان الإسرائيلي المتصاعد على الشعب الفلسطيني والعربي ودعم حقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف كحق العودة وتقرير المصير والتأكيد على هوية القدس العربية والإسلامية، وذلك من خلال وضع استراتيجية عربية شاملة لتحقيق ذلك.

دعوة مؤسسات التربية والتعليم والتعليم العالي العربية والإسلامية المختصة لتعزيز مناهجها التعليمية بمواد إضافية ذات علاقة بتاريخ فلسطين عامة والقدس المحتلة خاصة تصدياً للمحاولات الإسرائيلية في تزوير التاريخ بما في ذلك عملية التحريض العنصري الممنهج التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تهويد المقدسات وطمس المعالم الأثرية في فلسطين، وموافاة الأمانة العامة بما تم انجازه في هذا الشأن.

استمرار دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لمواصلة مخاطبة الدول العربية

والمنظمات والمؤسسات المالية العربية والإسلامية، لتقديم الدعم المالي اللازم لوزارة التربية والتعليم العالي في دولة فلسطين للمساهمة في تطوير المناهج التربوية وطباعة الكتب المدرسية بما يحقق جودة التعليم دعماً للعملية التربوية والتعليمية الفلسطينية في مواجهة الهجمة الإسرائيلية المتواصلة على هذه المناهج .

الترحيب بالخطة الاستراتيجية لتطوير قطاع التعليم 2017 – 2022 التي أعدتها وزارة التربية والتعليم العالي في دولة فلسطين ودعوة الدول العربية والمنظمات العربية والإسلامية لتوفير الدعم اللازم لتنفيذها .

تثمين جهود البنك الإسلامي للتنمية وجميع الدول المانحة في تقديم الدعم المالي لبناء المنشآت التعليمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي تمويل خطط التطوير التربوي ومشاريع البنى التحتية لهذه المنشآت بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي في دولة فلسطين والدعوة إلى استمرار هذا الدعم المالي لها، ودعوة الوزارة لموافاة الأمانة العامة بما تم في هذا الشأن .

التأكيد على دعوة المنظمات العربية والإسلامية والدولية وخصوصا منظمة اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة لمواصلة تنسيق جهودها في دعم العملية التربوية والتعليمية التعلمية في فلسطين .

استمرار مطالبة المنظمات الدولية والإقليمية التي تعنى بحقوق الإنسان والطفل ومنها: (اليونيسف، اليونسكو، منظمة الصحة العالمية، أونشا... وغيرها) كشف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الطفل الفلسطيني وخاصةً حقه في التعليم والصحة والحياة الكريمة، ودعوة تلك المنظمات لتقديم المساعدة اللازمة للهيئات المعنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل عام وفي المناطق المهددة وذات الظروف الصعبة بشكل خاص لمعالجة الاضطرابات السلوكية والنفسية لدى الأطفال والطلبة الفلسطينيين جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعب الفلسطيني والدفاع عن حقهم في التعليم والصحة .

مطالبة المجتمع الدولي إلزام إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) وقف انتهاكها لحقوق الشعب الفلسطيني على أرضه الفلسطينية المحتلة، والحقوق الصحية والتعليمية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الإسرائيلي، بما فيها الحرمان من استكمال تعليمهم، ومعاملتهم وفقاً للقوانين والأعراف والقرارات الدولية ذات العلاقة.

ب- التعليم العالي :

تقديم الشكر والتقدير للدول والمؤسسات والصناديق العربية التي تساهم في تقديم تسهيلات بشأن الرسوم الجامعية للطلبة الفلسطينيين، وتقديم المساعدة الطارئة لهم، ودعوة الجامعات العربية الرسمية والخاصة، والمنظمات العربية والإسلامية ذات العلاقة إلى تقديم مزيد من المنح الجامعية للطلبة من أبناء الشعب الفلسطيني .

مواصلة دعوة الدول والجامعات والمنظمات العربية والإسلامية توفير منح دراسية جامعية ودراسات عليا خاصة بالمحررين من الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب من سجون الاحتلال الإسرائيلي.

دعوة اتحاد الجامعات العربية لمواصلة جهوده البناءة في توفير المنح والمقاعد الدراسية لأبناء دولة فلسطين وخاصة في مجال الدراسات العليا والبحث العلمي وعمله المتواصل لتشجيع التوأمة بين الجامعات الفلسطينية والعربية، كما يجدد المجلس تأكيده على أهمية مشاركة ممثل عن اتحاد الجامعات العربية في اجتماعاته لما يمثله ذلك من أهمية في دعم العملية التعليمية لأبناء فلسطين.

دعوة اتحاد جامعات العالم الإسلامي توفير المنح والمقاعد الدراسية لأبناء دولة فلسطين وخاصة في مجال الدراسات العليا والبحث العلمي.

2- العملية التربوية التعليمية التعلمية في مدينة القدس المحتلة والإجراءات التهويدية بحقها والممارسات العدوانية ضدها:

استمرار دعوة المنظمات العربية والإسلامية والبنك الإسلامي للتنمية وصناديق التمويل العربية لإنشاء صندوق خاص بدعم التعليم في القدس المحتلة لتوفير الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات الماسة للعملية التربوية والتعليمية فيها والتصدي لعملية تهويدها، والتنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي في دولة فلسطين لتنفيذ المشاريع المدرجة ضمن خطة الوزارة بهذا الشأن.

دعوة الدول العربية تبني برامج ومشاريع ريادية لدعم العملية التعليمية التعلمية في مدينة القدس المحتلة على غرار مبادرة "مدرستي فلسطين" التي أطلقتها جلالة الملكة رانيا العبد الله.

دعوة المنظمات الدولية ذات العلاقة بالتعليم التنسيق مع وزارة التربية والتعليم العالي لتنفيذ المشروعات الخاصة بتلبية احتياجات قطاع التعليم في مدينة القدس المحتلة، ومطالبتها العمل مع كافة المنظمات الدولية ذات العلاقة بحقوق الإنسان الضغط على

إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) لوقف انتهاكاتها الخطيرة للعملية التعليمية في المدينة المحتلة وتنفيذها لما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكافة الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة خاصة اتفاقية جنيف الرابعة لضمان حق التعليم للطلبة المقدسيين في مدينتهم القدس المحتلة.

استمرار دعوة المنظمات العربية والإسلامية والدولية مواصلة بذل جهودها لدعم المؤسسات التعليمية في القدس المحتلة بمختلف الأشكال لمواجهة العقبات والعوائق التي تضعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وتوفير الأموال اللازمة لمبانٍ مدرسية جديدة تنفيذاً لخطط وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية بهذا الشأن، ومواجهة المحاولات الإسرائيلية الرامية لتهويد مدينة القدس المحتلة وتغيير المنهاج العربي الفلسطيني فيها.

دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم استمرار دعمها للبرامج والمشروعات الخاصة بالمؤسسات التربوية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، والتنويه بانجازاتها في المحافظة على التراث الثقافي والإنساني الفلسطيني وخاصة في مدينة القدس المحتلة، والتأكيد على أهمية مشاركة المنظمة في أعمال المجلس.

دعوة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة مواصلة جهودها البناءة في تقديم الدعم المتواصل للمؤسسات التربوية والتعليمية والثقافية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة مدينة القدس المحتلة.

3- جدار الفصل العنصري وتأثيراته الخطيرة على العملية التربوية في الأراضي الفلسطينية المحتلة :

استمرار دعوة الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية مواصلة فضح الأخطار الناجمة عن إقامة جدار الفصل العنصري على الأراضي الفلسطينية المحتلة وتأثيره المدمر على مختلف مناحي الحياة اليومية لأبناء الشعب الفلسطيني وخاصة العملية التعليمية التعلمية، والمطالبة بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم د أ ط /15/10 تاريخ 2004/7/20م والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في لاهاي الخاص بجدار الفصل العنصري الصادر في 2004/7/9م.

مواصلة دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للاستمرار في مخاطبة كافة الدول العربية والمنظمات العربية والإسلامية لتقديم الدعم اللازم لوزارة التربية والتعليم العالي الفلسطينية لمواجهة آثار جدار الفصل العنصري والمناطق المحاذية له على العملية

التربوية، ودعم إنشاء مدارس جديدة وتوسعة المدارس القائمة .

اشاد المجتمعون بجهود المعلمين والطلبة وأولياء أمورهم وحركات التضامن الدولي في مواجهة إجراءات سلطات الاحتلال الإسرائيلي في المدارس القريبة من الجدار أو المحاصرة بالحواجز العسكرية الهادفة إلى حرمان الطلبة الفلسطينيين من حقهم في التعليم.

4- العملية التعليمية والتربوية لأبناء فلسطين في الدول العربية :

توجيه الشكر للدول العربية التي تعامل أبناء فلسطين في مجال التعليم معاملة أبنائها، ودعوة الدول العربية الأخرى لمعاملتهم نفس المعاملة في المجال التعليمي والتربوي .

دعوة الدول العربية إلى زيادة عدد المنح المخصصة لأبناء فلسطين في جامعاتها ومعاهدها ومراكزها المهنية والتقنية وزيادة حصة ابناء القدس في هذه المنح.

الاستمرار في مطالبة منظمة اليونيسف زيادة الدعم والمساندة لرياض الأطفال في مناطق عمليات وكالة الغوث الدولية (الاونروا) الخمس والعمل على زيادة عددها بالتنسيق مع الجهات المختصة في الدول العربية المضيفة والاونروا.

التأكيد على ضرورة مواصلة المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته تجاه اللاجئين الفلسطينيين حتى حل قضيتهم وفق ما نص عليه قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (194) لعام 1948، ودعوة الأمم المتحدة والدول المانحة دعم تمويل الموازنة العامة للأونروا والتعبير عن القلق العميق بشأن الأزمة المالية التي تعانيها موازنة وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وآثارها السلبية على كافة خدماتها الأساسية المقدمة للاجئين الفلسطينيين وخاصة الخدمات التعليمية في مناطق عملياتها الخمس .

مواصلة التأكيد على أهمية الاجتماع المشترك بين مجلس الشؤون التربوية والمسؤولين عن البرامج التعليمية في وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وضرورة استمراره نظراً لأهميته ونتائج أعماله.

5- ما يستجد من أعمال :

(1) يؤكد المجلس على رفض وإدانة قرار الولايات المتحدة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارتها إليها واعتباره قراراً باطلاً وخرقاً خطيراً لقرارات الشرعية الدولية والذي رافقه زيادة في التصعيد الإسرائيلي تجاه العملية التعليمية في المدينة المقدسة، وعليه أوصى المجلس بضرورة تعزيز صمود أهل القدس وحماية وصون العملية التعليمية فيها .

(2) حذر المجلس من آثار الأزمة المالية غير المسبوقة التي تواجهها الاونروا وخصوصاً ما يهدد البرنامج التعليمي الأمر الذي يتطلب تدخلاً عاجلاً من المجتمع الدولي خاصة الدول المانحة للحيلولة دون إيقاف البرنامج التعليمي وحرمان أكثر من نصف مليون طالب فلسطيني لاجئ من حقهم في التعليم وما يترتب على ذلك من نتائج كارثية خطيرة على استقرار مجتمع اللاجئين الفلسطينيين .

(3) عبر المجلس عن إدانته للجرائم الإسرائيلية بحق مسيرات العودة السلمية والتي أدت إلى استشهاد العديد من الطلبة والمعلمين وأسفرت عن جرح المئات منهم وبعضهم ممن يدرسون ويعملون في مدارس الاونروا المشمولين بالحماية الدولية .

6- تقرير لجنة البرامج التعليمية الموجهة إلى الطلبة العرب في الأراضي العربية المحتلة دورة (97) :

اطلع المجلس على تقرير اللجنة واعتمد ما جاء فيه من توصيات.

الـدورة (79)

لمجلـس الشؤون التربويــة لأبنــاء فـلسطيــن

2018/10/31

التوصيات:

1- أقـر المجتمعـون مـا جـاء فـي توصـيات الاجتمـاع المشـترك الثـامن والعشـرين بـين مسـؤولي التعلـيم فـي الأونـروا ومجلـس الشـؤون التربويـة دورة (79) الـذي عقـد فـي مقـر الأمانـة العامـة بالقـاهرة فـي الفتـرة مـن 28-2018/10/30 ومنهـا مـا تـم التأكيـد عليـه لـدعم تمويـل الأونـروا والتحـرك علـى المسـتوى الـدولي لتـوفير الـدعم المـالي متوسـط وطويـل الأجـل والقابـل للتنبـؤ بـه بمـا يخـدم عمليـة تخطـيط بـرامج الوكالـة حتـى تسـتمر الاونـروا وفـق ولايتهـا ومسـؤوليتها بموجـب قـرار إنشـائها رقـم 302 لعـام 1949 فـي تقـديم وتحسـين مسـتوى جميـع خـدماتها الأساسـية وتنفيـذ مشـاريعها والاسـتجابة لنـداءاتها الطارئـة والتـي تسـاعد جميعهـا اللاجئـين الفلسـطينيين فـي منـاطق عملياتهـا ومنهـا التعليمية والصحية وخاصة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

2- ونظـراً لظـرف اسـتثنائي فقـد تقـرر عقـد الـدورة (98) للجنـة البـرامج التعليميـة الموجهـة للطلبـة العـرب فـي الأراضـي العربيـة المحتلـة خـلال الفتـرة مـن 18 -2018/11/22 بمقـر الأمانـة العامـة بالقـاهرة وسـوف يـتم موافـاة السـادة رؤسـاء وفـود مجلـس الشـؤون التربوية بالتقرير الصادر عن اللجنة للمصادقة عليه.

ما يستجد من اعمال

- طالـب المجلـس تـدخل الهيئـات الدوليـة المعنيـة لوقـف الاجـراءات التعسـفية للاحـتلال الإسـرائيلي التـي تسـتهدف العمليـة التربويـة وكافـة مؤسسـاتها فـي مدينـة القـدس المحتلـة وفـي مقـدمتها محاولـة تطبيـق المنهـاج الإسـرائيلي علـى الطلبـة العـرب فـي المـدارس العربيـة فـي المدينـة المقدسـة والتـي لـم تقـف عنـد هـذا الحـد بـل جـاء اعـلان رئـيس بلديـة الاحـتلال وضـع خطة لتصفية مؤسسات الاونروا بالقدس وخاصة المؤسسات التعليمية.
- يـدعو المجلـس رئاسـة الاونـروا إعـادة النظـر فـي الاجـراءات الاسـتثنائية والتقشـفية التـي اتخـذتها تجـاه برنـامج التربيـة والتعلـيم خاصـة موضـوع إيقـاف التعينـات والاستعاضـة عنـه بنظام المياومة المقنن .

- يدعو المجلس الجهات المانحة إلى مواصلة دعم الاونروا ومنها برنامج التربية والتعليم لضمان استمراريته بما يكفل تطبيق برنامجها الاصلاحي الشامل والذي من المفترض أن ينعكس على أداء الوكالة ليشعر اللاجئون في الدول العربية المضيفة بآثار هذه العملية وانسجامها مع أهداف الوكالة التي انشئت من أجلها ولاقت الاستحسان والدعم من المانحين .
- التأكيد على التنسيق بين الاونروا والدول المضيفة في كافة المجالات الخدمية لا سيما التعليم والذي كان له الأثر الإيجابي في الخدمة التعليمية المقدمة للاجئين رغم المصاعب المالية التي عانت منها موازنة الوكالة، وقدر المجلس تجاوب الاونروا وتنفيذها لبعض التوصيات الواردة في الاجتماع المشترك السابع والعشرين والذي عقد بمقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 18- 2017/11/23.
- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) لدعم قطاع التربية والتعليم بدولة فلسطين بما يضمه من أساتذة وطلاب ومواد تعليمية ومنشآت عن طريق مشروعاتها وبرامجها واصداراتها المتنوعة .
- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الكسو) لدعم قطاع التعليم العالي بدولة فلسطين عن طريق مساعدة الباحثين الفلسطينيين الدارسين بمعهد البحوث والدراسات العربية التابع للمنظمة في جمهورية مصر العربية بهدف الحصول على شهادات (الدبلوم – الماجيستير – الدكتوراه) وذلك بتقديم التيسيرات والتسهيلات التي تمكنهم من الحصول على هذه الشهادات في ظل القيود والعراقيل التي يضعها أمامهم الاحتلال الإسرائيلي .
- دعوة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (اسيسكو) واتحاد جامعات العالم الإسلامي لدعم الطلاب الفلسطينيين الأشد فقراً داخل فلسطين وخارجها في الدول العربية المضيفة وتوجيه اسهامتها المادية وبرامجها وأنشطتها التعليمية في هذه الدول لصالح هؤلاء الطلاب .

تقديم التهنئة للأستاذ الدكتور عمر عزت سلامة بمناسبة انتخابه أميناً عاماً لاتحاد الجامعات العربية والتأكيد على أهمية حضور الاتحاد لكافة اجتماعات مجلس لشؤون التربوية لأبناء فلسطين بهدف تفعيل الدور الكبير المؤمل منه تجاه قضايا التعليم العالي في دولة فلسطين والدول العربية المضيفة.

توصيات الاجتماع المشترك الثامن والعشرون

مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين في دورته (79)

والمسؤولين عن شؤون التربية والتعليم

بوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين

في الشرق الأدنى (أونروا) 28-2018/10/30

التوصيات:

أقر المجتمعون التوصيات الآتية:

أولاً: **التعاون بين مجلس الشؤون التربوية والأونروا**:

1- التأكيد على أهمية استمرار التعاون والتنسيق بين مجلس الشؤون التربوية وإدارة الوكالة لتحسين الخدمات التعليمية وتذليل الصعوبات التي تعرقل هذه الخدمات، وكذا التأكيد على أهمية الاستمرار في عقد الاجتماع المشترك في أوقاته المحددة وضرورة حضور المسؤولين عن شؤون التربية والتعليم في الأونروا في مناطق عمليات الأونروا الخمس وتمثيل عالي المستوى لدائرة التربية والتعليم في الرئاسة العامة لما يحققه ذلك من فوائد جمة على صعيد عمل الأونروا وعلى صعيد العملية التربوية لأبناء اللاجئين الفلسطينيين.

2- التعبير عن شكر الدول العربية المضيفة للجهود التي تبذلها رئاسة دائرة التربية والتعليم في الرئاسة العامة للوكالة، وإدارات التربية والتعليم في مناطق عمليات الوكالة في مجال تأمين الخدمات التعليمية لأبناء اللاجئين الفلسطينيين .

3- التعبير عن شكر وتقدير ممثلي الوكالة للدول العربية المضيفة، ودولة فلسطين، وجامعة الدول العربية على الخدمات التي تقدمها للعملية التربوية بشكل خاص، وللخدمات في مناطق عمليات الوكالة الخمس بشكل عام.

ثانيا: **العملية التربوية في المؤسسات التعليمية التابعة للأونروا**:

اطلع مجلس الشؤون التربوية في الاجتماع المشترك الثامن والعشرين على تقرير رئاسة إدارة التعليم للأونروا في عمان وتقارير المسئولين عن شئون التربية والتعليم في الأونروا في مناطق عملياتها الخمس وناقش التحديات التي تواجهها في كافة الميادين، وما تضمنه تقرير مدير التعليم في قطاع غزة حول الصعوبات التي تواجهها العملية التعليمية التعلمية للطلبة اللاجئين الفلسطينيين في ظل الحصار الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة وتقارير كل من مدير التعليم في سوريا في ظل **الظروف الأمنية** فيها، ومدير التعليم في الضفة الغربية المحتلة وما تعانيه

العملية التعليمية التعلمية فيها جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة بإقامة الحواجز العسكرية والاستمرار في الاستيطان وجدار الفصل العنصري وعزل وتهويد مدينة القدس المحتلة، وتقرير مدير التعليم في منطقة لبنان وما تضمنه من معوقات تعترض التعليم فيها، ويطالب الدول المانحة والمنظمات العربية والدولية ذات العلاقة مواصلة دعم وتمويل موازنة وكالة الغوث الدولية وتلبية نداءاتها الطارئة لمساعدة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في كل من سوريا والضفة الغربية وقطاع غزة وعبر المجتمعون عن تقديرهم لإنجازات الأونروا التي تم تحقيقها منذ الاجتماع المشترك السابع والعشرين رغم الصعوبات التي تواجهها الوكالة وقلة الموارد، وخاصة في المجالات التالية:

1- **الخطة الاستراتيجية للإصلاح التربوي:**

أكد المجتمعون على:

(1) **أهمية استمرار الأونروا في متابعة وترسيخ برنامج إصلاح التعليم**، مع الاعتراف بأن الإصلاح هو استجابة للتحديات التي تواجهها. وشدد المجتمعون على أن جوهر الإصلاح وما يسعى إلى تحقيقه – جودة التعليم في بيئات تعلم آمنة ومواتية – يجب أن تظل محورية في برنامج التعليم. وشدد المجلس على ضرورة استمرار الإصلاح ومأسسة السياسات والممارسات كماً ونوعاً.

(2) التأكيد على استمرار صنع القرار اللازم من خلال مؤشرات كمية ونوعية متسقة، وجمع البيانات في الوقت المناسب.

(3) العمل على تقديم الدعم النفسي والاجتماعي وحماية الطفل لأجل حماية وأمن وسلامة الطلبة.

(4) الحاجة إلى التعليم ليكون محور أي استجابة لحالات الطوارئ داخل الوكالة مع الاعتراف بأن التعليم هو حق أساسي لجميع الأطفال.

كما اطلع المجتمعون على عدد من الخطوات التي نفذتها الميادين في اطار هذه الخطة والتي شملت المحاور التطويرية التالية:

- تطوير المعلمين وتمكين الادارات المدرسية
- تطوير المنهاج وتقويم الطلبة
- التعليم الجامع
- التدريب المهني والتقني

- قاعدة البيانات التربوية وتكنولوجيا المعلومات
- البحث التربوي
- الحوكمة والأطر المرجعية
- التخطيط الاستراتيجي والمشاريع

انجازات أخرى:

- البيئة التربوية الامنة والحافزة.
- اختبارات مراقبة التحصيل وبرامج المعالجة الخاصة بالطلبة ضعيفي التحصيل.
- برنامج تعليم حقوق الإنسان.
- تلبية الاحتياجات التربوية للطلبة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- استمرار تقديم الخدمات الإرشادية والنفس اجتماعية للطلبة اللاجئين، وأيضاً للعاملين في الأونروا في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة جراء معاناتهم من الشعور بالخوف والإحباط في ظل استمرار الحصار الإسرائيلي المتواصل واستهدافه المباشر للطلبة والمدرسين الفلسطينيين وأيضاً ميدان سوريا في ظل **الظروف الأمنية** فيها.
- المكتبة الإلكترونية.

2- <u>الأبنية المدرسية:</u>

عبر المجتمعون عن قلقهم لعدم كفاية الأبنية المدرسية للأعداد المتزايدة للطلاب في بعض الدول المضيفة، وعدم مناسبة بعضها في دول أخرى، ويطالبون الوكالة ومجلس الشؤون التربوية الاستمرار في جهودهما لتحقيق ما يلي:

- ينظر المجلس ببالغ القلق إلى ما آلت إليه بعض الأبنية المدرسية في بعض مناطق عمليات الوكالة وعليه يطالب المجلس الأونروا أن تضع على سلم أولوياتها خطة لإنشاء أبنية مدرسية بدل الأبنية المستأجرة والقديمة غير الصالحة للعملية التربوية والتخلص من نظام الفترتين لما في ذلك من أهمية قصوى في انجاح خطة الاصلاح التربوي. وستعمل الدول المضيفة بالمساعدة في توفير قطع الأراضي اللازمة لهذه الغاية، وتوجيه الشكر للمملكة الأردنية الهاشمية على توفير قطع أراضي مناسبة لإنشاء مدارس للأونروا عليها.
- العمل على صيانة الأبنية المدرسية القائمة صيانة شاملة إذ أن بعض الأبنية المدرسية القائمة أصبحت بحالة فنية غير سليمة وتهدد سلامة الطلبة.
- الاستمرار في توفير الغرف الصفية والغرف المتخصصة والمرافق الضرورية لتنفيذ البرامج

التربوية المطبقة في الدول العربية المضيفة في جميع المدارس

- الاستمرار في تطوير وتحديث المعدات والأجهزة الخاصة بورشات العمل في مراكز التدريب المهني والتقني.
- أكد المجتمعون على ضرورة وضع خطة بين الاونروا والدول المانحة لإضافة أبنية مدرسية في قطاع غزة لاستيعاب الزيادة المضطردة لأعداد الطلاب من أجل ضمان مقعد تعليمي لكل طفل وتلبية حق الأطفال اللاجئين في التعليم .
- اطلع المجتمعون على الأوضاع الصعبة للأبنية المدرسية التابعة للاونروا في سوريا وطالبوا بإعادة ترميم هذه المباني لتوفير بيئة مدرسية ملائمة، **وعبر المجتمعون عن تقديرهم وشكرهم لوزارة التربية والتعليم السورية والهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب لجهودهم في توفير 48 مدرسة حكومية لاستخدام الاونروا لها كبديل مؤقت لحين تأهيل مدارس الأونروا.**

3- **<u>الكتب المدرسية والقرطاسية والتجهيزات التربوية:</u>**

- ضرورة تأمين الأموال اللازمة لتوفير الكتب المدرسية للطلبة في كافة مناطق عمليات الوكالة الخمس وعدم اتخاذ أي إجراء بإلغاء أو تقليص هذا البند.
- اطلع المجتمعون على إنجازات الوكالة في توفير مزيد من مصادر التعلم ويدعونها إلى الاستمرار في تفعيل قناة الأونروا الفضائية التعليمية وتوفير مصادر التعلم في المدارس المختلفة وتزويدها بالأدوات والمواد التعليمية كالمختبرات والمكتبات، وأجهزة الحاسوب، وأجهزة العرض الرأسي، وآلات النسخ، وأجهزة التلفزيون والفيديو...إلخ.
- التأكيد على إعادة توزيع القرطاسية والمواد التعليمية على جميع الطلبة في جميع مناطق عملياتها.

4- **<u>الأثاث المدرسي:</u>**

رغم التطور في تحديث أثاث المدارس من حيث استبدال الأثاث التالف في بعض مناطق عملياتها، فإن المجتمعين إذ يثمنون هذا الجهد يناشدون وكالة الغوث الاستمرار في بذل كل ما تستطيع لتوفير المال اللازم لاستبدال الأثاث غير الصالح وإكمال النقص في الأثاث في مناطق عملياتها الخمس، كما يعبر المجتمعون عن قلقهم البالغ حول احتمال عدم قدرة الأونروا على توفير الأثاث اللازم نتيجة للأزمة المالية، وعدم سماح سلطات الاحتلال الإسرائيلي بدخول بعض المواد وقطع الغيار التبديلية للأثاث المدرسي إلى قطاع غزة .

5- **الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات:**

- اطلع المجتمعون على التطوير الذي قامت وكالة الغوث الدولية بإنجازه منذ الاجتماع المشترك **السابع** والعشرين في مجال إنشاء مختبرات الحاسوب في مدارسها وربط المدارس بشبكة الانترنت، وفي هذا السياق ثمن المجتمعون الدعم المقدم من الدول المانحة للأونروا في هذا المجال.
- يطالب المجتمعون وكالة الغوث الدولية الاستمرار في بذل كافة الجهود في تطوير مجال تكنولوجيا المعلومات والتواصل في ذلك وتعميمها على كافة مدارسها في مناطق عملياتها.

6- **المنح الدراسية:**

- تقدير جهود الوكالة لتأمين بعض المنح ودعوتها للاستمرار في توفير مصادر لتمويل مزيد من المنح الجامعية الأخرى لأبناء اللاجئين الفلسطينيين، ودعوة الأونروا أيضا إلى استحداث بند منح دراسية في موازنة البرنامج التعليمي للطلبة المتفوقين من أبناء اللاجئين الفلسطينيين والأشد فقرا.

7- **التدريب المهني:**

- يؤكد المجتمعون على أهمية برامج التدريب المهني التي تقدمها وكالة الغوث وما تقدمه من فرص عمل للاجئين الفلسطينيين، وأعربوا عن تقديرهم لإقرار الوكالة إستراتيجية التدريب التقني والمهني التي تم استكمالها واعتمادها من قبل إدارة الوكالة، ويثمنون مبادرة الوكالة في إدخال منحى التدريب المستند على الكفايات، ويطالب المجتمعون الوكالة الحفاظ على هذه البرامج وعدم تقليصها نتيجة للأزمة المالية التي تعانيها وإبقائها ضمن الموازنة العامة للأونروا، والاستمرار في زيادة عدد التخصصات وعدد المقاعد في مراكز التدريب المهني، تلبية لحاجة أبناء اللاجئين الفلسطينيين ومتطلبات سوق العمل، والطلب من الدول المانحة توفير الدعم المالي لتنفيذ هذه الإستراتيجية.
- ثمن المجتمعون حصول مركز سبلين للتدريب المهني التابع للأونروا في لبنان على اعتماد دورات تدريبية تتواءم مع مناهج وزارة التربية والتعليم العالي في لبنان، وتلبي احتياجات سوق العمل مما يتيح للخريجين فرص عمل افضل في المستقبل.

8- **التغذية في المدارس:**

- أكد المجتمعون على أهمية استئناف و دعم برنامج التغذية في مدارس الأونروا وخاصة في منطقتي عمليات قطاع غزة وسوريا لما فيه من فائدة كبيرة تعود على الطلبة من الناحيتين الصحية والتعليمية.

9- تحصيل الطلبة:

- اطلع المجتمعون على نتائج تحصيل طلبة وكالة الغوث الدولية في الاختبارات الوطنية والدولية في مناطق عملياتها الخمس والتي تظهر تحسن في التحصيل المدرسي النوعي للطلبة في مدارس الوكالة نتيجة تطبيق الأونروا للخطط العلاجية ذات العلاقة. ويؤكد المجتمعون على ضرورة استمرار وكالة الغوث في تطبيق هذه الخطط العلاجية **وتأمين مصادر** تمويلها للوصول إلى المستوى التحصيلي المطلوب وفق المعايير الدولية.

ثالثاً : **مدارس ومؤسسات الوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة**:

أكد المجتمعون استمرار قلقهم البالغ للآثار السلبية الخطيرة الناتجة عن مواصلة بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، وتداعيات الحصار الخانق على قطاع غزة على الخدمات المقدمة من قبل الأونروا، وما يشهده القطاع من استمرار تداعيات العدوان الوحشي الإسرائيلي عام 2014 وتأثيرها على تقديم الخدمات التعليمية اللازمة للطلبة اللاجئين الفلسطينيين، ولهذا يطالب المجتمعون وكالة الغوث الدولية بما يلي:-

1- دعوة المجتمع الدولي لتقديم الدعم المالي اللازم لإعادة اعمار قطاع غزة وتأهيل المدارس والمؤسسات التعليمية ومنها مدارس الاونروا، والضغط على إسرائيل لرفع الحصار الخانق عن القطاع والسماح للأونروا بإدخال المواد اللازمة لبناء مدارس ومؤسسات تربوية جديدة، وتوفير المواد والتجهيزات التعليمية اللازمة للطلبة في قطاع غزة المحاصر.

2- الاستمرار في مناشدة المجتمع الدولي المساعدة في إزالة المعوقات التي سببها جدار الفصل العنصري والحواجز العسكرية التي تقطع أوصال الضفة الغربية.

3- دعوة المجتمع الدولي للضغط على إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) لتأمين حق التنقل للعاملين بالأونروا من قطاع غزة إلى الضفة الغربية في الوقت المناسب دون تعطيل أو تأخير.

4- إدخال الصف العاشر في مدارس وكالة الغوث الدولية (الأونروا) في الضفة الغربية وقطاع غزة تنفيذًا للاتفاق القائم بين الوكالة والدول العربية المضيفة.

5- دعوة وكالة الغوث الدولية إلى الاستمرار في توفير الحماية اللازمة للطلبة الفلسطينيين وأيضاً العاملين في المدارس والمؤسسات التعليمية التابعة للوكالة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

رابعاً : **استمرار العجز الخطير في الموازنة العامة للوكالة**:

يعبر **المجتمعون عن** تقديرهم للجهود التي يبذلها المفوض العام السيد/ بيير كرينبول، وإدارات الوكالة في مناطق عمليات الأونروا الخمس وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة في تقديم

الخدمات لأبناء الشعب الفلسطيني الذين يتعرضون للعدوان الإرهابي الإسرائيلي المتواصل، والتأكيد الدائم على استمرار تقديم خدمات الوكالة في مناطق عملياتها الخمس حتى إيجاد الحل العادل لقضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وخاصة القرار 194.

وبعد أن **تدارسوا** مشكلة استمرار العجز المالي الخطير الذي تعاني منه الوكالة والذي يهدد تهديداً كبيراً استمرارها في تقديم خدماتها الأساسية للاجئين، وعلى رأسها برنامج التعليم، وإذ يعبر المجتمعون عن قلقهم البالغ إزاء خطورة العجز المالي المتزايد – يتوجهون إلى مؤتمر المشرفين على شئون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة لاتخاذ ما يلي:

1- دعوة وكالة الغوث الدولية **للاستمرار في** تكثيف جهودها في حث الدول المانحة على تسديد التزاماتها في المواعيد المحددة، وإمكانية التمويل طويل الأمد لبرامج الوكالة وزيادة مساهماتها بما يتناسب مع الزيادة في حجم الخدمات المطلوبة ومواصلة العمل على توسيع قاعدة المتبرعين من الدول والمنظمات المختلفة وزيادة موازنة البرامج التعليمية في الدول العربية المضيفة، وعدم إلقاء أية أعباء إضافية على مجتمع اللاجئين والدول العربية المضيفة حتى تتمكن الوكالة من تأدية خدماتها على أفضل وجه، وتنفيذ خطتها، خاصة البنية التحتية للخدمات التربوية والتعليمية، وفي مقدمتها بناء المدارس.

2- دعوة وكالة الغوث الدولية **لعدم** تحميل الطلاب اللاجئين أية رسوم أو مبالغ مالية تستوفى منهم لسد العجز المالي الذي تعاني منه بهدف سد النقص في تمويل خدماتها الأساسية ومنها التعليم.

3- يعبر المجتمعون عن تخوفهم من التداعيات السلبية **لاستمرار** الإجراءات التقشفية في برنامج التعليم التي اعتمدتها الاونروا نتيجة للأزمة المالية التي تواجهها وانعكاسات ذلك على نتائج تحصيل الطلاب والعملية التربوية في مدارس الاونروا .

خامساً: العملية التعليمية في مدينة القدس المحتلة:

- يعبر المجتمعون عن القلق الشديد من استمرار تردي الأوضاع التعليمية في مدينة القدس المحتلة وما يتضمنه من مخاطر جسيمة وعملية تدمير ممنهجة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، ويحثون جميع المؤسسات العربية والاسلامية والدولية لتقديم الدعم اللازم للمؤسسات التربوية في القدس المحتلة وحث الأطراف الموقعة على اتفاقية جنيف الرابعة ان يتحملوا مسؤولياتهم بالضغط على دولة الاحتلال لوقف كافة الانتهاكات تجاه العملية التعليمية التعلمية في القدس، لاسيما بعد **الاستهداف الأخير لعمل الاونروا بكافة منشأتها ونشاطاتها في القدس المحتلة .**

سادساً : **ما يستجد من أعمال** :

- عبر المجتمعون عن رفضهم لاعلان بلدية الاحتلال بالقدس عن وضع خطة للتخلص من مؤسسات الاونروا بما فيها المؤسسات التعليمية في المدينة المحتلة وأكدوا أن الاونروا تدير عملياتها بالتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف التي لا تزال سارية وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة، وأكدوا على مواصلة دعم موقف الاونروا وتمسكها بالتفويض الممنوح لها من الأمم المتحدة للقيام بمهامها في القدس المحتلة .
- عبر المجتمعون عن شكرهم للاونروا ومفوضها العام وفريقها على شجاعتهم في عدم خذلان أكثر من نصف مليون طالب وطالبة باتخاذ قرار فتح المدارس وكلية العلوم التربوية ومراكز التدريب المهني في موعدها برغم الأزمة المالية التي تعاني منها الوكالة والتمسك بالتفويض الممنوح لها في الاصرار على تقديم خدماتها في مناطق عملياتها الخمس .
- نتيجة للتمثيل النسبي للحضور من طرف الاونروا في هذا الاجتماع، طالب المجتمعون معالي السيد الأمين العام لجامعة الدول العربية بتوجيه رسالة إلى السيد المفوض العام للاونروا بشأن تمثيل الاونروا بوفد كامل يضم رئاسة دائرة التعليم بالاونروا ومدراء التعليم في مناطق العمليات الخمس في الاجتماع المشترك مع مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين في دوراته المقبلة، وألا تؤثر الأزمة المالية على هذا التمثيل خاصة في ظل أهمية هذا الاجتماع كأحد قنوات التواصل الفعال بين جامعة الدول العربية والاونروا .
- أكد المجتمعون على أهمية استمرار سير العمل في كلية العلوم التربوية في منطقة عمليات الأردن وزيادة عدد المقبولين في الكلية والتوسع في فتح تخصصات جديدة وعدم التوسع في القبول بالنظام الموازي على حساب القبول بالنظام العادي وما يتناسب مع المستجدات التربوية وحاجة المجتمع وسوق العمل .
- أوصى المجتمعون بمشاركة المسؤولين على قناة الاونروا الفضائية في الاجتماعات القادمة للجنة البرامج التعليمية الموجهة للطلبة العرب في الأراضي العربية المحتلة وذلك لما فيه من إثراء لعمل اللجنة .
- طالب المجتمعون الجهات المعنية بجمهورية مصر العربية باستثناء قناة الاونروا الفضائية من الرسوم المفروضة للبث على القمر الفضائي (النايل سات) وذلك دعماً للاجئين الفلسطينيين.

توصيـــات الدورة (99)

لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

2018/1/24-22

- التوصيات:

أولا : قضية القدس:

ناقشت الوفود المشاركة في تقاريرها **قرار الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها، وقرار الكنيست الإسرائيلي المعنون "قانون أساس القدس عاصمة إسرائيل" والذي يحول دون إجراء اي استفتاء للرأي العام الإسرائيلي لتقسيم القدس ويشترط موافقة 80 عضو كنيست على أي قرار للانسحاب من الشطر الشرقي للقدس المحتلة ويدعو لاستمرار القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وكذلك شروع سلطات الاحتلال الإسرائيلي في بناء 300 ألف وحدة استيطانية في مدينة القدس المحتلة**، وتصعيد إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) بشكل غير مسبوق انتهاكاتها لمدينة القدس المحتلة لأهلها وأرضها ومقدساتها لتجسيد التهويد على أرض الواقع، ومحاولاتها تقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً، والاقتحامات اليومية للمتطرفين من الساسة والحاخامات والمستوطنين لساحاته ومواصلة انتهاك حرمته، واستمرارها في الحفريات والأنفاق أسفله وحوله، وإغلاق المسجد الأقصى أمام المصلين وإخلائه ومصادرة مفاتيحه والعبث بمحتوياته ومنع إقامة الصلوات ورفع الآذان فيه وتركيب بوابات الكترونية وكاميرات مراقبة للتحكم في دخول المصلين إليه بهدف تغيير الوضع القائم، كما ناقش المجتمعون مشروع القرار الذي تتم مناقشته في الكنيست الإسرائيلي والذي يحول دون إجراء اي استفتاء للرأي العام الإسرائيلي لتقسيم القدس ويشترط موافقة 80 عضو كنيست على أي قرار للانسحاب من الشطر الشرقي للقدس المحتلة ويدعو لاستمرار القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية، كما رحب المجتمعون بقرار لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو الصادر في 2017/7/4 والذي أكد على عدم شرعية الاجراءات والانتهاكات التي تقوم بها إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) بالقدس الشرقية المحتلة واعتبارها باطلة ومنعدمة الأثر القانوني وفقاً للقانون الدولي، واستنكر المجتمعون التهجير القسري لأهل المدينة من المقدسيين وسن قوانين عنصرية لتهويد المدينة واتخاذ خطوات تهويدية متسارعة لتنفيذ ما يسمى الخطة الهيكلية التنظيمية للقدس 2000–2020، التي تنتهك كافة القوانين والقرارات الدولية واتفاقية جنيف لعام 1949 ذات العلاقة، كما أدان المؤتمر تسارع وتيرة الاستيطان في البلدة القديمة وفي

كافة أرجاء مدينة القدس ومحيطها لفرض أمر واقع استيطاني على الأرض، وذلك تنفيذاً لما يسمى "توحيد المدينة" لعزلها جغرافياً عن محيطها الفلسطيني ومحاصرتها بجدار الفصل العنصري بما يسمى "غلاف القدس" والمصادقة على قرارات عنصرية تمس بالمواطنة الفلسطينية في القدس وتهدد وجودها بما يؤدي إلى اكتمال تهويد المدينة المحتلة.

وإذ يؤكد المؤتمر مجدداً على:

- التمسك بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، وعاصمتها القدس، وعلى عروبة مدينة القدس، وعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى ضمها وتهويدها وتغيير طبيعتها الجغرافية والديمغرافية، وإدانة ورفض كافة البرامج والخطط الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى تكريس إعلانها عاصمة لدولة إسرائيل، ودعوة المجتمع الدولي إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بأن القدس هي أرض محتلة وأي إجراءات بها هي لاغية وباطلة ولا يعتد بها.
- **رفض وإدانة قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها .**

يوصي بما يلي:

1- توجيه التحية والتقدير لأهل مدينة القدس المحتلة على تصديهم الباسل **لقرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها** وللهجمة الإسرائيلية التهويدية الشرسة على مدينتهم ومقدساتهم وصمودهم في مدينتهم المحتلة وسقوط العديد من الشهداء خلال مواجهاتهم مع قوات الاحتلال والمتطرفين لحماية مدينتهم ومقدساتهم الإسلامية والمسيحية.

2- رفض وإدانة كافة محاولات اسرائيل فرض سيطرتها على القدس المحتلة ومقدساتها ومحاولة بسط السيادة على المسجد الاقصى المبارك بما يمس وصاية المملكة الاردنية الهاشمية عليه وعلى الاماكن المقدسة فيها، ورفض كل الإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال لتغيير واقع الحرم القدسي الشريف من الاغلاق أمام المصلين **ومنع استمرار أعمال الصيانة فيه**، ومنع الآذان ووضع البوابات الالكترونية وكاميرات المراقبة بهدف تغيير الواقع القانوني والتاريخي القائم فيه، ودعم الجهود الأردنية والفلسطينية والعربية التي من شأنها الحفاظ على واقعه القانوني والتاريخي ومطالبة

المجتمع الدولي إلزام سلطات الاحتلال **بالحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي فيه،** وتنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة .

3- الإدانة الشديدة لأي اجتماع أو نشاط يعقد في مدينة القدس المحتلة ينتهك قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالمدينة باعتبارها أرضاً فلسطينية محتلة.

4- إدانة القوانين العنصرية الإسرائيلية الهادفة لتمزيق شمل العائلات المقدسية، وطرد المقدسيين من مدينتهم (القدس المحتلة)، واستيلاء إسرائيل على العقارات المقدسية في البلدة القديمة ومواصلتها إجراءات تهجيرهم وهدم منازلهم، واستمرار التصدي لأي محاولات إسرائيلية للاستيلاء على هذه الممتلكات والطلب من المؤسسات ذات الصلة بتحمل مسئولياتها لوقف هذه الانتهاكات باعتبارها تطهيراً عرقياً يحرمه القانون الدولي.

5- دعوة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن الدولي المسؤول عن الأمن والسلم الدوليين لتحمل المسؤولية في الحفاظ على المسجد الأقصى وحمايته من التهديدات الإسرائيلية، وحماية كافة المقدسات والأوقاف الإسلامية والمسيحية.

6- إدانة "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال) محاولاتها تزوير تاريخ القدس والسطو على معالمها التاريخية من خلال إقامة حدائق توراتية وزراعة قبور وهمية يهودية وبناء كنس على أنقاض مباني الأوقاف الإسلامية في محيط الحرم القدسي الشريف وإزالة المقبرة الإسلامية (مأمن الله) وإقامة متحف التسامح على أنقاضها ودعوة منظمات اليونسكو والأليكسو والاسيسكو توحيد الجهود للتصدي للمخططات الإسرائيلية لتهويد أسماء المواقع الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة وتسجيلها كمواقع إسرائيلية.

7- استمرار دعوة العواصم العربية **والإسلامية** الموقعة على اتفاقيات التوأمة مع مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية تفعيل هذه الاتفاقيات ودعوة العواصم والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للتوأمة مع مدينة القدس المحتلة ومؤسساتها ذات الاختصاص، وذلك لضمان تقديم الدعم والمساعدة والمساندة لمدينة القدس وأهلها ومؤسساتها.

8- التأكيد على دعوة جميع منظمات المجتمع المدني تحمل مسئولياتها للتصدي لمخططات تهويد ومصادرة الأراضي وهدم البيوت ومصادرة الهويات للمقدسيين ودعم

صمود المدينة وأهلها.

9- التأكيد على أهمية دور مجالس سفراء الدول العربية والإسلامية في أماكن تواجدها لخدمة قضية القدس **وإيضاح الواقع القانوني للمدينة المقدسة وتعارض قرار الرئيس الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها مع قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة**، ودعوة هذه المجالس لتكثيف نشاطها وجهودها في منظمة اليونسكو والأمم المتحدة لدعم جهود المحافظة على مدينة القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

10- إدانة استمرار اسرائيل اغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة ودعوة المجتمع الدولي دعم ومساندة جهود دولة فلسطين لاعادة فتح هذه المؤسسات.

11- دعوة الدول العربية لتفعيل قرارات القمم العربية وخاصة القرار رقم 677 الصادر عن قمة عمان بتاريخ 2017/3/29، لدعم صمود مدينة القدس وأهلها في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية التهويدية، والوفاء بالتزاماتها المالية من خلال الصناديق والآليات المعتمدة، **وأهمية ذلك خاصة بعد الممارسات الإسرائيلية المتزايدة في ظل القرار الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل .**

ثانياً : جدار الفصل العنصري:

ناقش المؤتمر مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلية تواصل بناء جدار الفصل العنصري في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة بالرغم من مرور عدة سنوات على صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم شرعية الجدار، وضرورة إزالته من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية باعتبارها جزءاً من الأراضي العربية المحتلة، الذي حول المدن والقرى الفلسطينية إلى جيوب معزولة عن بعضها البعض مما عرقل التواصل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومس بشكل مباشر الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، وكذلك مواصلة إسرائيل نهب الأحواض المائية الفلسطينية مستمرة في تحديها ومخالفتها لقوانين وقرارات الشرعية الدولية.

وفي ضوء ذلك يستمر المؤتمر في توجيه كل التحية والتقدير والاعتزاز لأهالي القرى الفلسطينية والمتضامنين معهم من أطراف ومؤسسات محلية ودولية في مقاومتهم لجدار الفصل العنصري، والاعتصام السلمي الأسبوعي لهم، والذي أدى إلى نتائج إيجابية وإدانة العدوان الوحشي الإسرائيلي على المعتصمين ضد هذا الجدار العنصري، والذي يؤدي إلى

استمرار سقوط الشهداء والجرحى منهم جراء هذا العدوان، ودعوة المنظمات الدولية التدخل الفوري لإجبار إسرائيل على وقف هذا العدوان الوحشي على الفلسطينيين في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد المؤتمر على:

1- استمرار دعوة الدول العربية والمنظمات العربية والإسلامية والدولية إلى حشد التأييد اللازم لتنفيذ ما ورد في الرأي الاستشاري الصادر عن محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن جدار الفصل العنصري وضرورة وقف بنائه وإزالته وتسجيل الأضرار الناجمة عنه والطلب من الدول كافة عدم تقديم أي مساعدة أو تعاون في بنائه، وتكثيف الحملات الإعلامية عبر الفضائيات العربية، خاصة الموجهة باللغة الإنجليزية حول أخطار الجدار وأهدافه السياسية الرامية لفرض حدود جديدة لإسرائيل من طرف واحد.

2- التأكيد على دعوة الدول العربية للاستمرار في تقديم الدعم لمكتب سجل الأمم المتحدة لتسجيل الأضرار الناشئة عن تشييد الجدار في الاراضي الفلسطينية المحتلة حتى يتمكن من انجاز مهامه .

3- دعوة المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في التصدي لأي عملية تهجير إسرائيلية جديدة لأبناء الشعب الفلسطيني تفرضها الضغوط المعيشية القاسية التي يعاني منها اللاجئون وغير اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة استمرار إقامتها جدار الفصل العنصري وممارساتها العدوانية الأخرى.

4- دعوة وكالة الغوث الدولية (الأونروا) والمنظمات الدولية ذات العلاقة وفي مقدمتها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (أوتشا) إلى الاستمرار في التعريف بأخطار إقامة هذا الجدار على اللاجئين الفلسطينيين، الذي يحرمهم من الوصول إلى منشآت الوكالة وخدماتها التعليمية والصحية والاجتماعية.

5- مواصلة عمل لجنة البرامج التعليمية الموجهة إلى الطلبة العرب في الأراضي العربية المحتلة في إعداد المواد الإعلامية حول الجدار بالتعاون مع دولة فلسطين والدول العربية المضيفة، واستمرار اعتبار يوم 7/9 من كل عام وهو تاريخ صدور الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول الجدار مناسبة لعرض تلك المواد الإعلامية.

ثالثًا : الاستيطان والهجرة:

استعرض المؤتمر **تصعيد سلطات الاحتلال الإسرائيلي لوتيرة الاستيطان بعد قرار الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل** ومواصلة مصادرة الأراضي وتجريف الزراعية منها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدم المنازل وتهجير المواطنين الفلسطينيين، لصالح توسيع مستوطناتها بما فيها القدس المحتلة وذلك لتغيير الأوضاع جغرافيًا وديمغرافيًا على الأرض وفرض سياسة الأمر الواقع ومحاولات شرعنة البؤر الاستيطانية واعتبار ذلك باطلاً ولا يعتد به وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 2334 بتاريخ 2016/12/23، واستعرض تصاعد العدوان اليومي للمستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم وحرق المساجد تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية.

وأكد المؤتمر على ما يلي:

1- رفض سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والتي تمثل انتهاكًا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، وما أكده الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في 9 يوليه 2004 بعدم قانونية الاستيطان والتأكيد على ضرورة التصدي لمحاولات الحكومة الإسرائيلية تنفيذ خطة الانطواء الخاصة بتجميع المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية المحتلة وضمها إلى "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال)، والتحذير من خطورة الهجمة الاستيطانية الشرسة التي تتعرض لها الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يهدد عملية السلام ويقوض حل الدولتين ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية .

2- مطالبة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن بذل جهوده لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لاسيما قراري مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 ورقم 497 لعام 1981 اللذين يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة واعتبار الإجراءات الإسرائيلية لشرعنة الاستيطان باطلة ولا يعتد بها وكذلك القرار رقم 2334 لعام 2016 ومطالبة سكرتير عام الأمم المتحدة متابعة تنفيذ هذا

القرار، ومطالبة الدول والمؤسسات التي تقدم دعما للاستيطان العمل على وقف هذا الدعم باعتباره خرقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة والتي تقوض عملية السلام.

3- إدانة الممارسات الاجرامية للمستوطنين ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة وخاصةً منظمة (تدفيع الثمن الإرهابية) والتي تقوم بمهاجمة القرى العربية، وتقوم بتعذيب وحرق الأطفال والعائلات الفلسطينية كما حدث مع عائلة الدوابشة والطفل أبو خضير وغيرهم، ودعوة المجتمع الدولي اعتبارها منظمة ارهابية والتعامل معها على هذا الاساس.

4- رفض أية محاولة من أي طرف أو جهة لاعتبار المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة أمرًا واقعًا في انتهاك صريح وواضح للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفي هذا المجال يؤكد المؤتمر على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة وحتى خطوط الرابع من حزيران 1967.

5- يثمن المجتمعون موقف الدول التي تحظر منتجات المستوطنات والجهات الدولية التي ترفض التعامل مع المؤسسات المقامة في المستوطنات الإسرائيلية خاصة الأندية الرياضية والجامعات، ودعوة باقي الحكومات والمنظمات الدولية لعدم التعامل مع المؤسسات التي تقام في المستوطنات .

6- إدانة مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي هدم القرى العربية في الجليل والنقب والخليل وفي قرى القدس المحتلة وغيرها من القرى الفلسطينية المستهدفة بعمليات تطهير وتدمير وترحيل قسري لأهلها ومطالبة المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات القانونية الدولية اللازمة لمعاقبة سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإلزامها بوقف هذه الانتهاكات المتواصلة.

7- إدانة الوجود الاستيطاني الإسرائيلي وتكثيف ذلك الاستيطان في الجولان السوري المحتل، والتأكيد على عروبة الجولان كجزء لا يتجزأ من الأراضي السورية.

8- رفض السياسات الإسرائيلية في مجال الهجرة لمخالفتها للشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وتحذير الدول التي تسهل هجرة اليهود من خطورة الهجرة اليهودية على السلام والاستقرار في المنطقة وعلى علاقتها ومصالحها مع الدول

العربية، والعمل على إبراز مدى عدوانية المواقف الإسرائيلية في هذا الخصوص.

9- إدانة الممارسات الإسرائيلية في استخدام الأراضي الفلسطينية المحتلة للتخلص من نفاياتها الصلبة والنفايات الخطرة والسامة والمواد المشعة الناتجة عن استخدام المستوطنات الإسرائيلية، لما يتركه ذلك من تأثيرات صحية وبيئية سلبية على أهالي الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة المنظمة الدولية للبيئة والهيئة الدولية للطاقة الذرية للتحقيق في هذه المخالفات والعمل على تلافي آثارها الخطيرة على الشعب الفلسطيني.

10- إدانة المنظمات الأمريكية والأوروبية التي تقدم الدعم والتمويل للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني التحرك على الساحة الدولية لكشفها وملاحقتها قضائياً لانتهاكها القانوني الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بإدانة الاستيطان.

11- رفض وإدانة المخططات الإسرائيلية الرامية لفصل منطقة الأغوار عن الأراضي الفلسطينية واستمرار سيطرتها على هذه المنطقة لما في ذلك من أبعاد خطرة على تحقيق التسوية القائمة على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

رابعًا: متابعة تطورات الانتفاضة ودعمها:

واستعرض المؤتمر وقائع الهبة الجماهيرية الفلسطينية في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ومواصلة "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال) عدوانها على أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتصعيدها ممارساتها العنصرية ضدهم من عمليات قتل ميدانية للأطفال والشباب والفتيات، وخاصة الهبة الجماهيرية الأخيرة التي أعقبت **قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها** حيث وجه المؤتمر تحية اعتزاز إلى الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة ونضاله وتضحياته وصموده في وجه الممارسات الوحشية التي تقوم بها إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال)، ويدعو المجتمع الدولي إلى إرغام إسرائيل على سحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان إلى خطوط الرابع من حزيران 1967، والجزء المحتل من الأراضي اللبنانية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على الأراضي

الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين طبقا لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية التي قامت على أساسها عملية السلام، وفي مقدمتها القرار 194 لعام 1948.

ويؤكد على ما يلي:

1- دعم الهبة الجماهيرية للشعب الفلسطيني في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ضد **قرار الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل** والعدوان الإسرائيلي وممارساته والتي استشهد فيها حتى الآن مئات الشهداء، والآلاف من الجرحى .

2- إدانة **قيام الكنيست الإسرائيلي بإصدار قانون يسمح لسلطات الاحتلال بإعدام الأسرى الفلسطينيين إضافة إلى قتل** الأطفال والشباب من كلا الجنسين، وممارسة الاعتقال والتعذيب بحقهم واصدار الأحكام المجحفة ضدهم، إضافة إلى سياسة هدم بيوت الشهداء واحتجاز جثامينهم وسرقة أعضائهم ومعاقبة ذويهم ودعوة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ذات العلاقة (اليونسيف ومجلس حقوق الإنسان) والأمم المتحدة بالتدخل العاجل لوقف هذه الجرائم الإسرائيلية .

3- مطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

4- إدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المياه الإقليمية لقطاع غزة واستهدافها للصيادين وسفنهم والمتضامنين معهم وتقليصها للمجال البحري لقطاع غزة من 20 ميل بحري وفقاً لما نصت عليه اتفاقيات أوسلو إلى 3 أميال بحرية، ومطالبة المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لرفع الحصار وفتح المعابر التجارية من وإلى قطاع غزة بشكل كامل، والسماح بإدخال مواد البناء اللازمة من المعابر التجارية لإعادة إعمار قطاع غزة إثر الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، وكذلك المواد الصناعية الخام وإعادة بناء المطار، وإنشاء ممر آمن بين قطاع غزة والضفة الغربية.

5- يعرب المؤتمر عن قلقه البالغ بسبب بطء عملية إعادة الاعمار في قطاع غزة بعد التدمير الذي تسبب به العدوان الإسرائيلي على القطاع ويدعو الدول المانحة إلى الوفاء بما التزمت به من تعهدات مالية خلال مؤتمر الاعمار الذي عقد بالقاهرة في 2014/10/12.

6- **إدانة قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال المئات من الشباب الفلسطينيين**

ودعوة الأمانة العامة ومجالس السفراء العرب وأجهزة الإعلام العربية إلى التحذير من خطورة الأوضاع المأساوية التي يعيشها المعتقلون والأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية في ظل ممارسات بشعة تتنافى مع كافة الشرائع والمواثيق الدولية والتي أدت إلى استشهاد البعض منهم.

7- توجيه تحيه اكبار إلى كافة الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الاسرائيلي وتحميل حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياتهم وادانة سياستها في تنفيذ الاعتقال الاداري للفلسطينيين ومطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية لممارسة الضغط على إسرائيل للإفراج عنهم.

8- دعوة البرلمان العربي واتحاد البرلمانات العربية **إلى الاستمرار في** التحرك على الساحة الاقليمية والدولية لفضح المخططات الاسرائيلية ضد ابناء الشعب الفلسطيني التي تنتهك كافة الشرائع والمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة.

9- دعوة الأمانة العامة لمتابعة مؤشرات التصويت على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي/الإسرائيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة وكافة الهيئات الدولية، والاتصال بالدول التي تتخذ مواقف سلبية في هذا الشأن لشرح وجهة النظر العربية ومحاولة تغيير مواقفها.

خامساً : اللاجئون الفلسطينيون:

بحث المؤتمر موضوع اللاجئين الفلسطينيين من جوانبه المختلفة، وأكد على رفضه المطلق لأي حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بمعزل عن القرار 194 لسنة 1948 الذي يضمن حق العودة والتعويض لكل اللاجئين الفلسطينيين، وضرورة التصدي لمطالبة إسرائيل وبعض الأطراف الدولية تعريف إسرائيل بالدولة اليهودية، وأكد المؤتمر على ما يلي:

1- استمرار التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والتعويض كحق متلازم للاجئين الفلسطينيين، ورفض محاولات التوطين بكافة أشكاله، والتحذير من عواقب بعض التصريحات والتحركات لبعض الأطراف الدولية الهادفة إلى إسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ودعوة الأمانة العامة والدول الأعضاء إلى مواصلة وتكثيف جهودها على الساحة الدولية، وفي الأمم المتحدة، لتأكيد هذا الحق وفقًا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة رقم 194 (1948)، ووفقًا

لمبادرة السلام العربية وتأكيد مسؤولية إسرائيل القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار قضية اللاجئين الفلسطينيين.

2- التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية وحلها يعتبر أساساً لتحقيق السلام العادل والشامل، ورفض التعرض لها أو معالجتها من أية جهة كانت بشكل منفصل ومخالف للقرار رقم 194 لعام 1948 .

3- رفض مطالبة إسرائيل وبعض الأطراف الدولية تعريف إسرائيل "أنها دولة يهودية"، والتي تستهدف من وراء ذلك إلغاء حق العودة والتطهير العرقي العنصري ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 والتصدي لكل هذه المطالبات.

4- يعبر المؤتمر عن رفضه محاولات وطروحات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) لشمول اللاجئين الفلسطينيين تحت مظلتها خاصة وأن اللاجئين الفلسطينيين يرفضون هذا الموقف، والتمسك بولاية وكالة الغوث الدولية التي أنشأت بقرار الجمعية العامة رقم 302 لعام 1949 خاصة بهم.

5- مواصلة إدانة المخططات الإسرائيلية الرامية إلى التدمير الوحشي لمخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعوة المجتمع الدولي للتدخل الفوري، وبذل أقصى الجهود لمعالجة آثار الكارثة الإنسانية في هذه المناطق.

6- استمرار دعوة الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين تزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بكل الدراسات والتقارير ذات العلاقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

7- يؤكد المؤتمر على ما ورد في بروتوكول الدار البيضاء الصادر بتاريخ 1965/9/11 الخاص بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية الشقيقة.

سادساً : نشاط وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وأوضاعها المالية:

بحث المؤتمر موضوع "نشاط الأونروا" من جوانبه المختلفة، وأكد على أهمية استمرار ولاية الأونروا وقيامها بالدور المنوط بها طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 عام 1949 والالتزام بمسؤوليتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين كعنوان للالتزام الدولي بقضيتهم حتى يتم حلها وفق قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار الدولي رقم 194 لعام 1948، وبحث المؤتمر النقص في موارد الأونروا المالية وخاصة العجز الدائم في موازنة الوكالة السنوية **الذي تفاقم بعد قرار الولايات المتحدة تقليص مساهماتها في ميزانية الوكالة** حيث بحث المجتمعون كافة التحديات التي تواجه

عمل وكالة الغوث الدولية، والسبل الكفيلة التي تساعد الوكالة في مواجهة هذه التحديات وأوصى بما يلي:

1- التأكيد على التفويض الممنوح للأونروا وفق قرار إنشائها (قرار الجمعية العامة رقم 302 لعام 1949) وعدم المساس به أو بولايتها ومسؤوليتها عن تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس وعدم تغيير أو نقل مسؤوليتها إلى أية جهة أخرى **خاصة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)**، والعمل على أن تبقى الأونروا ومرجعيتها القانونية الأمم المتحدة وكذلك التأكيد على ضرورة استمرار الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تقديم كافة خدماتها التعليمية والصحية والاجتماعية والإغاثية لكل اللاجئين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها دون أن يترتب على ذلك أية التزامات مالية على اللاجئين وحتى يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا وشاملا وفق ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة 194.

2- دعوة وكالة الغوث إلى مواصلة تنفيذ استراتيجية حشد الموارد بما يضمن تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لتأمين احتياجات وكالة الغوث الدولية التمويلية لتقوم بواجباتها بما يضمن تقديم أفضل الخدمات الأساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين كما جاء في قرار إنشائها .

3- مطالبة وكالة الغوث الدولية إيجاد الوسائل الكفيلة لتوسيع قاعدة الدول المانحة وزيادة الأموال الملتزم بها بما يتوافق مع احتياجات الوكالة، ودعوة الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية، ووفق الاتفاقيات المحددة لذلك، الاستمرار في زيادة دعمها للوكالة، والطلب من الوكالة استمرار التأكيد على التزام الدول المانحة بالتبرع الأساسي للوكالة كعنوان لالتزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في العودة والتعويض وفق قرار الأمم المتحدة 194 لعام 1948.

4- مطالبة وكالة الغوث الدولية إيضاح مفاهيم الحيادية وحدودها التي تطبقها على موظفيها بما يتفق مع الأنظمة الخاصة بهيئة الأمم المتحدة، وبما لا يسمح باستخدام هذه المفاهيم لمنع حرية التعبير المسؤول وذلك حفاظاً على أداء الوكالة لمهامها .

5- تعرب الدول العربية المضيفة عن قلقها البالغ من تراجع برنامج الطوارئ بسبب عدم التزام الدول المانحة، وتطالب وكالة الغوث بالعمل المستمر على جلب التمويل اللازم

لاستمرار عمل هذا البرنامج في مناطق عملياتها الخمس.

6- دعوة الأونروا تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سوريا وأولئك الذين نزحوا خارجها، وخاصة في لبنان، بتقديم الدعم اللازم لهم، ومناشدة المجتمع الدولي مساندة الأونروا في هذه المهمة من خلال مدها بالتمويل اللازم.

7- دعوة الدول المانحة للأونروا الايفاء بتعهداتها المالية لدعم تمويل خطة إعادة إعمار مخيم نهر البارد وذلك بالسرعة الممكنة نظراً لتردي اوضاع لاجئي المخيم المهجرين، والاستمرار في عمل برنامج الطوارئ الخاص بمهجري المخيم في مجالي السكن والصحة، ودعوة الدول العربية المعنية الايفاء بتعهداتها المالية طبقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر فيينا عام 2008.

8- الطلب من السيد الأمين العام التواصل مع الدول الأعضاء لضمان تسديد مساهمة الدول العربية لموازنة الوكالة الاعتيادية وفقاً للآلية التي يراها مناسبة وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دوراته المتعاقبة وآخرها القرار رقم 8165 بتاريخ 2017/9/12 الخاص بتسديد نسبة مساهمة الدول العربية البالغة 7.73% من موازنة الاونروا، **وتوجيه الشكر للدول العربية التي قامت بتسديد مساهماتها في موازنة الوكالة ودعوة الدول التي لم تسدد إلى سرعة سداد مساهماتها .**

9- مطالبة الدول المانحة الوفاء بالتزاماتها تجاه موازنات الأونروا والتأكيد على عدم ربطها بالأزمات العالمية والإقليمية والتي تؤثر على تقديم الموارد الكافية لبرامج الأونروا للالتزام بميثاق عملها مع الأخذ بعين الاعتبار على أن عمل الأونروا التزام سياسي وقانوني من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة الحد من معاناة اللاجئين الفلسطينيين وتوفير احتياجاتهم الأساسية والإنسانية استناداً للتفويض الممنوح للوكالة إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لقضيتهم وتطبيق هذا الحل.

10- استمرار دعوة الأمانة العامة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب إلى مواصلة تفعيل قنوات الاتصال المختلفة مع الدول المانحة كافة، لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه وكالة الغوث الدولية وتمكين الوكالة من القيام بمهامها كاملة.

11- تقديم الشكر للمفوض العام للأونروا ولكافة العاملين في الوكالة في مناطق عملياتها الخمس لما يبذلونه من جهود مخلصة في مواجهة التحديات في سبيل تقديم خدماتهم لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

سابعًا : التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

بحث المؤتمر موضوع "التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة" من جوانبه المختلفة، وتابع بقلق التأثير الكارثي **للاحتلال الإسرائيلي على** الأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتدهورة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة "قطاع غزة"، كما ناقش الجهود العربية في مجال دعم الفلسطينيين على الصعيد الرسمي والشعبي، نتيجة للاحتياجات المتزايدة الناجمة عن استمرار تدهور الاقتصاد والوضع المعيشي للفلسطينيين، وأوصى بما يلي:

1- التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني، ومطالبته بتنفيذ التزاماته وفق قرارات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ومساعدة الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وتمكينه من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية، وزيادة العون المقدم للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كي يتمكن هذا العون من تحقيق أهدافه بتأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز قدراته الذاتية، وفك ارتهانه بالاقتصاد الإسرائيلي وبناء علاقات تعاون مع الاقتصادين الإقليمي والدولي.

2- دعوة الأمانة العامة إلى استمرار التنسيق مع المجتمع الدولي والمنظمات والمجالس العربية المتخصصة الحكومية وغير الحكومية لتركيز الجهود على معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء الممارسات والإجراءات القمعية، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والطفولة والإغاثة.

3- التأكيد على مواصلة الالتزام العربي بتنفيذ قرارات مؤتمرات القمم العربية والمجالس الوزارية الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وضمان استمرار هذا الدعم وانتظام تدفقه، وتنفيذ قرار توفير شبكة أمان مالية للسلطة الوطنية بمبلغ 100 مليون دولار شهرياً في ظل الأزمة المالية الحالية التي تعانيها السلطة الوطنية الفلسطينية، **خاصة بعد القرار الأمريكي تعليق مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية البالغة 300 مليون دولار**، وذلك تنفيذاً لقرار قمة بغداد رقم 551 بتاريخ 2012/3/29، وما أقرته اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في دورات متعددة، وتوجيه الشكر للدول العربية التي تقوم بتسديد التزاماتها

وفقاً لهذه القرارات .

4- التأكيد على ضرورة ممارسة ضغط دولي على إسرائيل لضمان حرية حركة الأفراد والبضائع في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وبينها وبين محيطها العربي.

5- دعوة دولة فلسطين إلى مواصلة إصدار التقارير التي توضح أثر السياسات والممارسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني ومؤشرات أدائه وموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهذه التقارير.

6- تثمين الدور الذي تقوم به الصناديق والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية ومنظمات العمل العربي المشترك، والمنظمات الشعبية في دعم الشعب الفلسطيني ودعوتها إلى تكثيف جهودها وبرامجها لتقديم العون المالي والفني لتعزيز القدرات الاقتصادية والمؤسساتية للشعب الفلسطيني.

7- توجيه الشكر للدول العربية التي توفي بالتزاماتها في صندوقي الأقصى والانتفاضة، والدعم الإضافي ودعم الموازنة، وحث باقي الدول العربية الأخرى إلى الوفاء بالمتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة.

8- توجيه الشكر والتقدير للشعوب العربية التي يشكل دعمها وتضامنها وتكافلها عونا بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني ويسهم في توفير الاحتياجات الأساسية لكثير من الأسر الفلسطينية ويمكنها من الصمود في وجه العدوان التدميري والحصار الإسرائيلي، ودعوة المؤسسات الشعبية العربية والجمعيات الخيرية والأفراد إلى الاستمرار في مواصلة وتكثيف هذا الدعم وتعظيم مردوده من خلال انتظام تدفق وتنسيق قنواته وتخطيط أوجه استخدامه.

9- التوجه بالشكر إلى الدول العربية التي أصدرت تعليماتها إلى منافذها الجمركية وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ، وأعفتها من الرسوم والجمارك والضرائب ذات الأثر المماثل تنفيذًا للقرارات العربية الصادرة بهذا الشأن وحث الدول العربية الأخرى على الإسراع بالقيام بذلك.

10- دعوة المجتمع الدولي ومنظماته المتخصصة تقديم مساعدات عاجلة لتحسين ومعالجة المياه التي أصبحت غير قابلة للاستعمال الآدمي بسبب الانتهاكات الإسرائيلية لهذه الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة، إذ أن 97% من مياه الخزان الجوفي الساحلي غير صالحة للاستخدام الآدمي

بسبب تداخل مياه البحر وتسرب مياه الصرف الصحي .

11- التأكيد على العمل لإنهاء الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، نتيجة للحصار الإسرائيلي الجائر عليه، ومطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بممارسة الضغط على إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) لرفع حصارها عن القطاع وفتح المعابر التي تسيطر عليها بشكل فوري ودائم .

ثامناً: ما يستجد من أعمال:

1- أدان المؤتمر قرار الرئيس الأمريكي بتاريخ 2017/12/6 بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها وما يمثله ذلك من تهديد خطير لحل الدولتين، ويتعارض مع كافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة .

2- أدان المؤتمر قرار وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 2017/11/19 إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في الوقت الذي تدعم فيه الإدارة الأمريكية إرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) ضد الشعب الفلسطيني الأعزل.

3- أدان المؤتمر قرار الإدارة الأمريكية بتجميد مساهماتها في موازنة الاونروا للضغط على دولة فلسطين، ومطالبتها بالعدول عن هذا القرار، ودعوة كافة الدول المانحة للالتزام بدعم الاونروا للاستمرار في تقديم خدماتها، ورفض أي توجه لإنهاء عمل الاونروا أو دمجها بالمفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR).

4- رحب المؤتمر بقرار الجمعية العامة بشأن وضع القدس رقم A/RES/ES-10/19 الذي صدر في 2017/12/21 والذي أكد على أن أي قرارات وإجراءات تهدف إلى تغير طابع مدينة القدس الشريف أو مركزها أو تركيبتها الجغرافية ليس لها أي أثر قانوني وانها لاغية وباطلة ودعا جميع الدول إلى الامتناع عن إنشاء بعثات دبلوماسية في مدينة القدس الشريف، ووجه التحية للدول التي أيدت هذا القرار .

5- تثمين ما قام به الأزهر الشريف بالتعاون مع مجلس حكماء المسلمين وتحت رعاية الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لعقد مؤتمر نصرة القدس في القاهرة يومي 17 و 18 يناير 2018، حيث شارك فيه أكثر من 86 دولة وعدد كبير من

المحللين والمفكرين الدوليين، واعتبر المؤتمر عام 2018 هو عام القدس الشريف، مؤكداً على عروبة القدس ورفضه كافة القرارات الأمريكية الأخيرة التي من شأنها تغيير وضع القدس، وحث البيان الختامي جميع الدول على الحفاظ على القدس داعياً إلى تكوين لجنة من المشاركين لمتابعة تنفيذ توصيات المؤتمر وطرحها في كافة المحافل الدولية .

6- الترحيب بقرارات مؤتمر القمة الإسلامية الذي عقد باسطنبول بتاريخ 2017/12/13 في أعقاب قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، والتي أكدت على رفض وإدانة هذا القرار، وضرورة التراجع عنه التزاماً بقرارات الشرعية الدولية والتي أكدت على أن القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية إضافة إلى دعوتها تعزيز مساهمات الدول الإسلامية لدعم الاونروا .

7- تثمين قرار المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الالكسو) عقد كافة أنشطة المنظمة خلال عام 2018 تحت شعار (القدس عربية).

8- رحب المؤتمر بالبيان الصادر عن المفوض العام للاونروا السيد بيير كرينبول بتاريخ 2018/1/17 بشأن تقليص الولايات المتحدة الأمريكية لمساهماتها في موازنة الاونروا والذي أكد فيه استمرار عمل الاونروا دون انقطاع بالرغم من القرار الأمريكي، وكذلك بالحملة العالمية التي أطلقها المفوض العام للوكالة خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد في قطاع غزة بتاريخ 2018/1/22 لجمع التبرعات تحت عنوان "الكرامة لا تقدر بثمن"، ودعا المؤتمر كافة الدول المانحة لسرعة الاستجابة لتلك الحملة، كما رحب المؤتمر بما صدر عن اجتماع اللجنة الاستشارية للاونروا بتاريخ 2018/1/21 .

9- حث المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة على نشر قاعدة البيانات للشركات التي تعمل في المستوطنات التي أعدها مجلس حقوق الإنسان والتي كانت من المقرر أن تنشر في ديسمبر 2017 .

10- تثمين الجهود التي تقوم بها جمهورية مصر العربية لتحقيق المصالحة الفلسطينية ودعوة كافة الفصائل الفلسطينية إلى الالتزام باتفاق المصالحة الأخير الذي ابرم بالقاهرة بتاريخ 2017/10/12 .

11- أدان المؤتمر طرد نواب القائمة العربية المشتركة في الكنيست الإسرائيلي قبل لحظات من بدء نائب الرئيس الأمريكي مايك بنس لخطابه بعد احتجاجهم ورفعهم لصور مدينة القدس كتب عليها القدس عاصمة فلسطين، حيث قام حرس الكنيست الإسرائيليون بإخراجهم بالقوة من القاعة ومزقوا الصور قبل طردهم، وهو ما يدحض الديمقراطية الإسرائيلية المزعومة.

توصيـــات الدورة (100)

لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

2018/8/2 – 7/29

- **التوصيات**:

أولا : قضية القدس:

ناقشت الوفود المشاركة في تقاريرها **تنفيذ** قرار **الإدارة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس بالتزامن مع ذكرى إحياء الشعب الفلسطيني للذكرى الـ (70) للنكبة، إضافة لإقرار** الكنيست الإسرائيلي "**قانون القومية**" **الذي يعتبر القدس عاصمة لإسرائيل في مصادرة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي خرق لكل قرارات الشرعية الدولية التي تعتبر مدينة القدس مدينة محتلة، والذي يحصر الحقوق القومية في فلسطين التاريخية على اليهود فقط، كما ناقش المؤتمر تصعيد** إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) بشكل غير مسبوق انتهاكاتها لمدينة القدس المحتلة لأهلها وأرضها ومقدساتها لتجسيد التهويد على أرض الواقع، ومحاولاتها تقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً، واستمرارها في الحفريات والأنفاق **أسفل المسجد الأقصى المبارك** وحوله، **وإغلاقه** أمام المصلين وإخلائه ومصادرة مفاتيحه والعبث بمحتوياته ومنع إقامة الصلوات ورفع الآذان فيه، واستنكر المجتمعون التهجير القسري لأهل المدينة من المقدسيين وسن قوانين عنصرية لتهويد المدينة واتخاذ خطوات تهويدية متسارعة لتنفيذ ما يسمى "**خطة القدس 2050**"، التي تنتهك كافة القوانين والقرارات الدولية واتفاقية جنيف لعام 1949 ذات العلاقة، كما أدان المؤتمر تسارع وتيرة الاستيطان في البلدة القديمة وفي كافة أرجاء مدينة القدس ومحيطها لفرض أمر واقع استيطاني على الأرض، وذلك تنفيذاً لما يسمى "توحيد المدينة" لعزلها جغرافياً عن محيطها الفلسطيني ومحاصرتها بجدار الفصل العنصري بما يسمى "غلاف القدس" والمصادقة على قرارات عنصرية تمس بالمواطنة الفلسطينية في القدس وتهدد وجودها بما يؤدي إلى اكتمال تهويد المدينة المحتلة.

وإذ يؤكد المؤتمر مجدداً على:

– التمسك بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، وعاصمتها القدس، وعلى عروبة مدينة القدس، وعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى ضمها وتهويدها وتغيير طبيعتها

الجغرافية والديمغرافية، وإدانة ورفض كافة البرامج والخطط الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى تكريس إعلانها عاصمة لدولة إسرائيل، ودعوة المجتمع الدولي إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بأن القدس هي أرض محتلة وأي إجراءات بها هي لاغية وباطلة ولا يعتد بها.

- رفض وإدانة **قرار نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس المحتلة وكذلك الدول التي قامت بذات الاجراء واعتباره لاغياً ولا يرتب حقاً.**

يوصي بما يلي:

1- توجيه التحية والتقدير لأهل مدينة القدس المحتلة على تصديهم الباسل لقرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها وللهجمة الإسرائيلية التهويدية الشرسة على مدينتهم ومقدساتهم وصمودهم في مدينتهم المحتلة وسقوط العديد من الشهداء خلال مواجهاتهم مع قوات الاحتلال والمتطرفين لحماية مدينتهم ومقدساتهم الإسلامية والمسيحية.

2- رفض وإدانة كافة محاولات اسرائيل فرض سيطرتها على القدس المحتلة ومقدساتها ومحاولة بسط السيادة على المسجد الاقصى المبارك بما يمس وصاية المملكة الاردنية الهاشمية عليه وعلى الاماكن المقدسة فيها، ورفض كل الإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال لتغيير واقع الحرم القدسي الشريف من الاغلاق أمام المصلين **واستمرار العبث وأعمال الحفريات أسفل حائط البراق غرب المسجد الأقصى والتي أدت إلى حدوث انهيارات في السور الغربي للمسجد الأمر الذي يدل على أن الحفريات وصلت إلى مرحلة متقدمة، وذلك** بهدف تغيير الواقع القانوني والتاريخي القائم فيه، ودعم الجهود الأردنية والفلسطينية والعربية التي من شأنها الحفاظ على واقعه القانوني والتاريخي **إلى ما قبل الخامس من حزيران 1967** ومطالبة المجتمع الدولي إلزام سلطات الاحتلال بالحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي فيه، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة .

3- الإدانة الشديدة لأي اجتماع أو نشاط يعقد في مدينة القدس المحتلة ينتهك قرارات الدولية ذات العلاقة بالمدينة باعتبارها أرضاً فلسطينية محتلة، ودعوة جميع الدول لرفض المشاركة في مهرجان اليوروفيجين الفني الذي تعتزم إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) استضافته في القدس المحتلة.

4- إدانة القوانين العنصرية الإسرائيلية الهادفة لتمزيق شمل العائلات المقدسية، وطرد المقدسيين من مدينتهم (القدس المحتلة)، واستيلاء إسرائيل على العقارات المقدسية في البلدة القديمة ومواصلتها إجراءات تهجيرهم وهدم منازلهم، واستمرار التصدي لأي محاولات إسرائيلية للاستيلاء على هذه الممتلكات والطلب من المؤسسات ذات الصلة بتحمل مسئولياتها لوقف هذه الانتهاكات باعتبارها تطهيراً عرقياً يحرمه القانون الدولي.

5- دعوة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن المسؤول عن الأمن والسلم الدوليين لتحمل المسؤولية في الحفاظ على المسجد الأقصى وحمايته من التهديدات الإسرائيلية، وحماية كافة المقدسات والأوقاف الإسلامية والمسيحية، وضرورة تنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة وخاصة القرارات (242، 476، 478، 2334).

6- إدانة محاولات "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال) تزوير تاريخ القدس والسطو على معالمها التاريخية من خلال إقامة حدائق توراتية وزراعة قبور وهمية يهودية وبناء كنس على أنقاض مباني الأوقاف الإسلامية في محيط الحرم القدسي الشريف وإزالة المقبرة الإسلامية (مأمن الله) وإقامة ما يسمى بـ "متحف التسامح" على أنقاضها ودعوة منظمات اليونسكو والأليكسو والاسيسكو توحيد الجهود للتصدي للمخططات الإسرائيلية لتهويد أسماء المواقع الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة وتسجيلها كمواقع إسرائيلية.

7- استمرار دعوة العواصم العربية والإسلامية الموقعة على اتفاقيات التوأمة مع مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية تفعيل هذه الاتفاقيات ودعوة العواصم والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للتوأمة مع مدينة القدس المحتلة ومؤسساتها ذات الاختصاص، وذلك لضمان تقديم الدعم والمساعدة والمساندة لمدينة القدس وأهلها ومؤسساتها.

8- التأكيد على دعوة جميع منظمات المجتمع المدني تحمل مسئولياتها للتصدي لمخططات تهويد ومصادرة الأراضي وهدم البيوت ومصادرة الهويات للمقدسيين ودعم صمود المدينة وأهلها.

9- التأكيد على أهمية دور مجالس سفراء الدول العربية والإسلامية في أماكن تواجدها لخدمة قضية القدس وإيضاح الواقع القانوني للمدينة المقدسة وتعارض قرار الرئيس الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها مع قرارات الشرعية

الدولية ذات العلاقة، ودعوة هذه المجالس لتكثيف نشاطها وجهودها في منظمة اليونسكو والأمم المتحدة لدعم جهود المحافظة على مدينة القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

10- إدانة استمرار اسرائيل اغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة ودعوة المجتمع الدولي دعم ومساندة جهود دولة فلسطين لاعادة فتح هذه المؤسسات.

11- دعوة الدول العربية لتفعيل قرارات القمم العربية وخاصة القرار رقم 709 الصادر عن قمة الظهران "قمة القدس" بتاريخ 2018/4/15، لدعم صمود مدينة القدس وأهلها في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية التهويدية، والوفاء بالتزاماتها المالية من خلال الصناديق والآليات المعتمدة، وأهمية ذلك خاصة بعد الممارسات الإسرائيلية المتزايدة في ظل القرار الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل .

ثانياً : جدار الفصل العنصري:

ناقش المؤتمر مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلية بناء جدار الفصل العنصري في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة بالرغم من مرور عدة سنوات على صدور **الفتوى القانونية** لمحكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم شرعية الجدار، وضرورة إزالته من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية باعتبارها جزءاً من الأراضي العربية المحتلة، الذي حول المدن والقرى الفلسطينية إلى جيوب معزولة عن بعضها البعض مما عرقل التواصل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومس بشكل مباشر الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، وكذلك مواصلة إسرائيل نهب الأحواض المائية الفلسطينية مستمرة في تحديها ومخالفتها لقوانين وقرارات الشرعية الدولية.

وفي ضوء ذلك يستمر المؤتمر في توجيه كل التحية والتقدير والاعتزاز لأهالي القرى الفلسطينية والمتضامنين معهم من أطراف ومؤسسات محلية ودولية في مقاومتهم لجدار الفصل العنصري، وإدانة العدوان الوحشي الإسرائيلي على **الفلسطينيين الذين يتصدوا** ضد هذا الجدار العنصري، والذي يؤدي إلى استمرار سقوط الشهداء والجرحى منهم جراء هذا العدوان، ودعوة المنظمات الدولية التدخل الفوري لإجبار إسرائيل على وقف هذا العدوان الوحشي على الفلسطينيين في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد المؤتمر على:

1- استمرار دعوة الدول العربية والمنظمات العربية والإسلامية والدولية إلى حشد التأييد

الـلازم لتنفيـذ مـا ورد فـي **الفتـوى القانونيـة الصـادرة** عـن محكمـة العـدل الدوليـة وقـرار الجمعيـة العامـة للأمـم المتحـدة بشـأن جـدار الفصـل العنصـري وضـرورة وقـف بنائـه وإزالتـه وتسـجيل الأضـرار الناجمـة عنـه والطلـب مـن الـدول كافـة عـدم تقـديم أي مسـاعدة أو تعـاون فـي بنائـه، وتكثيـف الحمـلات الإعلاميـة عبـر الفضـائيات العربيـة، خاصـة الموجهـة باللغـة الإنجليزيـة حـول أخطـار الجـدار وأهدافـه السياسـية الراميـة لفـرض حـدود جديـدة لإسرائيل من طرف واحد.

2- التأكيـد علـى دعـوة الـدول العربيـة للاسـتمرار فـي تقـديم الـدعم لمكتـب سـجل الأمـم المتحـدة لتسـجيل الأضـرار الناشـئة عـن إقامـة الجـدار فـي الاراضـي الفلسـطينية المحتلـة حتـى يتمكن من انجاز مهامه .

3- دعـوة المجتمـع الـدولي تحمـل مسـؤولياته فـي التصـدي لأي عمليـة تهجيـر إسـرائيلية جديـدة لأبنـاء الشـعب الفلسـطيني تفرضـها الضـغوط المعيشـية القاسـية التـي يعـاني منهـا اللاجئـون وغيـر اللاجئـين فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة، نتيجـة اسـتمرار إقامتهـا جـدار الفصـل العنصري وممارساتها العدوانية الأخرى.

4- دعـوة وكالـة الغـوث الدوليـة (الأونـروا) والمنظمـات الدوليـة ذات العلاقـة وفـي مقـدمتها مكتـب الأمـم المتحـدة لتنسـيق المسـاعدات الإنسـانية فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة (أوتشـا) إلـى الاسـتمرار فـي التعريـف بأخطـار إقامـة هـذا الجـدار علـى اللاجئـين الفلسـطينيين، الـذي يحـرمهم مـن الوصـول إلـى منشـآت الوكالـة وخـدماتها التعليميـة والصحية والاجتماعية.

5- مواصـلة عمـل لجنـة البـرامج التعليميـة الموجهـة إلـى الطلبـة العـرب فـي الأراضـي العربيـة المحتلـة فـي إعـداد المـواد الإعلاميـة حـول الجـدار بالتعـاون مـع دولـة فلسـطين والـدول العربيـة المضـيفة، واسـتمرار اعتبـار يـوم 7/9 مـن كـل عـام وهـو تـاريخ صـدور الفتـوى القانونية لمحكمة العدل الدولية حول الجدار مناسبة لعرض تلك المواد الإعلامية.

ثالثًا : الاستيطان والهجرة:

اسـتعرض المـؤتمر تصـعيد سـلطات الاحـتلال الإسـرائيلي لـوتيرة الاسـتيطان بعـد قـرار الـرئيس الأمريكـي بـالاعتراف بالقـدس عاصـمة لإسـرائيل **ونقـل سـفارة بـلاده إليهـا**، ومواصـلة مصـادرة الأراضـي وتجريـف الزراعيـة منهـا فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة وهـدم المنـازل وتهجيـر المـواطنين الفلسـطينيين **فـي الخـان الأحمـر**، لصـالح توسـيع مسـتوطناتها بمـا فيهـا

القدس المحتلة وذلك لتغيير الأوضاع جغرافيًا وديمغرافيًا على الأرض وفرض سياسة الأمر الواقع ومحاولات شرعنة البؤر الاستيطانية واعتبار ذلك باطلاً ولا يعتد به وفقاً لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار مجلس الأمن رقم 2334 بتاريخ 2016/12/23، واستعرض تصاعد العدوان اليومي للمستوطنين على المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم وحرق المساجد تحت حماية قوات الاحتلال الإسرائيلية، **لا سيما بعد إقرار ما يسمى بـ (قانون القومية) الذي يشجع ويشرعن ويوسع الاستيطان.**

وأكد المؤتمر على ما يلي:

1- رفض سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والتي تمثل انتهاكًا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، وما **أكدته الفتوى القانونية** لمحكمة العدل الدولية في 9 يوليه 2004 بعدم قانونية الاستيطان والتأكيد على ضرورة التصدي لمحاولات الحكومة الإسرائيلية تنفيذ خطة الانطواء الخاصة بتجميع المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية المحتلة وضمها إلى "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال)، والتحذير من خطورة الهجمة الاستيطانية الشرسة التي تتعرض لها الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يهدد عملية السلام ويقوض حل الدولتين ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية .

2- مطالبة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن بذل جهوده لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لاسيما قراري مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 ورقم 497 لعام 1981 اللذين يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة واعتبار الإجراءات الإسرائيلية لشرعنة الاستيطان باطلة ولا يعتد بها وكذلك القرار رقم 2334 لعام 2016 ومطالبة سكرتير عام الأمم المتحدة متابعة تنفيذ هذا القرار، ومطالبة الدول والمؤسسات التي تقدم دعما للاستيطان العمل على وقف هذا الدعم باعتباره خرقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تعتبر الاستيطان جريمة حرب تقتضي المسائلة، وفي هذا الاطار يؤكد المؤتمر على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة حتى خطوط الرابع من حزيران 1967 .

3- إدانة الممارسات الاجرامية للمستوطنين ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة وخاصةً منظمة (تدفيع الثمن الإرهابية) والتي تقوم بمهاجمة القرى العربية، وتقوم بتعذيب وحرق الأطفال والعائلات الفلسطينية كما حدث مع عائلة الدوابشة والطفل أبو خضير وغيرهم، ودعوة المجتمع الدولي اعتبارها منظمة ارهابية والتعامل معها على هذا الاساس.

4- يثمن المجتمعون موقف الدول التي تحظر منتجات المستوطنات والجهات الدولية التي ترفض التعامل مع المؤسسات المقامة في المستوطنات الإسرائيلية خاصة الأندية الرياضية والجامعات، ودعوة باقي الحكومات والمنظمات الدولية لعدم التعامل مع المؤسسات التي تقام في المستوطنات .

5- إدانة مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي هدم القرى العربية في الجليل والنقب والخليل وفي قرى القدس المحتلة والخان الأحمر والتجمعات البدوية وغيرها من القرى الفلسطينية المستهدفة بعمليات تطهير وتدمير وترحيل قسري لأهلها ومطالبة المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات القانونية الدولية اللازمة لمعاقبة سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإلزامها بوقف هذه الانتهاكات المتواصلة.

6- إدانة الوجود الاستيطاني الإسرائيلي وتكثيف ذلك الاستيطان في الجولان السوري المحتل، والتأكيد على عروبة الجولان كجزء لا يتجزأ من الأراضي السورية.

7- رفض السياسات الإسرائيلية في مجال الهجرة لمخالفتها للشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وتحذير الدول التي تسهل هجرة اليهود من خطورة الهجرة اليهودية على السلام والاستقرار في المنطقة وعلى علاقتها ومصالحها مع الدول العربية، والعمل على إبراز مدى عدوانية المواقف الإسرائيلية في هذا الخصوص.

8- إدانة الممارسات الإسرائيلية في استخدام الأراضي الفلسطينية المحتلة للتخلص من نفاياتها الصلبة والنفايات الخطرة والسامة والمواد المشعة الناتجة عن استخدام المستوطنات الإسرائيلية، لما يتركه ذلك من تأثيرات صحية وبيئية سلبية على أهالي الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة المنظمة الدولية للبيئة والهيئة الدولية للطاقة الذرية للتحقيق في هذه المخالفات والعمل على تلافي آثارها الخطيرة على الشعب الفلسطيني.

9- إدانة المنظمات الأمريكية والأوروبية التي تقدم الدعم والتمويل للاستيطان الإسرائيلي

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني التحرك على الساحة الدولية لكشفها وملاحقتها قضائياً لانتهاكها القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بإدانة الاستيطان.

10- رفض وإدانة المخططات الإسرائيلية الرامية لفصل منطقة الأغوار عن الأراضي الفلسطينية واستمرار سيطرتها على هذه المنطقة لما في ذلك من أبعاد خطرة على تحقيق التسوية القائمة على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

رابعًا: متابعة تطورات الانتفاضة ودعمها:

واستعرض المؤتمر **تصاعد وتيرة المقاومة الشعبية الفلسطينية ومنها مسيرات العودة في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة والخان الأحمر**، ومواصلة "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال) عدوانها على أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتصعيدها ممارساتها العنصرية **وخاصة استهداف** الأطفال والشباب والفتيات **من المتظاهرين السلميين بالرصاص الحي، لا سيما** الهبة الجماهيرية التي أعقبت قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها حيث وجه المؤتمر تحية اعتزاز إلى الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة ونضاله وتضحياته وصموده في وجه الممارسات الوحشية التي تقوم بها إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال)، ويدعو المجتمع الدولي إلى إرغام إسرائيل على سحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان إلى خطوط الرابع من حزيران 1967، والجزء المحتل من الأراضي اللبنانية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين طبقا لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية التي قامت على أساسها عملية السلام، وفي مقدمتها القرار 194 لعام 1948.

ويؤكد على ما يلي:

1- دعم **المقاومة الشعبية** للشعب الفلسطيني في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ضد العدوان الإسرائيلي وممارساته والتي استشهد فيها حتى الآن مئات الشهداء، والآلاف من الجرحى، إضافة إلى اعتقال المئات من أبناء الشعب الفلسطيني .

2- إدانة قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإعدام الفلسطينيين ميدانياً دون محاكمة وتصفية وتعذيب الاسرى منهم بالإهمال الطبي المتعمد، إضافة إلى قتل الأطفال والشباب من كلا الجنسين، وممارسة الاعتقال والتعذيب بحقهم واصدار الأحكام المجحفة ضدهم، إضافة إلى سياسة هدم بيوت الشهداء واحتجاز جثامينهم وسرقة أعضائهم ومعاقبة ذويهم ودعوة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ذات العلاقة (اليونسيف ومجلس حقوق الإنسان) والأمم المتحدة بالتدخل العاجل لوقف هذه الجرائم الإسرائيلية .

3- مطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ 2018/6/13 الخاص بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

4- إدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المياه الإقليمية لقطاع غزة واستهدافها للصيادين وسفنهم والمتضامنين معهم وتقليصها للمجال البحري لقطاع غزة من 20 ميل بحري وفقاً لما نصت عليه اتفاقيات أوسلو إلى 3 أميال بحرية، ومطالبة المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل لرفع الحصار وفتح المعابر التجارية من وإلى قطاع غزة بشكل كامل، والسماح بإدخال مواد البناء اللازمة من المعابر التجارية لإعادة إعمار قطاع غزة إثر الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، وكذلك المواد الصناعية الخام وإعادة بناء المطار، وإنشاء ممر آمن بين قطاع غزة والضفة الغربية.

5- يعرب المؤتمر عن قلقه البالغ بسبب بطء عملية إعادة الاعمار في قطاع غزة بعد التدمير الذي تسبب به العدوان الإسرائيلي على القطاع ويدعو الدول المانحة إلى الوفاء بما التزمت به من تعهدات مالية خلال مؤتمر الاعمار الذي عقد بالقاهرة في 2014/10/12.

6- إدانة قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال المئات من الشباب الفلسطينيين ودعوة الأمانة العامة ومجالس السفراء العرب وأجهزة الإعلام العربية إلى التحذير من خطورة الأوضاع المأساوية التي يعيشها المعتقلون والأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية في ظل ممارسات بشعة تتنافى مع كافة الشرائع والمواثيق الدولية والتي أدت إلى استشهاد البعض منهم.

7- توجيه تحيه اكبار إلى كافة الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون

الاحتلال الاسرائيلي وتحميل حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياتهم وادانة سياستها في تنفيذ الاعتقال الاداري للفلسطينيين ومطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية لممارسة الضغط على إسرائيل للإفراج عنهم.

8- تثمين مواقف الدبلوماسيين الأجانب المعتمدين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية الذين شاركوا في الفعاليات الاحتجاجية في الخان الأحمر وقوفا إلى جانب الحق الفلسطيني والذين تعرضوا، مع الفلسطينيين، للقمع الوحشي الإسرائيلي.

9- دعوة البرلمان العربي واتحاد البرلمانات العربية إلى الاستمرار في التحرك على الساحة الاقليمية والدولية لفضح المخططات الاسرائيلية ضد ابناء الشعب الفلسطيني التي تنتهك كافة الشرائع والمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة.

10- دعوة الأمانة العامة لمتابعة مؤشرات التصويت على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي/الإسرائيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة وكافة الهيئات الدولية، والاتصال بالدول التي تتخذ مواقف سلبية في هذا الشأن لشرح وجهة النظر العربية ومحاولة تغيير مواقفها.

خامساً : اللاجئون الفلسطينيون:

بحث المؤتمر موضوع اللاجئين الفلسطينيين من جوانبه المختلفة، وأكد على رفضه المطلق لأي حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بمعزل عن القرار 194 لسنة 1948 الذي يضمن حق العودة والتعويض لكل اللاجئين الفلسطينيين، وضرورة التصدي لمطالبة إسرائيل وبعض الأطراف الدولية تعريف إسرائيل بالدولة اليهودية، وأكد المؤتمر على ما يلي:

1- استمرار التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والتعويض كحق متلازم للاجئين الفلسطينيين، ورفض محاولات التوطين بكافة أشكاله، والتحذير من عواقب بعض التصريحات والتحركات لبعض الأطراف الدولية الهادفة إلى إسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ودعوة الأمانة العامة والدول الأعضاء إلى مواصلة وتكثيف جهودها على الساحة الدولية، وفي الأمم المتحدة، لتأكيد هذا الحق وفقًا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة رقم 194 (1948)، ووفقًا لمبادرة السلام العربية وتأكيد مسؤولية إسرائيل القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار قضية اللاجئين الفلسطينيين.

2- التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية وحلها يعتبر أساساً لتحقيق السلام العادل والشامل، ورفض التعرض لها أو معالجتها من أية جهة كانت بشكل منفصل ومخالف للقرار رقم 194 لعام 1948 .

3- رفض "قانون القومية" الذي أقره الكنيست والذي يعرف إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) على أنها دولة يهودية، والذي يستهدف من وراء ذلك إلغاء حق العودة والتطهير العرقي العنصري ضد الفلسطينيين.

4- رفض محاولات وطروحات شمول اللاجئين الفلسطينيين تحت مظلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والتمسك بولاية وكالة الغوث الدولية التي أنشأت بقرار الجمعية العامة رقم 302 لعام 1949 خاصة بهم.

5- يدين المؤتمر المخططات الإسرائيلية الرامية إلى التدمير الوحشي لمخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ودعوة المجتمع الدولي للتدخل الفوري وتوفير الحماية للاجئين، وبذل أقصى الجهود لمعالجة آثار الكارثة الإنسانية في هذه المناطق.

6- استمرار دعوة الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين تزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بكل الدراسات والتقارير ذات العلاقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

7- يؤكد المؤتمر على ضرورة تفعيل ما ورد في بروتوكول الدار البيضاء الصادر بتاريخ 1965/9/11 الخاص بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية الشقيقة، ويوصي بأهمية تسهيل حركة وإقامة حاملي جواز سفر السلطة الوطنية الفلسطينية.

سادساً : نشاط وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وأوضاعها المالية:

بحث المؤتمر موضوع "نشاط الأونروا" من جوانبه المختلفة، وأكد على أهمية استمرار ولاية الأونروا وقيامها بالدور المنوط بها طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 عام 1949 والالتزام بمسؤوليتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين كعنوان للالتزام الدولي بقضيتهم حتى يتم حلها وفق قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار الدولي رقم 194 لعام 1948، وبحث المؤتمر **خطورة وتداعيات الأزمة المالية التي تمر بها الوكالة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في مناطق عملياتها الخمس وتأثيرها على الاستقرار في المنطقة والتي تفاقمت** بعد قرار الولايات المتحدة تقليص مساهماتها في ميزانية الوكالة، **وآثارها على الخدمات التي تقدمها في إطار برنامج الطوارئ في الأراضي الفلسطينية المحتلة وعدم ضمان بدء العام الدراسي القادم**، حيث بحث المجتمعون

كافة التحديات التي تواجه عمل وكالة الغوث الدولية، والسبل الكفيلة التي تساعد الوكالة في مواجهة هذه التحديات وأوصى بما يلي:

1- التأكيد على التفويض الممنوح للأونروا وفق قرار إنشائها (قرار الجمعية العامة رقم 302 لعام 1949) وعدم المساس به أو بولايتها ومسؤوليتها عن تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس وعدم تغيير أو نقل مسؤوليتها إلى أية جهة أخرى **بما فيها** المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والعمل على أن تبقى الأونروا ومرجعيتها القانونية الأمم المتحدة وكذلك التأكيد على ضرورة استمرار الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تقديم كافة خدماتها التعليمية والصحية والاجتماعية والإغاثية لكل اللاجئين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها دون أن يترتب على ذلك أية التزامات مالية على اللاجئين وحتى يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا وشاملا وفق ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة 194.

2- دعوة وكالة الغوث إلى مواصلة تنفيذ استراتيجية حشد الموارد بما يضمن تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لتأمين احتياجات وكالة الغوث الدولية التمويلية لتقوم بواجباتها بما يضمن تقديم أفضل الخدمات الأساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين كما جاء في قرار إنشائها .

3- مطالبة وكالة الغوث الدولية إيجاد الوسائل الكفيلة لتوسيع قاعدة الدول المانحة وزيادة الأموال الملتزم بها بما يتوافق مع احتياجات الوكالة، ودعوة الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية، ووفق الاتفاقيات المحددة لذلك، الاستمرار في زيادة دعمها للوكالة، والطلب من الوكالة استمرار التأكيد على التزام الدول المانحة بالتبرع الأساسي للوكالة كعنوان لالتزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في العودة والتعويض وفق قرار الأمم المتحدة 194 لعام 1948.

4- مطالبة وكالة الغوث الدولية إيضاح مفاهيم الحيادية وحدودها التي تطبقها على موظفيها بما يتفق مع الأنظمة الخاصة بهيئة الأمم المتحدة، وبما لا يسمح باستخدام هذه المفاهيم لمنع حرية التعبير المسؤول وذلك حفاظاً على أداء الوكالة لمهامها .

5- تعرب الدول العربية المضيفة عن قلقها البالغ من توقف بعض برامج الطوارئ بسبب عدم التزام الدول المانحة، وتطالب وكالة الغوث بالعمل المستمر على جلب التمويل

اللازم لاستمرار عمل هذا البرنامج في مناطق عملياتها الخمس.

6- دعوة الأونروا تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سوريا والمشاركة في إعادة بناء مخيم اليرموك وتأمين عودة أولئك الذين نزحوا خارجها وخاصة لبنان من خلال تقديم الدعم اللازم لهم ومناشدة المجتمع الدولي مساندة الأونروا في هذه المهمة من خلال مدها بالتمويل اللازم.

7- دعوة الدول المانحة للأونروا الايفاء بتعهداتها المالية لدعم تمويل خطة إعادة إعمار مخيم نهر البارد وذلك بالسرعة الممكنة نظراً لتردي اوضاع لاجئي المخيم المهجرين، والاستمرار في عمل برنامج الطوارئ الخاص بمهجري المخيم في مجالي السكن والصحة، ودعوة الدول العربية المعنية الايفاء بتعهداتها المالية طبقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر فيينا عام 2008.

8- الطلب من السيد الأمين العام التواصل مع الدول الأعضاء لضمان تسديد مساهمة الدول العربية لموازنة الوكالة الاعتيادية وفقاً للآلية التي يراها مناسبة وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دوراته المتعاقبة وآخرها القرار رقم 8230 بتاريخ 2018/3/7 الخاص بتسديد نسبة مساهمة الدول العربية البالغة 7.73% من موازنة الاونروا، وتوجيه الشكر للدول العربية التي قامت بتسديد مساهماتها في موازنة الوكالة ودعوة الدول التي لم تسدد إلى سرعة سداد مساهماتها .

9- مطالبة الدول المانحة الوفاء وزيادة التزاماتها تجاه موازنات الأونروا والتأكيد على عدم ربطها بالأزمات العالمية والإقليمية والتي تؤثر على تقديم الموارد الكافية لبرامج الأونروا للالتزام بميثاق عملها مع الأخذ بعين الاعتبار على أن عمل الأونروا التزام سياسي وقانوني من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة الحد من معاناة اللاجئين الفلسطينيين وتوفير احتياجاتهم الأساسية والإنسانية استناداً للتفويض الممنوح للوكالة إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لقضيتهم وتطبيق هذا الحل.

10- استمرار دعوة الأمانة العامة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب إلى مواصلة تفعيل قنوات الاتصال المختلفة مع الدول المانحة كافة، لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه وكالة الغوث الدولية وتمكين الوكالة من القيام بمهامها كاملة.

11- تقديم الشكر للمفوض العام للأونروا ولكافة العاملين في الوكالة في مناطق عملياتها

الخمس لما يبذلونه من جهود مخلصة في مواجهة التحديات في سبيل تقديم خدماتهم لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

سابعًا : التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

بحث المؤتمر موضوع "التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة" من جوانبه المختلفة، وتابع بقلق التأثير الكارثي للاحتلال الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتدهورة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة "قطاع غزة"، كما ناقش الجهود العربية في مجال دعم الفلسطينيين على الصعيد الرسمي والشعبي، نتيجة للاحتياجات المتزايدة الناجمة عن استمرار تدهور الاقتصاد والوضع المعيشي للفلسطينيين، وأوصى بما يلي:

1- التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني، ومطالبته بتنفيذ التزاماته وفق قرارات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ومساعدة الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وتمكينه من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية، وزيادة العون المقدم للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كي يتمكن هذا العون من تحقيق أهدافه بتأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز قدراته الذاتية، وفك ارتهانه بالاقتصاد الإسرائيلي وبناء علاقات تعاون مع الاقتصادين الإقليمي والدولي.

2- دعوة الأمانة العامة إلى استمرار التنسيق مع المجتمع الدولي والمنظمات والمجالس العربية المتخصصة الحكومية وغير الحكومية لتركيز الجهود على معالجة الأوضاع المعيشية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء الممارسات والإجراءات القمعية، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والطفولة والإغاثة.

3- التأكيد على مواصلة الالتزام العربي بتنفيذ قرارات مؤتمرات القمم العربية والمجالس الوزارية الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وضمان استمرار هذا الدعم وانتظام تدفقه، وتنفيذ قرار توفير شبكة أمان مالية للسلطة الوطنية بمبلغ 100 مليون دولار شهرياً في ظل الأزمة المالية الحالية التي تعانيها السلطة الوطنية الفلسطينية، (خاصة بعد القرار الأمريكي تعليق مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية البالغة 300 مليون دولار، واقتطاع الحكومة الإسرائيلية مخصصات أسر الشهداء

والأسرى من عائدات الضرائب على خلفية دفع السلطة الوطنية الفلسطينية مخصصات أسر الشهداء والأسرى)، وذلك تنفيذاً لقرار قمة بغداد رقم 551 بتاريخ 2012/3/29، وما أقرته اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في دورات متعددة، وتوجيه الشكر للدول العربية التي تقوم بتسديد التزاماتها وفقاً لهذه القرارات .

4- التأكيد على ضرورة ممارسة ضغط دولي على إسرائيل لضمان حرية حركة الأفراد والبضائع في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وبينها وبين محيطها العربي.

5- دعوة دولة فلسطين إلى مواصلة إصدار التقارير التي توضح أثر السياسات والممارسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني ومؤشرات أدائه وموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهذه التقارير.

6- تثمين الدور الذي تقوم به الصناديق والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية ومنظمات العمل العربي المشترك، والمنظمات الشعبية في دعم الشعب الفلسطيني ودعوتها إلى تكثيف جهودها وبرامجها لتقديم العون المالي والفني لتعزيز القدرات الاقتصادية والمؤسساتية للشعب الفلسطيني.

7- توجيه الشكر للدول العربية التي توفي بالتزاماتها في صندوقي الأقصى والانتفاضة، والدعم الإضافي ودعم الموازنة، وحث باقي الدول العربية الأخرى إلى الوفاء بالمتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة.

8- توجيه الشكر والتقدير للشعوب العربية التي يشكل دعمها وتضامنها وتكافلها عونا بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني ويسهم في توفير الاحتياجات الأساسية لكثير من الأسر الفلسطينية ويمكنها من الصمود في وجه العدوان التدميري والحصار الإسرائيلي، ودعوة المؤسسات الشعبية العربية والجمعيات الخيرية والأفراد إلى الاستمرار في مواصلة وتكثيف هذا الدعم وتعظيم مردوده من خلال انتظام تدفق وتنسيق قنواته وتخطيط أوجه استخدامه.

9- التوجه بالشكر إلى الدول العربية التي أصدرت تعليماتها إلى منافذها الجمركية وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ، وأعفتها من الرسوم والجمارك والضرائب ذات الأثر المماثل تنفيذًا للقرارات العربية الصادرة بهذا الشأن وحث الدول العربية الأخرى على الإسراع بالقيام بذلك.

10- دعوة المجتمع الدولي ومنظماته المتخصصة تقديم مساعدات عاجلة لتحسين

ومعالجة المياه التي أصبحت غير قابلة للاستعمال الآدمي بسبب الانتهاكات الإسرائيلية لهذه الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة، إذ أن 97% من مياه الخزان الجوفي الساحلي غير صالحة للاستخدام الآدمي بسبب تداخل مياه البحر وتسرب مياه الصرف الصحي .

11- التأكيد على العمل لإنهاء الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، نتيجة للحصار الإسرائيلي الجائر عليه، ومطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بممارسة الضغط على إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) لرفع حصارها عن القطاع وفتح المعابر التي تسيطر عليها بشكل فوري ودائم .

ثامناً: ما يستجد من أعمال:

1- أدان المؤتمر إقدام الإدارة الأمريكية على نقل سفارة الولايات المتحدة إلى القدس بتاريخ 2018/5/14 وذلك بالتزامن مع الذكرى الـ (70) لنكبة الشعب الفلسطيني عام 1948، وما يمثله ذلك من تهديد خطير لحل الدولتين، ويتعارض مع كافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة .

2- عبر المؤتمر عن رفضه المطلق لما يسمى بـ "قانون الدولة القومية الإسرائيلي" العنصري بمجمله الذي يدمر بشكل كامل رؤية حل الدولتين وينفي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أرضه ويحسم الوضع النهائي لمدينة القدس باعتبارها عاصمة إسرائيل الكاملة والموحدة ويلغي حق العودة للاجئين الفلسطينيين ويشجع العمل على تطوير الاستيطان اليهودي وإضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام 1967، كما يشجع على تطوير التوطين اليهودي واعتبار إسرائيل دولة مفتوحة أمام الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، بالاستناد إلى مزاعم الحق الديني والإلهي طبقاً للوعد التوراتي المزعوم، وهو ما ينتهك كافة الشرائع والمواثيق والقرارات الدولية ويقطع الطريق على أي تسوية سياسية، ويؤكد المؤتمر على التمسك الكامل بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية .

3- رحب المؤتمر بالدعم السياسي الذي أكده مؤتمرا روما (مارس 2018) ونيويورك (يونيه 2018) لدور وكالة الغوث الدولية، وفي الوقت الذي يعبر فيه عن القلق من استمرار

العجز المالي الذي يهدد الخدمات الأساسية والطارئة للاجئين الفلسطينيين بما فيها عدم ضمان بدء العام الدراسي في موعده، يؤكد على أن الدول العربية المضيفة لن تكون بديلاً عن الوكالة في تقديم خدماتها التي تقع على مسؤولياتها استناداً للتفويض الممنوح إليها وفقاً لقرار إنشائها 302 لعام 1949، ودعوة المجتمع الدولي إلى توفير الموارد المالية اللازمة لاستمرار الوكالة في تقديم خدماتها بما يوفر الأمن والاستقرار لمجتمع اللاجئين في الدول المضيفة .

4- في ظل استمرار عمليات الترحيل والابعاد القسري للفلسطينيين عن مدينة القدس منذ عام 1967، يدعو المؤتمر الأمم المتحدة إلى إنشاء سجل بأسماء النازحين الذين ابعدوا عن بيوتهم ومنازلهم وأماكن سكنهم بسبب الاجراءات الإسرائيلية والتهويدية لمدينة القدس وجدار الفصل العنصري .

5- توجيه الشكر لجمهورية مصر العربية لدورها الفاعل في أثناء رئاستها لأعمال اجتماعات اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الاونروا) وأدائها المتميز في مواكبة عمل الوكالة في ظل الظروف الصعبة المتمثلة بالأزمة المالية التي تواجهها .

توصيـــات الدورة (101)

لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

2018/12/13-9

- التوصيات:

أولا : قضية القدس:

ناقشت الوفود المشاركة في تقاريرها تنفيذ قرار الإدارة الأمريكية بنقل سفارتها إلى القدس بالتزامن مع ذكرى إحياء الشعب الفلسطيني للذكرى الـ (70) للنكبة، إضافة لإقرار الكنيست الإسرائيلي "قانون القومية" الذي يعتبر القدس عاصمة لإسرائيل في مصادرة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وفي خرق لكل قرارات الشرعية الدولية التي تعتبر مدينة القدس مدينة محتلة، والذي يحصر الحقوق القومية في فلسطين التاريخية على اليهود فقط، كما ناقش المؤتمر تصعيد إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) بشكل غير مسبوق انتهاكاتها لمدينة القدس المحتلة لأهلها وأرضها ومقدساتها لتجسيد التهويد على أرض الواقع، ومحاولاتها تقسيم المسجد الأقصى المبارك زمانياً ومكانياً، واستمرارها في الحفريات والأنفاق أسفل المسجد الأقصى المبارك وحوله، وإغلاقه أمام المصلين وإخلائه ومصادرة مفاتيحه والعبث بمحتوياته ومنع إقامة الصلوات ورفع الآذان فيه، واستنكر المجتمعون التهجير القسري لأهل المدينة من المقدسيين وسن قوانين عنصرية لتهويد المدينة واتخاذ خطوات تهويدية متسارعة لتنفيذ ما يسمى "خطة القدس 2050"، التي تنتهك كافة القوانين والقرارات الدولية واتفاقية جنيف لعام 1949 ذات العلاقة، كما أدان المؤتمر تسارع وتيرة الاستيطان في البلدة القديمة، وفي كافة أرجاء مدينة القدس ومحيطها لفرض أمر واقع استيطاني على الأرض **خاصة ما يجري في الخان الأحمر من محاولات لإخلائه والتهجير القسري لأهله بغرض عزل القدس عن الضفة الغربية**، وذلك تنفيذاً لما يسمى "توحيد المدينة" لعزلها جغرافياً عن محيطها الفلسطيني ومحاصرتها بجدار الفصل العنصري بما يسمى "غلاف القدس" والمصادقة على قرارات عنصرية تمس بالمواطنة الفلسطينية في القدس وتهدد وجودها بما يؤدي إلى اكتمال تهويد المدينة المحتلة.

وإذ يؤكد المؤتمر مجدداً على:

- التمسك بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1967، وعاصمتها القدس، وعلى عروبة مدينة القدس، وعدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى ضمها وتهويدها وتغيير طبيعتها

الجغرافية والديمغرافية، وإدانة ورفض كافة البرامج والخطط الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية الرامية إلى تكريس إعلانها عاصمة لدولة إسرائيل، ودعوة المجتمع الدولي إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بأن القدس هي أرض محتلة وأي إجراءات بها هي لاغية وباطلة ولا يعتد بها.

- رفض وإدانة قرار نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى القدس المحتلة وكذلك **قرارها بدمج القنصلية الأمريكية التي تعتبر قناة التواصل المختصة في كل المعاملات الرسمية الأمريكية مع الفلسطينيين وإلحاقها بالسفارة الأمريكية في القدس، وكذلك** الدول التي قامت بذات الاجراء **(نقل سفارتها)** واعتباره لاغياً ولا يرتب حقاً.

يوصي بما يلي:

1- توجيه التحية والتقدير لأهل مدينة القدس المحتلة على تصديهم الباسل لقرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها وللهجمة الإسرائيلية التهويدية الشرسة على مدينتهم ومقدساتهم وصمودهم في مدينتهم المحتلة وسقوط العديد من الشهداء خلال مواجهاتهم مع قوات الاحتلال والمتطرفين لحماية مدينتهم ومقدساتهم الإسلامية والمسيحية، **وما يتعرضون له من حملات اعتقال وابعاد عن المدينة المقدسة والتي طالت القيادات الوطنية الفلسطينية ومنها وزير القدس المهندس/ عدنان الحسيني عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ومحافظ القدس السيد/ عدنان غيث.**

2- رفض وإدانة كافة محاولات اسرائيل فرض سيطرتها على القدس المحتلة ومقدساتها ومحاولة بسط السيادة على المسجد الاقصى المبارك بما يمس وصاية المملكة الاردنية الهاشمية عليه وعلى الاماكن المقدسة فيها، ورفض كل الإجراءات التي قامت بها سلطات الاحتلال لتغيير واقع الحرم القدسي الشريف من الاغلاق أمام المصلين واستمرار العبث وأعمال الحفريات أسفل حائط البراق غرب المسجد الأقصى والتي أدت إلى حدوث انهيارات في السور الغربي للمسجد الأمر الذي يدل على أن الحفريات وصلت إلى مرحلة متقدمة، وذلك بهدف تغيير الواقع القانوني والتاريخي القائم فيه، ودعم الجهود الأردنية والفلسطينية والعربية التي من شأنها الحفاظ على واقعه القانوني والتاريخي إلى ما قبل الخامس من حزيران 1967

ومطالبة المجتمع الدولي إلزام سلطات الاحتلال بالحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي فيه، وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة .

3- الإدانة الشديدة لأي اجتماع أو نشاط يعقد في مدينة القدس المحتلة ينتهك قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالمدينة باعتبارها أرضاً فلسطينية محتلة، **وتوجيه الشكر للجهود الدبلوماسية العربية التي ساهمت في إلغاء إقامة مهرجان اليوروفيجن الذي كانت إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) تعتزم استضافته في القدس المحتلة.**

4- إدانة القوانين العنصرية الإسرائيلية الهادفة لتمزيق شمل العائلات المقدسية، وطرد المقدسيين من مدينتهم (القدس المحتلة)، واستيلاء إسرائيل على العقارات المقدسية في البلدة القديمة ومواصلتها إجراءات تهجيرهم وهدم منازلهم، واستمرار التصدي لأي محاولات إسرائيلية للاستيلاء على هذه الممتلكات والطلب من المؤسسات ذات الصلة بتحمل مسؤولياتها لوقف هذه الانتهاكات باعتبارها تطهيراً عرقياً يحرمه القانون الدولي.

5- دعوة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن المسؤول عن الأمن والسلم الدوليين لتحمل المسؤولية في الحفاظ على المسجد الأقصى وحمايته من التهديدات الإسرائيلية، وحماية كافة المقدسات والأوقاف الإسلامية والمسيحية، وضرورة تنفيذ كافة القرارات الدولية ذات الصلة وخاصة القرارات (242، 476، 478، 2334).

6- إدانة محاولات "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال) تزوير تاريخ القدس والسطو على معالمها التاريخية من خلال إقامة حدائق توراتية وزراعة قبور وهمية يهودية وبناء كنس على أنقاض مباني الأوقاف الإسلامية في محيط الحرم القدسي الشريف وإزالة المقبرة الإسلامية (مأمن الله) وإقامة ما يسمى بـ "متحف التسامح" على أنقاضها ودعوة منظمات اليونسكو والألكسو والاسيسكو توحيد الجهود للتصدي للمخططات الإسرائيلية لتهويد أسماء المواقع الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة وسائر الأراضي الفلسطينية المحتلة وتسجيلها كمواقع إسرائيلية.

7- استمرار دعوة العواصم العربية والإسلامية الموقعة على اتفاقيات التوأمة مع مدينة القدس عاصمة الدولة الفلسطينية تفعيل هذه الاتفاقيات ودعوة العواصم والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التعليمية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية والصحية للتوأمة مع مدينة القدس المحتلة ومؤسساتها ذات الاختصاص، وذلك لضمان تقديم الدعم

والمساعدة والمساندة لمدينة القدس وأهلها ومؤسساتها.

8- التأكيد على دعوة جميع منظمات المجتمع المدني تحمل مسؤولياتها للتصدي لمخططات تهويد ومصادرة الأراضي وهدم البيوت ومصادرة الهويات للمقدسيين ودعم صمود المدينة وأهلها.

9- التأكيد على أهمية دور مجالس سفراء الدول العربية والإسلامية في أماكن تواجدها لخدمة قضية القدس وإيضاح الواقع القانوني للمدينة المقدسة وتعارض قرار الرئيس الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها مع قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة، ودعوة هذه المجالس لتكثيف نشاطها وجهودها في منظمة اليونسكو والأمم المتحدة لدعم جهود المحافظة على مدينة القدس الشرقية عاصمة للدولة الفلسطينية المستقلة.

10- إدانة استمرار اسرائيل **(السلطة القائمة بالاحتلال)** اغلاق المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية المحتلة ودعوة المجتمع الدولي دعم ومساندة جهود دولة فلسطين لإعادة فتح هذه المؤسسات.

11- **إدانة التحريض الإسرائيلي ضد المنهاج الفلسطيني في مدينة القدس المحتلة ومحاولاتها تهويد التعليم العربي فيها، والإشادة بموقف الاتحاد الأوربي الذي رفض التحريض الإسرائيلي على المنهاج الفلسطيني وقدم دعما إضافيا للتعليم الفلسطيني.**

12- دعوة الدول العربية لتفعيل قرارات القمم العربية وخاصة القرار رقم 709 الصادر عن "قمة القدس" والتي عقدت في الظهران بتاريخ 2018/4/15، لدعم صمود مدينة القدس وأهلها في مواجهة الإجراءات الإسرائيلية التهويدية، والوفاء بالتزاماتها المالية من خلال الصناديق والآليات المعتمدة، وأهمية ذلك خاصة بعد الممارسات الإسرائيلية المتزايدة في ظل القرار الأمريكي باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل .

ثانياً : جدار الفصل العنصري:

ناقش المؤتمر مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلية بناء جدار الفصل العنصري في عمق أراضي الضفة الغربية المحتلة بالرغم من مرور عدة سنوات على صدور الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بعدم شرعية الجدار، وضرورة إزالته من الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية باعتبارها جزءاً من

الأراضي العربية المحتلة، الذي حول المدن والقرى الفلسطينية إلى جيوب معزولة عن بعضها البعض مما عرقل التواصل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومس بشكل مباشر الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، وكذلك مواصلة إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) نهب الأحواض المائية الفلسطينية مستمرة في تحديها ومخالفتها لقوانين وقرارات الشرعية الدولية.

وفي ضوء ذلك يستمر المؤتمر في توجيه كل التحية والتقدير والاعتزاز لأهالي القرى الفلسطينية والمتضامنين معهم من أطراف ومؤسسات محلية ودولية في مقاومتهم لجدار الفصل العنصري، وإدانة العدوان الوحشي الإسرائيلي على الفلسطينيين الذين يتصدون لهذا الجدار العنصري، والذي يؤدي إلى استمرار سقوط الشهداء والجرحى منهم جراء هذا العدوان، ودعوة المنظمات الدولية التدخل الفوري لإجبار إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) على وقف هذا العدوان الوحشي على الفلسطينيين في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد المؤتمر على:

1- استمرار دعوة الدول العربية والمنظمات العربية والإسلامية والدولية إلى حشد التأييد اللازم لتنفيذ ما ورد في الفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة **لعام 2004** بشأن جدار الفصل العنصري وضرورة وقف بنائه وإزالته وتسجيل الأضرار الناجمة عنه والطلب من الدول كافة عدم تقديم أي مساعدة أو تعاون في بنائه، وتكثيف الحملات الإعلامية عبر الفضائيات العربية، خاصة الموجهة باللغة الإنجليزية حول أخطار الجدار وأهدافه السياسية الرامية لفرض حدود جديدة لإسرائيل من طرف واحد.

2- التأكيد على دعوة الدول العربية للاستمرار في تقديم الدعم لمكتب سجل الأمم المتحدة لتسجيل الأضرار الناشئة عن إقامة الجدار في الاراضي الفلسطينية المحتلة حتى يتمكن من انجاز مهامه .

3- دعوة المجتمع الدولي تحمل مسؤولياته في التصدي لأي عملية تهجير إسرائيلية جديدة لأبناء الشعب الفلسطيني تفرضها الضغوط المعيشية القاسية التي يعاني منها اللاجئون وغير اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة، نتيجة استمرار إقامتها جدار الفصل العنصري وممارساتها العدوانية الأخرى.

4- التأكيد على المسؤولية الدولية والقانونية والأخلاقية على جميع الدول التي التزمت بحل

الـدولتين لوقـف التـدهور النـاتج عـن الممارسـات الإسـرائيلية بمـا فيهـا جـدار الفصـل العنصـري، خاصـة الـدول دائمـة العضـوية فـي مجلـس الأمـن التـي تتحمـل مسـؤولية حفـظ السـلم والأمـن الـدوليين وصـون القـرارات الدوليـة التـي لا تسـقط بالتقـادم وإلـزام إسـرائيل (السـلطة القائمـة بـالاحتلال) بتنفيـذ التزاماتهـا المنصـوص عليهـا فـي تلـك القـرارات، ودعـوة الـدول التـي لـم تعتـرف بدولـة فلسـطين بـالاعتراف بهـا بغيـة تحقيـق حـل عـادل ودائـم وشامل يسهم في تعزيز الأمن والسلم العالميين.

5- دعـوة وكالـة الغـوث الدوليـة (الأونـروا) والمنظمـات الدوليـة ذات العلاقـة وفـي مقـدمتها مكتـب الأمـم المتحـدة لتنسـيق المسـاعدات الإنسـانية فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة (أوتشـا) إلـى الاسـتمرار فـي التعريـف بأخطـار إقامـة هـذا الجـدار علـى اللاجئـين الفلسـطينيين، الـذي يحـرمهم مـن الوصـول إلـى منشـآت الوكالـة وخـدماتها التعليميـة والصحية والاجتماعية.

6- مواصـلة عمـل لجنـة البـرامج التعليميـة الموجهـة إلـى الطلبـة العـرب فـي الأراضـي العربيـة المحتلـة فـي إعـداد المـواد الإعلاميـة حـول الجـدار بالتعـاون مـع دولـة فلسـطين والـدول العربيـة المضـيفة، واسـتمرار اعتبـار يـوم 7/9 مـن كـل عـام وهـو تـاريخ صـدور الفتـوى القانونية لمحكمة العدل الدولية حول الجدار مناسبة لعرض تلك المواد الإعلامية.

ثالثًا: الاستيطان والهجرة:

اسـتعرض المـؤتمر تصـعيد سـلطات الاحـتلال الإسـرائيلي لـوتيرة الاسـتيطان بعـد قـرار الـرئيس الأمريكـي بـالاعتراف بالقـدس عاصـمة لإسـرائيل ونقـل سـفارة بـلاده إليهـا، ومواصـلة مصـادرة الأراضـي وتجريـف الزراعيـة منهـا فـي الأراضـي الفلسـطينية المحتلـة وهـدم المنـازل وتهجيـر المـواطنين الفلسـطينيين فـي الخـان الأحمـر، لصـالح توسـيع مسـتوطناتها **لعـزل** القـدس المحتلـة **عـن الضـفة الغربيـة** وذلـك لتغييـر الأوضـاع جغرافيًـا وديمغرافيًـا علـى الأرض وفـرض سياسـة الأمـر الواقـع ومحـاولات شـرعنة البـؤر الاسـتيطانية واعتبـار ذلـك بـاطلاً ولا يعتـد بـه وفقـاً لقـرارات الشـرعية الدوليـة وخاصـة قـرار مجلـس الأمـن رقـم 2334 بتـاريخ 2016/12/23، واسـتعرض تصـاعد العـدوان اليـومي للمسـتوطنين علـى المـواطنين الفلسـطينيين وممتلكـاتهم وحـرق المسـاجد تحـت حمايـة قـوات الاحـتلال الإسـرائيلية، لا سـيما بعد إقرار ما يسمى بـ (قانون القومية) الذي يشجع ويشرعن ويوسع الاستيطان.

وأكد المؤتمر على ما يلي:

1- رفض سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والتي تمثل انتهاكًا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة، وما أكدته الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية في 9 يوليه 2004 بعدم قانونية الاستيطان والتأكيد على ضرورة التصدي لمحاولات الحكومة الإسرائيلية تنفيذ خطة الانطواء الخاصة بتجميع المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية المحتلة وضمها إلى "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال)، والتحذير من خطورة الهجمة الاستيطانية الشرسة التي تتعرض لها الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يهدد عملية السلام ويقوض حل الدولتين ويمنع قيام دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية .

2- مطالبة المجتمع الدولي وخاصة مجلس الأمن بذل جهوده لوقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والجولان السوري المحتل وتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة لاسيما قراري مجلس الأمن رقم 465 لعام 1980 ورقم 497 لعام 1981 اللذين يؤكدان على عدم شرعية الاستيطان وضرورة تفكيك المستوطنات القائمة واعتبار الإجراءات الإسرائيلية لشرعنة الاستيطان باطلة ولا يعتد بها وكذلك القرار رقم 2334 لعام 2016 ومطالبة سكرتير عام الأمم المتحدة متابعة تنفيذ هذا القرار، ومطالبة الدول والمؤسسات التي تقدم دعما للاستيطان العمل على وقف هذا الدعم باعتباره خرقا للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية التي تعتبر الاستيطان جريمة حرب تقتضي المسائلة، وفي هذا الاطار يؤكد المؤتمر على ضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي العربية المحتلة حتى خطوط الرابع من حزيران 1967

3- إدانة الممارسات الاجرامية للمستوطنين ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة وخاصةً منظمة (تدفيع الثمن الإرهابية) والتي تقوم بمهاجمة القرى العربية، وتقوم بتعذيب وحرق الأطفال والعائلات الفلسطينية كما حدث مع عائلة الدوابشة والطفل محمد أبو خضير وغيرهم، ودعوة المجتمع الدولي اعتبارها منظمة ارهابية والتعامل معها على هذا الاساس.

4- يثمن المجتمعون موقف الدول التي تحظر منتجات المستوطنات والجهات الدولية التي ترفض التعامل مع المؤسسات المقامة في المستوطنات الإسرائيلية خاصة الأندية الرياضية والجامعات، ودعوة باقي الحكومات والمنظمات الدولية لعدم التعامل

مع المؤسسات التي تقام في المستوطنات .

5- إدانة مواصلة سلطات الاحتلال الإسرائيلي هدم القرى العربية في الجليل والنقب والخليل وفي قرى القدس المحتلة والخان الأحمر والتجمعات البدوية وغيرها من القرى الفلسطينية المستهدفة بعمليات تطهير وتدمير وترحيل قسري لأهلها ومطالبة المجتمع الدولي اتخاذ الإجراءات القانونية الدولية اللازمة لمعاقبة سلطات الاحتلال الإسرائيلي وإلزامها بوقف هذه الانتهاكات المتواصلة.

6- إدانة الوجود الاستيطاني الإسرائيلي وتكثيف ذلك الاستيطان في الجولان **العربي** السوري المحتل، والتأكيد على عروبة الجولان كجزء لا يتجزأ من الأراضي السورية.

7- رفض السياسات الإسرائيلية في مجال الهجرة لمخالفتها للشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، وتحذير الدول التي تسهل هجرة اليهود من خطورة الهجرة اليهودية على السلام والاستقرار في المنطقة وعلى علاقتها ومصالحها مع الدول العربية، والعمل على إبراز مدى عدوانية المواقف الإسرائيلية في هذا الخصوص.

8- إدانة الممارسات الإسرائيلية في استخدام الأراضي الفلسطينية المحتلة للتخلص من نفاياتها الصلبة والنفايات الخطرة والسامة والمواد المشعة الناتجة عن استخدام المستوطنات الإسرائيلية، لما يتركه ذلك من تأثيرات صحية وبيئية سلبية على أهالي الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة المنظمة الدولية للبيئة والهيئة الدولية للطاقة الذرية للتحقيق في هذه المخالفات والعمل على تلافي آثارها الخطيرة على الشعب الفلسطيني.

9- إدانة المنظمات الأمريكية والأوروبية التي تقدم الدعم والتمويل للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات المجتمع المدني التحرك على الساحة الدولية لكشفها وملاحقتها قضائياً لانتهاكها القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بإدانة الاستيطان.

10- رفض وإدانة المخططات الإسرائيلية الرامية لفصل منطقة الأغوار عن الأراضي الفلسطينية واستمرار سيطرتها على هذه المنطقة لما في ذلك من أبعاد خطرة على تحقيق التسوية القائمة على الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية كاملة السيادة على كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

رابعاً : متابعة تطورات الانتفاضة ودعمها:

واستعرض المؤتمر تصاعد وتيرة المقاومة الشعبية الفلسطينية ومنها مسيرات العودة في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة والخان الأحمر، ومواصلة "إسرائيل" (السلطة القائمة بالاحتلال) عدوانها على أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتصعيدها ممارساتها العنصرية وخاصة استهداف الأطفال والشباب والفتيات من المتظاهرين السلميين بالرصاص الحي، لا سيما الهبة الجماهيرية التي أعقبت قرار الرئيس الأمريكي الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها حيث وجه المؤتمر تحية اعتزاز إلى الشعب الفلسطيني ومقاومته الباسلة ونضاله وتضحياته وصموده في وجه الممارسات الوحشية التي تقوم بها إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال)، ويدعو المجتمع الدولي إلى إرغام إسرائيل على سحب قواتها من الأراضي العربية المحتلة في فلسطين والجولان إلى خطوط الرابع من حزيران 1967، والجزء المحتل من الأراضي اللبنانية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين الفلسطينيين طبقا لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية التي قامت على أساسها عملية السلام، وفي مقدمتها القرار 194 لعام 1948.

ويؤكد على ما يلي:

1- دعم المقاومة الشعبية للشعب الفلسطيني في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة ضد العدوان الإسرائيلي وممارساته والتي استشهد فيها حتى الآن مئات الشهداء، والآلاف من الجرحى، إضافة إلى اعتقال **الآلاف** من أبناء الشعب الفلسطيني .

2- إدانة قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإعدام الفلسطينيين ميدانياً دون محاكمة وتصفية وتعذيب الاسرى منهم بالإهمال الطبي المتعمد، إضافة إلى قتل الأطفال والشباب من كلا الجنسين، وممارسة الاعتقال والتعذيب بحقهم واصدار الأحكام المجحفة ضدهم، إضافة إلى سياسة هدم بيوت الشهداء واحتجاز جثامينهم وسرقة أعضائهم ومعاقبة ذويهم ودعوة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية ذات العلاقة (اليونسيف ومجلس حقوق الإنسان) والأمم المتحدة بالتدخل العاجل لوقف هذه الجرائم الإسرائيلية .

3- مطالبة المجتمع الدولي والأمم المتحدة بتنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة

الصادر بتاريخ 2018/6/13 الخاص بتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

4- مطالبة المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل **(السلطة القائمة بالاحتلال)** لرفع الحصار وفتح المعابر التجارية من وإلى قطاع غزة بشكل كامل، والسماح بإدخال مواد البناء اللازمة من المعابر التجارية لإعادة إعمار قطاع غزة إثر الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة، وكذلك المواد الصناعية الخام وإعادة بناء المطار، وإنشاء ممر آمن بين قطاع غزة والضفة الغربية.

5- إدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتواصلة على المياه الإقليمية لقطاع غزة واستهدافها للصيادين وسفنهم والمتضامنين معهم وتقليصها للمجال البحري لقطاع غزة من 20 ميل بحري وفقاً لما نصت عليه اتفاقيات أوسلو إلى 3 أميال بحرية.

6- يعرب المؤتمر عن قلقه البالغ بسبب بطء عملية إعادة الاعمار في قطاع غزة بعد التدمير الذي تسبب به العدوان الإسرائيلي على القطاع ويدعو الدول المانحة إلى الوفاء بما التزمت به من تعهدات مالية خلال مؤتمر الاعمار الذي عقد بالقاهرة في 2014/10/12.

7- إدانة قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي باعتقال **الآلاف** من الشباب الفلسطينيين ودعوة الأمانة العامة ومجالس السفراء العرب وأجهزة الإعلام العربية إلى التحذير من خطورة الأوضاع المأساوية التي يعيشها المعتقلون والأسرى الفلسطينيون والعرب في السجون والمعتقلات الإسرائيلية في ظل ممارسات بشعة تتنافى مع كافة الشرائع والمواثيق الدولية والتي أدت إلى استشهاد البعض منهم.

8- توجيه تحيه اكبار إلى كافة الاسرى والمعتقلين الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال الاسرائيلي وتحميل حكومة الاحتلال المسؤولية الكاملة عن حياتهم وادانة سياستها في تنفيذ الاعتقال الاداري للفلسطينيين ومطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الإنسانية والحقوقية الدولية لممارسة الضغط على إسرائيل **(السلطة القائمة بالاحتلال)** للإفراج عنهم.

9- تثمين مواقف **المتضامنين** والدبلوماسيين الأجانب المعتمدين لدى السلطة الوطنية الفلسطينية الذين شاركوا في الفعاليات الاحتجاجية في الخان الأحمر وقوفا إلى جانب الحق الفلسطيني والذين تعرضوا، مع الفلسطينيين، للقمع الوحشي الإسرائيلي.

10- دعوة الدول العربية إلى تمويل الصندوق العربي لدعم الأسرى الفلسطينيين والعرب وتأهيل المحررين من سجون الاحتلال الإسرائيلي كي يتمكن من القيام بمهامه خاصة بعد إقرار قانون باقتطاع الحكومة الإسرائيلية مخصصات أسر الشهداء والأسرى من عائدات الضرائب على خلفية دفع السلطة الوطنية الفلسطينية مخصصات أسر الشهداء والأسرى.

11- دعوة البرلمان العربي واتحاد البرلمانات العربية إلى الاستمرار في التحرك على الساحة الاقليمية والدولية لفضح المخططات الاسرائيلية ضد ابناء الشعب الفلسطيني التي تنتهك كافة الشرائع والمواثيق والقرارات الدولية ذات الصلة.

12- دعوة الأمانة العامة لمتابعة مؤشرات التصويت على القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي/الإسرائيلي في الجمعية العامة للأمم المتحدة وكافة الهيئات الدولية، والاتصال بالدول التي تتخذ مواقف سلبية في هذا الشأن لشرح وجهة النظر العربية ومحاولة تغيير مواقفها.

خامساً : اللاجئون الفلسطينيون:

بحث المؤتمر موضوع اللاجئين الفلسطينيين من جوانبه المختلفة، **ولا سيما الاستهداف الأمريكي لقضية اللاجئين بإعادة تعريف اللاجئ وتحديد عدد اللاجئين** وأكد على رفضه المطلق لأي حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين بمعزل عن القرار 194 لسنة 1948 الذي يضمن حق العودة والتعويض لكل اللاجئين الفلسطينيين، وضرورة التصدي لمطالبة إسرائيل **(السلطة القائمة بالاحتلال)** وبعض الأطراف الدولية **وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية** تعريف إسرائيل بالدولة اليهودية، وأكد المؤتمر على ما يلي:

1- التمسك بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والتعويض كحق متلازم للاجئين الفلسطينيين، ورفض محاولات التوطين بكافة أشكاله، والتحذير من عواقب بعض التصريحات والتحركات لبعض الأطراف الدولية الهادفة إلى إسقاط حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ودعوة الأمانة العامة والدول الأعضاء إلى مواصلة وتكثيف جهودها على الساحة الدولية، وفي الأمم المتحدة، لتأكيد هذا الحق وفقًا لقرارات الشرعية الدولية وخاصة قرار الجمعية العامة رقم 194 (1948)، ووفقًا لمبادرة السلام العربية وتأكيد مسؤولية إسرائيل القانونية والسياسية والأخلاقية عن نشوء واستمرار قضية اللاجئين الفلسطينيين.

2- التأكيد على أن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر القضية الفلسطينية وحلها يعتبر أساساً لتحقيق السلام العادل والشامل، ورفض التعرض لها أو معالجتها من أية جهة كانت بشكل منفصل ومخالف للقرار رقم 194 لعام 1948 .

3- رفض "قانون القومية" الذي أقره الكنيست والذي يعرف إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) على أنها دولة يهودية، والذي يستهدف من وراء ذلك إلغاء حق العودة والتطهير العرقي العنصري ضد الفلسطينيين.

4- رفض محاولات وطروحات شمول اللاجئين الفلسطينيين تحت مظلة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والتمسك بولاية وكالة الغوث الدولية التي أنشأت بقرار الجمعية العامة رقم 302 لعام 1949 خاصة بهم.

5- يدين المؤتمر المخططات الإسرائيلية الرامية إلى التدمير الوحشي لمخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة **ومخيم شفاط في القدس الشرقية**، ودعوة المجتمع الدولي للتدخل الفوري وتوفير الحماية للاجئين، وبذل أقصى الجهود لمعالجة آثار الكارثة الإنسانية في هذه المناطق.

6- استمرار دعوة الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين تزويد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بكل الدراسات والتقارير ذات العلاقة بقضية اللاجئين الفلسطينيين.

7- يؤكد المؤتمر على ضرورة تفعيل ما ورد في بروتوكول الدار البيضاء الصادر بتاريخ 1965/9/11 الخاص بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية الشقيقة، ويوصي بأهمية تسهيل حركة وإقامة حاملي جواز سفر السلطة الوطنية الفلسطينية.

سادساً : نشاط وكالة الغوث الدولية (الأونروا) وأوضاعها المالية:

بحث المؤتمر موضوع "نشاط الأونروا" من جوانبه المختلفة، وأكد على أهمية استمرار ولاية الأونروا وقيامها بالدور المنوط بها طبقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 302 عام 1949 والالتزام بمسؤوليتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين كعنوان للالتزام الدولي بقضيتهم حتى يتم حلها وفق قرارات الشرعية الدولية وفي مقدمتها القرار الدولي رقم 194 لعام 1948، وبحث المؤتمر خطورة وتداعيات الأزمة المالية التي تمر بها الوكالة وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية في مناطق عملياتها الخمس وتأثيرها على الاستقرار في المنطقة والتي تفاقمت بعد قرار الولايات المتحدة **الأمريكية وقف** مساهماتها في ميزانية الوكالة، وآثارها على الخدمات التي تقدمها في إطار برنامج

الطوارئ في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث بحث المجتمعون كافة التحديات التي تواجه عمل وكالة الغوث الدولية، والسبل الكفيلة التي تساعد الوكالة في مواجهة هذه التحديات وأوصى بما يلي:

1- التأكيد على التفويض الممنوح للأونروا وفق قرار إنشائها (قرار الجمعية العامة رقم 302 لعام 1949) وعدم المساس به أو بولايتها ومسؤوليتها عن تقديم خدماتها للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملياتها الخمس وعدم تغيير أو نقل مسؤوليتها إلى أية جهة أخرى بما فيها المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR)، والعمل على أن تبقى الأونروا ومرجعيتها القانونية الأمم المتحدة وكذلك التأكيد على ضرورة استمرار الأونروا بتحمل مسؤولياتها في تقديم كافة خدماتها التعليمية والصحية والاجتماعية والإغاثية لكل اللاجئين داخل المخيمات وخارجها في كافة مناطق عملياتها دون أن يترتب على ذلك أية التزامات مالية على اللاجئين وحتى يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلا عادلا وشاملا وفق ما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة 194.

2- الدعوة إلى حشد التأييد الدولي لتجديد تفويض الاونروا والمقرر خلال شهر نوفمبر 2019 وفقاً لصيغة التفويض الممنوح للوكالة والوارد في قرار إنشائها رقم 302 لعام 1949 .

3- دعوة وكالة الغوث إلى مواصلة تنفيذ استراتيجية حشد الموارد بما يضمن تمويل كاف ومستدام ويمكن التنبؤ به لتأمين احتياجات وكالة الغوث الدولية التمويلية لتقوم بواجباتها بما يضمن تقديم أفضل الخدمات الأساسية إلى اللاجئين الفلسطينيين كما جاء في قرار إنشائها .

4- مطالبة وكالة الغوث الدولية **مواصلة العمل** بإيجاد الوسائل الكفيلة لتوسيع قاعدة الدول المانحة وزيادة الأموال الملتزم بها بما يتوافق مع احتياجات الوكالة، ودعوة الدول الأعضاء في اللجنة الاستشارية، ووفق الاتفاقيات المحددة لذلك، الاستمرار في زيادة دعمها للوكالة، والطلب من الوكالة استمرار التأكيد على التزام الدول المانحة بالتبرع الأساسي للوكالة كعنوان لالتزام المجتمع الدولي بقضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في العودة والتعويض وفق قرار الأمم المتحدة 194 لعام 1948.

5- مطالبة وكالة الغوث الدولية إيضاح مفاهيم الحيادية وحدودها التي تطبقها على موظفيها بما يتفق مع الأنظمة الخاصة بهيئة الأمم المتحدة، وبما لا يسمح باستخدام

هذه المفاهيم لمنع حرية التعبير المسؤول وذلك حفاظاً على أداء الوكالة لمهامها .

6- الرفض القاطع للإجراءات التقشفية والتدبيرية التي قامت بها وكالة الغوث الدولية وذلك لتجاوز الوكالة لأزمتها المالية عام 2018 والتأكيد على ألا تنعكس الأزمة المالية مستقبلاً على مستوى تقديم خدمات الوكالة لمجتمع اللاجئين بما يمثل عبئاً مالياً إضافياً على الدول العربية المضيفة .

7- دعوة الأونروا تحمل مسؤولياتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين في سوريا **واستكمال عملية** إعادة بناء **منشآتها في** مخيم اليرموك وتأمين عودة أولئك الذين نزحوا خارجها وخاصة **إلى** لبنان من خلال تقديم الدعم اللازم لهم ومناشدة المجتمع الدولي مساندة الأونروا في هذه المهمة من خلال مدها بالتمويل اللازم.

8- دعوة الدول المانحة للأونروا **زيادة مساهماتها** المالية لدعم تمويل خطة إعادة إعمار مخيم نهر البارد وذلك بالسرعة الممكنة نظراً لتردي اوضاع لاجئي المخيم المهجرين، والاستمرار في عمل برنامج الطوارئ الخاص بمهجري المخيم في مجالي السكن والصحة، ودعوة الدول العربية **التي لم تسدد** تعهداتها المالية طبقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر فيينا عام 2008 **إلى الايفاء بها.**

9- الطلب من السيد الأمين العام التواصل مع الدول الأعضاء لضمان تسديد مساهمة الدول العربية لموازنة الوكالة الاعتيادية وفقاً للآلية التي يراها مناسبة وذلك تنفيذاً لقرارات مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دوراته المتعاقبة وآخرها القرار رقم **8283 بتاريخ 2018/9/11** الخاص بتسديد نسبة مساهمة الدول العربية البالغة 7.73% من موازنة الاونروا، وتوجيه الشكر للدول العربية التي قامت بتسديد مساهماتها في موازنة الوكالة **وقدمت دعماً إضافياً،** ودعوة الدول التي لم تسدد إلى سرعة سداد مساهماتها .

10- مطالبة الدول المانحة الوفاء وزيادة التزاماتها تجاه موازنات الأونروا والتأكيد على عدم ربطها بالأزمات العالمية والإقليمية والتي تؤثر على تقديم الموارد الكافية لبرامج الأونروا للالتزام بميثاق عملها مع الأخذ بعين الاعتبار على أن عمل الأونروا التزام سياسي وقانوني من جهة، ومن جهة أخرى ضرورة الحد من معاناة اللاجئين الفلسطينيين وتوفير احتياجاتهم الأساسية والإنسانية استناداً للتفويض الممنوح للوكالة إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لقضيتهم وتطبيق هذا الحل.

11- إدانة محاولات إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) إنهاء وجود الاونروا بإغلاق كافة

مراكز الوكالة في مخيم شفعاط في مدينة القدس المحتلة وإعادة تعريف ذلك المخيم.

12- استمرار دعوة الأمانة العامة وبعثاتها في الخارج ومجالس السفراء العرب إلى مواصلة تفعيل قنوات الاتصال المختلفة مع الدول المانحة كافة، لحثها على الوفاء بالتزاماتها المالية تجاه وكالة الغوث الدولية وتمكين الوكالة من القيام بمهامها كاملة.

13- الترحيب بقرار القمة الاسلامية التي عقدت في أسطنبول (مايو 2018) القاضي بإنشاء صندوق وقف إنمائي لدعم اللاجئين الفلسطينيين، ودعوة كافة الدول الأعضاء دعم هذا الصندوق لكي يتمكن من القيام بمهامه.

14- تقديم الشكر للمفوض العام للأونروا ولكافة العاملين في الوكالة في مناطق عملياتها الخمس لما يبذلونه من جهود مخلصة في مواجهة التحديات في سبيل تقديم خدماتهم لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين.

سابعًا : التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

بحث المؤتمر موضوع "التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة" من جوانبه المختلفة، وتابع بقلق التأثير الكارثي للاحتلال الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والإنسانية المتدهورة للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة "قطاع غزة"، كما ناقش الجهود العربية في مجال دعم الفلسطينيين على الصعيد الرسمي والشعبي، نتيجة للاحتياجات المتزايدة الناجمة عن استمرار تدهور الاقتصاد والوضع المعيشي للفلسطينيين، وأوصى بما يلي:

1- التأكيد على مسؤولية المجتمع الدولي تجاه الشعب الفلسطيني، ومطالبته بتنفيذ التزاماته وفق قرارات الشرعية الدولية لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 ومساعدة الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وتمكينه من السيطرة على كامل موارده وممارسة حقه في التنمية، وزيادة العون المقدم للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كي يتمكن هذا العون من تحقيق أهدافه بتأهيل الاقتصاد الفلسطيني وتعزيز قدراته الذاتية، وفك ارتهانه بالاقتصاد الإسرائيلي وبناء علاقات تعاون مع الاقتصادين الإقليمي والدولي.

2- دعوة الأمانة العامة إلى استمرار التنسيق مع المجتمع الدولي والمنظمات والمجالس العربية المتخصصة الحكومية وغير الحكومية لتركيز الجهود على معالجة الأوضاع

المعيشية المتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة جراء الممارسات والإجراءات القمعية، وخاصة في مجالات الصحة والتعليم والطفولة والإغاثة.

3- التأكيد على مواصلة الالتزام العربي بتنفيذ قرارات مؤتمرات القمم العربية والمجالس الوزارية الخاصة بدعم صمود الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وضمان استمرار هذا الدعم وانتظام تدفقه، وتنفيذ قرار توفير شبكة أمان مالية للسلطة الوطنية بمبلغ 100 مليون دولار شهرياً في ظل الأزمة المالية الحالية التي تعانيها السلطة الوطنية الفلسطينية، (خاصة بعد القرار الأمريكي تعليق مساعداتها للسلطة الوطنية الفلسطينية البالغة 300 مليون دولار **وقطع المساعدات المالية عن المستشفيات الفلسطينية في مدينة القدس المحتلة**، وذلك تنفيذاً لقرار قمة بغداد رقم 551 بتاريخ 2012/3/29، وما أقرته اللجنة الوزارية لمبادرة السلام العربية في دورات متعددة، وتوجيه الشكر للدول العربية التي تقوم بتسديد التزاماتها وفقاً لهذه القرارات .

4- التأكيد على ضرورة ممارسة ضغط دولي على إسرائيل **(السلطة القائمة بالاحتلال)** لضمان حرية حركة الأفراد والبضائع في كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة وبينها وبين محيطها العربي، **نظراً لعدم التزام إسرائيل ببروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1993 الأمر الذي يكبد الاقتصاد الفلسطيني خسائر مالية فادحة .**

5- دعوة دولة فلسطين إلى مواصلة إصدار التقارير التي توضح أثر السياسات والممارسات الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني ومؤشرات أدائه وموافاة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهذه التقارير.

6- تثمين الدور الذي تقوم به الصناديق والمؤسسات المالية والاقتصادية العربية ومنظمات العمل العربي المشترك، والمنظمات الشعبية في دعم الشعب الفلسطيني ودعوتها إلى تكثيف جهودها وبرامجها لتقديم العون المالي والفني لتعزيز القدرات الاقتصادية والمؤسساتية للشعب الفلسطيني.

7- توجيه الشكر للدول العربية التي توفي بالتزاماتها في صندوقي الأقصى والانتفاضة، والدعم الإضافي ودعم الموازنة، وحث باقي الدول العربية الأخرى إلى الوفاء بالمتأخرات المستحقة عليها بأقصى سرعة.

8- توجيه الشكر والتقدير للشعوب العربية التي يشكل دعمها وتضامنها وتكافلها عونا بالغ الأهمية للشعب الفلسطيني ويسهم في توفير الاحتياجات الأساسية لكثير من الأسر

الفلسطينية ويمكنها من الصمود في وجه العدوان التدميري والحصار الإسرائيلي، ودعوة المؤسسات الشعبية العربية والجمعيات الخيرية والأفراد إلى الاستمرار في مواصلة وتكثيف هذا الدعم وتعظيم مردوده من خلال انتظام تدفق وتنسيق قنواته وتخطيط أوجه استخدامه.

9- التوجه بالشكر إلى الدول العربية التي أصدرت تعليماتها إلى منافذها الجمركية وفتحت أسواقها أمام التدفق الحر للمنتجات الفلسطينية المنشأ، وأعفتها من الرسوم والجمارك والضرائب ذات الأثر المماثل تنفيذًا للقرارات العربية الصادرة بهذا الشأن وحث الدول العربية الأخرى على الإسراع بالقيام بذلك.

10- دعوة المجتمع الدولي ومنظماته المتخصصة تقديم مساعدات عاجلة لتحسين ومعالجة المياه التي أصبحت غير قابلة للاستعمال الآدمي بسبب الانتهاكات الإسرائيلية لهذه الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة، إذ أن 97% من مياه الخزان الجوفي الساحلي غير صالحة للاستخدام الآدمي بسبب تداخل مياه البحر وتسرب مياه الصرف الصحي .

11- التأكيد على العمل لإنهاء الأزمة الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وخاصة في قطاع غزة، نتيجة للحصار الإسرائيلي الجائر عليه، ومطالبة المجتمع الدولي والمنظمات الدولية بممارسة الضغط على إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) لرفع حصارها عن القطاع وفتح المعابر التي تسيطر عليها بشكل فوري ودائم .

ثامناً: ما يستجد من أعمال:

1- توجيه الشكر لجمهوريتي إيرلندا وبوليفيا على تقديم القرار المعنون (إقامة سلام دائم وشامل وعادل في الشرق الأوسط) للجمعية العامة للأمم المتحدة و للدول التي صوتت لصالح القرار والذي صدر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 2018/12/6 والذي يدعو لإقامة سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط استنادا لقرارات الأمم المتحدة بما في ذلك القرار 2334 وانهاء الاحتلال الاسرائيلي الذي بدأ العام 1967 بما في ذلك احتلال القدس الشرقية.

2- التأكيد على دعوة جميع الدول والمنظمات العربية والإسلامية والصناديق العربية ومنظمات المجتمع المدني، إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشروعات الواردة في

الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس الشرقية (2018 – 2022) التي قدمتها دولة فلسطين بهدف انقاذ المدينة المقدسة وحماية مقدساتها وتعزيز صمود أهلها في مواجهة الخطط والممارسات الإسرائيلية .

3- مطالبة الأمم المتحدة الضغط على إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) لتطبيق قرارات المجلس التنفيذي الثاني عشر لليونسكو وقرارات لجنة التراث العالمي التي اعتمدها المجلس التنفيذي لليونسكو بالإجماع في دورته رقم 205 والتي عقدت في باريس بتاريخ 2018/10/10 .

4- التأكيد على احترام الشرعية الوطنية الفلسطينية برئاسة فخامة الرئيس محمود عباس وتثمين جهوده في مجال المصالحة الوطنية الفلسطينية، والإشادة بالجهود الحثيثة التي تبذلها جمهورية مصر العربية لتحقيق المصالحة الوطنية الفلسطينية، ودعوتها للاستمرار في تلك الجهود، وحث الفصائل والقوى الفلسطينية إلى سرعة إتمام المصالحة الوطنية وفق اتفاق القاهرة الموقع في مايو 2011 وآليات وتفاهمات تنفيذه واخرها اتفاق القاهرة 2017، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة، وإجراء الانتخابات العامة في أقرب وقت ممكن.

5- عبر المؤتمر عن رفضه المطلق لما يسمى بـ "قانون الدولة القومية لليهود " العنصري بمجمله الذي يدمر بشكل كامل رؤية حل الدولتين وينفي حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على أرضه ويحسم الوضع النهائي لمدينة القدس باعتبارها عاصمة إسرائيل الكاملة والموحدة ويلغي حق العودة للاجئين الفلسطينيين ويشجع العمل على تطوير الاستيطان اليهودي وإضفاء الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة عام 1967، كما يشجع على تطوير التوطين اليهودي واعتبار إسرائيل دولة مفتوحة أمام الهجرة اليهودية إلى أرض فلسطين، بالاستناد إلى مزاعم الحق الديني والإلهي طبقاً للوعد التوراتي المزعوم، وهو ما ينتهك كافة الشرائع والمواثيق والقرارات الدولية ويقطع الطريق على أي تسوية سياسية، اضافة لمجموعة القوانين العنصرية الخاصة بالأسرى الفلسطينيين من حيث المعاملة والتغذية القسرية والزيارات والتي تحرم الاسرى من ابسط حقوقهم في زيارة ذويهم لهم ، وكذلك قانون تسوية الاراضي الذي يتيح سرقة الاراضي الفلسطينية وشرعنة الاستيطان ، وقانون تحويل حدائق عامة الى مستوطنات في إطار تهويد مدينة القدس جنوب المسجد

الأقصى في حي سلوان ويؤكد المؤتمر على التمسك الكامل بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران/يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية.

محضر اجتماع المؤتمر الثاني والتسعين
لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل

4 – 6 **كانون الأول/ديسمبر** 2018

الموافق 26 – 28 **ربيع الأول** 1440 **هـ**

مقر الأمانة العامة

تنفيذاً لقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة وعلى مستوى وزراء الخارجية التي نصت على تفعيل أجهزة المقاطعة العربية بما فيها قرار القمة الأخيرة لقرار قمة لقدس التي عقدت في الظهران بالمملكة العربية السعودية بتاريخ 15 إبريل 2018 والتي نصت على: "التأكيد على أن مقاطعة الاحتلال الإسرائيلي ونظامه الاستعماري هي أحد الوسائل الناجعة والمشروعة لمقاومته وإنهائه وإنقاذ حل الدولتين وعملية السلام، ودعوة جميع الدول والمؤسسات والشركات والافراد إلى وقف جميع أشكال التعامل المباشر وغير المباشر مع منظومة الاحتلال الاستعماري الاسرائيلي ومستوطناته المخالفة للقانون الدولي، ومتابعة العمل مع الجهات الدولية لإصدار قاعدة البيانات للشركات التي تتعامل مع المستوطنات الإسرائيلية وفقًا لقرارات مجلس حقوق الإنسان ذات الصلة".

واستناداً إلى أحكام اللائحة الداخلية لمؤتمر ضباط الاتصال، وبناءً على الدعوة التي وجهها قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة لعقد مؤتمر لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل، تم عقد الدورة الثانية والتسعين لمؤتمر ضباط اتصال المكاتب الإقليمية للمقاطعة العربية لإسرائيل خلال الفترة 4 – 6 كانون الأول/ديسمبر 2018 م ، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، برئاسة سعادة الدكتور سعيد أبو علي الأمين العام المساعد لقطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة والمشرف على المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل، ومشاركة وفود مثّلت إحدى عشرة دولة عربية، بالإضافة لممثل عن منظمة التعاون الإسلامي، وهي كالتالي :

1 – دولة الإمارات العربية المتحدة

2 – الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

3– جمهورية جيبوتي

4 – المملكة العربية السعودية

5 – جمهورية العراق

6 – دولة فلسطين

7 – دولـة قطـر

8 – دولـة الكويت

9 – الجمهورية اللبنانية

10 – المملكة المغربية

11 – الجمهورية اليمنية

وقد افتتح المؤتمر الدكتور/ سعيد أبو علي الأمين العام المساعد– رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة المشرف على المكتب الرئيسي للمقاطعة، حيث أكد في كلمته الافتتاحية على "أهمية هذا المؤتمر في ظل التطورات التي تشهدها القضية الفلسطينية واستمرار الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأرض والإنسان الفلسطيني مع ما تتعرض له مدينة القدس المحتلة والأرض الفلسطينية من استيطان محموم يتسارع بصورة غير مسبوقة مما يقوض من احتمال حل الدولتين الأمر الذي يتطلب موقفاً دولياً حازماً للتصدي لمخططات التهويد والاستيطان والتمادي الإسرائيلي في الاستهتار بإرادة المجتمع الدولي وحقوق الشعب الفلسطيني".

وفي كلمة دولة فلسطين أكد السيد/ أنور عبد الهادي، المستشار الإعلامي بمنظمة التحرير الفلسطينية على أن "هذا المؤتمر هو مقاومة سلمية ضمن الشرعية الدولية، ومن حق الشعب الفلسطيني أن يدعو إلى مقاطعة الاحتلال الذي يقوم بممارسة الإجرام والاعتقالات وإقامة المستوطنات في الأرض الفلسطينية. كما أكد أهمية إحياء مبادرة السلام العربية التي تهدف إلى إقامة دولة فلسطينية معترف بها دولياً على حدود عام 1967 وعودة اللاجئين وانسحاب الاحتلال الإسرائيلي من الجولان العربي السوري المحتل، مقابل اعتراف وتطبيع العلاقات بين الدول العربية مع إسرائيل".

كما استهل السيد/ أديب محمد رشيد سليم ممثل منظمة التعاون الإسلامي كلمته

بالإشارة إلى قرار مجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في دورته الخامسة والأربعين والتي عقدت في مدينة "دكا" بجمهورية بنغلاديش التي دعت الدول الأعضاء إلى حظر منتجات المستوطنات الإسرائيلية غير القانونية في أسواقها واتخاذ تدابير ضد الكيانات والأفراد المتورطين أو المستفيدين من العمل في المستوطنات الإسرائيلية، وطلبت إعداد قائمة ذات مصداقية بمنتجات وشركات المستوطنات الإسرائيلية لتكون بمثابة مرجع مشترك لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، كما أكد على أهمية التعاون المشترك مع جامعة الدول العربية لتنفيذ القرارات الخاصة بمقاطعة إسرائيل (السلطة القائمة بالاحتلال) لإلزامها على تنفيذ قرارات الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وإقامة دولة فلسطين على حدود عام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

تم الانتقال بعد ذلك إلى جلسات المؤتمر المغلقة، وتم إقرار جدول أعماله بالإجماع والذي يتضمن:

1. الشركات المعروضة للنظر في حظر التعامل معها:

الشركة الفرنسية: VILMORIN CLAUSE & CIE

الشركة الصينية: JIANGSU NANTONG NO.2 CONSTRUCTION ENGINEERING GROUP CO. LTD.

الشركة السويسرية: FERRING PHARMACEUTICALS S A.

الشركة الهولندية: ENDEMOL MIDDLE EAST PRODUCTION S.A.R.L

2. الشركات المعروضة للنظر في مواضيعها مجتمعاً:

الشركة الأمريكية: GENIE ENERGY LTD

الشركة البرازيلية: GESPI AERONAUTICS

الشركة الأمريكية: UNISYS

الشركة الأمريكية: TEREX CORPORATION

وشركتها الفرعية الأمريكية: AMERICAN TRUCK COMPANY(ATC)

3. الشركات المعروضة للنظر في رفع الحظر عنها:

الشركة السنغافورية: ROBINSON &CO. LTD

4. الأشخاص المعروضة مواضيعهم للنظر في إدراجهم على القائمة السوداء:

الفنان الأمريكي: JEREMY PIVEN

الممثلة الفرنسية: LAETITIA DIDIER MALLON

5. المواضيع العامة:

حركة المقاطعة الدولية للاحتلال الإسرائيلي(**BDS**).

6. ما يسجد من أعمال.

وبعد المناقشات والمداولات، تم إقرار التوصيات التالية لرفعها إلى مجلس وزراء الخارجية العرب إضافة إلى إصدار البيان الختامي المرفق.

التوصيات الختامية:

التوصية رقم (1): بشأن الشركة الفرنسية **VILMORIN CLAUSE & CIE**

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. حظر التعامل مع الشركة الفرنسية VILMORIN CLAUSE & CIE، وشركتها الأم الفرنسية LIMAGRAIN، والشركة الأم القابضة الفرنسية VILMORIN & CIE، وسائر شركاتها الفرعية في البلاد العربية ، ومنها الشركات الفرعية التالية :

SUTTONS	بريطانية
FLORA–FREY	نمساوية
SEMENSE CLAUSE	فرنسية
CLAUSE JARDIN	فرنسية
HARRIS MORAN SEEDS COMPANY	أميركية
MARCO POLO SEEDS	تايلاندية
SPERLING GMBH	ألمانية
KYOWA SEEDS	يابانية
NICKERSON ZWAAN	هولندية
HENDERSON SEEDS	استرالية
HAZERA DO BRASIL	برازيلية
HAZERA SEEDS INC	أميركية
HAZERA ESPANA 90 S.A.	اسبانية

HAZERA HELLAS S.A.	يونانية
HAZERA GENETICS LTD	صينية
HAZERA TOHUMCULUKVE TICARET AS	تركية

2. تكليف المكتب الرئيسي بإبلاغ الشركة الفرنسية: VILMORIN CLAUSE & CIE، بالقرار المتخذ بحقها وحيثياته.

التوصية رقم (2): **بشأن الشركة الصينية** JIANGSU NANTONG No.2 CONSTRUCTION ENGINEERING GROUP CO., LTD.

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. حظر التعامل مع الشركة الصينية JIANGSU NANTONG No.2 CONSTRUCTION ENGINEERING GROUP CO., LTD.

وسائر شركاتها الفرعية في البلاد العربية.

2. تكليف المكتب الرئيسي بإبلاغ الشركة الصينية: JIANGSU NANTONG No.2 CONSTRUCTION ENGINEERING GROUP CO., LTD

بالقرار المتخذ بحقها وحيثياته.

التوصية رقم (3): **بشأن الشركة السويسرية** FERRING PHARMACEUTICALS S.A.

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. حظر التعامل مع الشركة السويسرية: FERRING PHARMACEUTICALS S.A. وسائر شركاتها الفرعية في البلاد العربية.
2. **تكليف المكتب الرئيسي بإبلاغ الشركة السويسرية**:FERRING PHARMACEUTICALS S.A **بالقرار المتخذ بحقها وحيثياته** .

التوصية رقم (4): **بشأن الشركة الهولندية**

ENDEMOL MIDDLE EAST PRODUCTION S.A.R.L.

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. حظر التعامل مع الشركة الهولندية

ENDEMOL MIDDLE EAST PRODUCTION S.A.R.L. **وشركتها الأم الهولندية** ENDEMOL SHINE GROUP **وشركاتها الفرعية :**

ENDEMOL USA	أميركية
ENDEMOL UK	بريطانية

ENDEMOL INDIA هندية

ENDEMOL AUSTRALIA استرالية

في البلاد العربية .

2. تكليف المكتب الرئيسي بإبلاغ الشركة الهولندية الأم: ENDEMOL SHINE GROUP بالقرار المتخذ بحقها وحق شركاتها الفرعية وحيثياته.

التوصية رقم (5): **بشأن الشركة الأميركية** GENIE ENERGY LTD

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. تأجيل موضوع الشركة الأميركية GENIE ENERGY LTD، إلى المؤتمر القادم ، والتأكيد على المكاتب الإقليمية ضرورة موافاة المكتب الرئيسي بمدى أهمية عمل الشركة في بلادها وإمكانية الاستغناء عن التعامل معها.
2. تكليف المكتب الرئيسي بمخاطبة الشركة الأميركية **LTD** GENIE ENERGY وتوجيه إنذار نهائي لها، ومطالبتها بالتوقف عن العمل في الأراضي العربية المحتلة ودعم الاحتلال الإسرائيلي في مخالفة صريحة للقانون الدولي.

التوصية رقم (6): **بشأن الشركة البرازيلية** GESPI AERONAUTIC_

أوصى المؤتمر بما يلي:

تأجيل موضوع الشركة البرازيلية GESPI AERONAUTICS **، إلى المؤتمر القادم لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل، وتكليف المكتب الرئيسي بإعادة مخاطبة بعثة الجامعة في البرازيل لعرض موضوع الشركة على مجلس سفراء العرب في البرازيل للنظر في إمكانية توفير معلومات دقيقة بخصوص الشركة محل البحث، حتى يتسنى للمؤتمر اتخاذ القرار الحاسم بشأنها.**

التوصية رقم (7): بشأن الشركة الأميركية **UNISYS**

أوصى المؤتمر بما يلي:

تكليف المكتب الرئيسي بمخاطبة المكاتب الإقليمية والتأكيد على ضرورة موافاته برأي السلطات المختصة لديها حول علاقتها بالشركة الامريكية **UNISYS** ومدى إمكانية الاستغناء عن منتجاتها، وفي حال عدم تلقي الردود من المكاتب الإقليمية يتم عرض موضوع الشركة محل البحث على المؤتمر القادم لضباط اتصال المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل للنظر في حظر التعامل معها.

التوصية رقم (8): بشأن الشركة الأمريكية: TEREX CORPORATION

أوصى المؤتمر بما يلي:

تأجيل موضوع الشركة الأمريكية: **TEREX CORPORATION** إلى المؤتمر القادم لضباط الاتصال،

وتكليف المكتب الرئيسي بمخاطبة الشركة محل البحث ومواجهتها بالتهمة المنسوبة إليها ومطالبتها بتسوية وضعها في ضوء قواعد المقاطعة المقررة.

التوصية رقم (9): بشأن الشركة السنغافورية **ROBINSON & CO., LTD.** وشركتها الفرعية **ROBINSON & COMPANY (SINGAPORE) PRIVATE LIMITED**

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. رفع الحظر المفروض على الشركة السنغافورية **ROBINSON & CO.,LTD.**، واعتبار موضوع شركتها الفرعية :

ROBINSON & COMPANY (SINGAPORE) PRIVATE LIMITED. **منتهياً عند هذا الحد في الوقت الحاضر.**

2. إبلاغ الشركة المذكورة بالقرار المتخذ بحقها عن طريق المكتب الإقليمي اللبناني.

التوصية رقم (10): **بشأن الفنان الأميركي** JEREMY PIVEN

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. إدراج اسم الفنان الأميركي JEREMY PIVEN **من مواليد عام 1965 على قائمة الأشخاص الممنوعين من دخول البلاد العربية.**

2. منع إدخال أو عرض أو تداول إنتاجه الفني في البلاد العربية .

التوصية رقم (11): بشأن الممثلة الفرنسية LAETITIA DIDIER MALLON

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. إدراج اسم الفنانة الفرنسية LAETITIA DIDIER MALLON **(المعروفة باسم: ليتيسيا إيدو) من مواليد عام 1979 على قائمة الأشخاص الممنوعين من دخول البلاد العربية.**

2. منع إدخال أو عرض أو تداول إنتاجها الفني في البلاد العربية .

التوصية رقم (12): بشأن حركة المقاطعة الدولية للاحتلال الإسرائيلي **(BDS)**

أوصى المؤتمر بما يلي:

التأكيد على متابعة تنفيذ القرار رقم (8234) الصادر عن مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في دورته العادية (149)، المنعقد بتاريخ 2018/3/7، الذي نص في فقرته الثالثة على: "الطلب من الأمانة العامة إعداد تقارير دورية لمتابعة حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل **(BDS)** والتي تعد أداة مقاومة سلمية تهدف إلى الضغط على الاحتلال الإسرائيلي للاستجابة لمقررات الشرعية الدولية، وتثمين إنجازاتها".

التوصيات العامة

أوصى المؤتمر بما يلي :

1. توجيه الشكر للشركات التي تجاوبت مع حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل من خلال مقاطعة المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية وفقًا للقانون الدولي، وكذلك جميع الشخصيات الاعتبارية الأدبية والفنية.

2. الطلب من قطاع فلسطين والاراضي العربية المحتلة– المكتب الرئيسي لمقاطعة إسرائيل بموافاة المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل بنسخة من المراسلات المتعلقة بمكتب مقاطعة إسرائيل، وفقا لنقطة الاتصال التي يحددها المكتب المعني.

3. الطلب من المكتب الرئيسي بإعداد قائمة بأسماء وجنسيات الشركات التي تم رفع الحظر عن التعامل معها في البلاد العربية ، بموجب التوصيات الصادرة عن مؤتمرات المقاطعة خلال العشر سنوات الأخيرة.

سادساً: المنظمات العربية المتخصصة

1- الاكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

قامت الأكاديمية بالاتي لدعم دولة فلسطين: -

1. عدد الدارسين الفلسطينيين المسجلين بالأكاديمية خلال عام 2018 عدد (61) دارس.
2. عدد الدارسين الفلسطينيين الحاصلين على منحة دراسية كاملة منها مؤسسة ياسر عرفات هو عدد (22) دارس بكليات الأكاديمية المختلفة.
3. عدد الدارسين الفلسطينيين الحاصلين على خصومات من المصروفات الدراسية هو عدد (23) دارس بكليات الأكاديمية المختلفة.
4. قامت الأكاديمية بدعم الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس وذلك في إطار قرارات القمة العربية التنموية – بيروت 2019 – والتي نص البند الخاص بالخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس بدعوة المجالس الوزارية العربية المتخصصة، البرلمان العربي، البرلمانات العربية الوطنية والمنظمات والاتحادات العربية لاستحداث وسائل لحشد الدعم الشعبي لتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية في القدس (2018-2022) بالتنسيق مع دولة فلسطين، بتوقيع بروتوكول تعاون مع جامعة القدس بدولة فلسطين للتعاون المشترك في العديد من المجالات على النحو الاتي:-

أ. التعاون فيما بينهما من خلال برامج التدريب المتاحة لدى الطرفين.

ب. ايفاد خبراء من الأكاديمية الي مقر جامعة القدس للقيام بمهام التدريب التي ينظمها الطرفان لفترات محدودة وبموافقة الطرفين.

ج. التعاون المشترك من خلال تبادل عدد من الطلاب يتم الاتفاق عليه في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

د. دعم التعاون العلمي من خلال إتاحة برامج الدراسات العليا في الإدارة (ماجستير دكتوراه) بالأكاديمية للدارسين من جامعة القدس.

هـ. المساهمة في اعداد الكوادر القيادية بدولة القدس وذلك من خلال التعاون بين المعهد العربي لأعداد القيادات بالأكاديمية وجامعة القدس.

و. التنسيق على التعاون في تبادل المعلومات والاستشارات والبحوث المشتركة في المجالات ذات الاهتمام المشترك والتي تخدم مصلحة الطرفين.

2- المنظمة العربية للتنمية والصناعة والتعدين

يتم دعوة الجهات ذات العلاقة بمجالات عمل المنظمة بدولة فلسطين للمشاركة في الفعاليات التي تنظمها ويتم تغطية نفقات مشاركيها، وهي كالتالي :

1- اجتماع فريق عمل الدستور الغذائي (كودكس اليمانتاريوس) / مشروع سلامة الغذاء (الرباط، فبراير 2018)

2- الاجتماعين 8 و9 للجنة الاستشارية الفنية الدائمة بمتابعة الاستراتيجية العربية للتقييس والجودة (2014-2018) (الرباط، فبراير، أكتوبر 2018)

3- الاجتماعين 50 و51 للجنة الاستشارية العليا للتقييس (الرباط، فبراير، أكتوبر 2018)

4- المؤتمر الصناعي العربي الدولي (القاهرة، مايو 2018)

5- ورشة عمل حول "تشجيع الاستثمار في الصناعات الخضراء في الوطن العربي" (القاهرة، مايو 2018)

6- ورشة عمل حول "الترويج لمخرجات الدراسات الفنية والبحوث في مجالات مختارة (فرص استثمارية للتصنيع)" (القاهرة، مايو 2018)

7- دورة تدريبية حول "تعزيز دور الحاضنات الصناعية في تنمية الصناعات الحرفية والتقليدية" (بيروت، يونيو 2018)

8- الملتقى العربي الثامن للصناعات الصغيرة والمتوسطة (الرباط، يوليو 2018)

9- ورشة عمل حول "إدماج العلوم والتكنولوجيا في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة" (الرباط، يوليو 2018)

10-ورشة عمل حول "المترولوجيا العلمية والصناعية" (تونس، يوليو 2018)

11- ورشة العمل العربية حول "تطبيق الدليل العربي للإنذار السريع" (تونس، يوليو 2018)

12- الاجتماعات السنوية للجهاز العربي للاعتماد والاجتماع السادس للجمعية العمومية وورش العمل الإقليمية للجهاز العربي للاعتماد حول المواصفات القياسية **ISO/IEC17025** و **ISO/IEC17065**و **ISO/IEC17020**(عمان/الأردن، سبتمبر 2018)

13-الاجتماع الخامس للفريق العربي المتخصص لسلامة الغذاء (القاهرة، سبتمبر 2018)

14- الاجتماع الأول للجنة المكلفة بإعداد خطة عمل منظومة عربية متكاملة لقطاع الحلال (الرباط، أكتوبر 2018)

15- الملتقى العربي للإبداع والابتكار والتنافسية (القاهرة، أكتوبر 2018)

16- الاجتماع (18) للجنة التنسيق لمراكز البحوث الصناعية في الدول العربية (القاهرة، أكتوبر 2018)

17-ورشة عمل دولية حول "حوكمة مجمعات العلوم وحاضنات الأعمال التكنولوجية" (الخرطوم، أكتوبر 2018)

18-الاجتماع الثالث للجنة العلمية الفنية للمبادرة العربية لتطويع علوم وتقنيات النانو والتقنيات المتلاقية (الخرطوم، أكتوبر 2018)

19-الاجتماع السادس للجمعية العمومية للبرنامج العربي للمترولوجيا القانونية **ARAMEL** (الرباط، أكتوبر 2018)

20-الاجتماع السادس للجمعية العمومية للبرنامج العربي للمترولوجيا العلمية والصناعية **ARAMET**(الرباط، أكتوبر 2018)

21-الاجتماع الحادي عشر للجنة الاستشارية للمترولوجيا (الرباط، نوفمبر 2018)

22-المؤتمر العربي الدولي الخامس عشر للثروة المعدنية والمعرض المصاحب له والاجتماع التشاوري السابع لأصحاب المعالي الوزراء العرب المعنيين بقطاع الثروة المعدنية (القاهرة، نوفمبر 2018)

23-دورة تدريبية حول "تأهيل مقيمي جائزة الجودة" لصالح مؤسسة المواصفات والمقاييس الفلسطينية نفذتها شركة النخبة للاستشارات (رام الله، نوفمبر 2018)

24-الاجتماع الثاني لفريق عمل ربط الأكاديمية بالصناعة في الدول العربية (الرباط، ديسمبر 2018).

3- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

قرار المجلس التنفيذي الدورة (109)، مايو 2018

- إدراج بند مستقل ودائم يتعلق بـ "القدس والأخطار التي تهدّدها" على جدول أعمال المجلس التنفيذي .
- الإبقاء على البند المتعلق بـ "الأوضاع التربوية والثقافية والعلمية في فلسطين" كبند دائم على جدول أعمال المجلس التنفيذي .
- دعوة الدول الأعضاء إلى:

أ) تضمين موضوعات خاصة عن القدس في جميع مراحل التعليم المدرسي والجامعي.

ب) توجيه اتحادات كتّابها ومفكّريها إلى تكثيف كتاباتهم حول عروبة القدس ومكانتها التاريخية والحضارية وتعميم نشرها على أوسع نطاق.

- دعوة المدير العام إلى مواصلة دعم المشروعات التربوية والثقافية والعلمية الفلسطينية، وتسويق البعض منها لدى صناديق ومؤسسات التمويل الحكومية والأهلية.

4-المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد)

- نص قرار الجمعية العمومية للمركز العربي بتاريخ 2018/6/28، زيادة واستمرار الدعم المقدم من المركز العربي "أكساد" في أداء واجبه بتقديم الدعم الفني والتقني وتمويل المشاريع اللازمة لوزارة الزراعة الفلسطينية لدعم صمود المزارعين الفلسطينيين في أرضهم، بما يساهم في تحقيق التنمية الزراعية الفلسطينية، وتنظيم اتفاقية خاصة بين أكساد ووزارة الزراعة الفلسطينية تشمل الدعم الإضافي بهذا الخصوص، كما أن دعم دولة فلسطين من البنود الدائمة على جداول أعمال المركز.
- وبناءً على هذا القرار نفذ المركز العربي بالتنسيق مع وزارة الزراعة في دولة فلسطين الأنشطة والمشاريع التنموية التالية بتمويل قدره ثلاثمائة ألف دولرا أمريكي:
- مشروع تطوير استخدامات التلقيح الاصطناعي للمجترات الصغيرة.
- البرنامج التنفيذي لمشروع الحصاد المائي آبار جمع.
- مشروع تحسين انتاجية القمح والشعير.
- مشروع انشاء محطة لتحسين الثروة الحيوانية.
- مشروع تحسين شجرة النخيل.
- مشروع رفع كفاءة الري في دولة فلسطين.
- دورة تدريبية حول التحسين الوراثي لمحاصيل الحبوب تحت ظروف الاجتهادات الاحيائية.
- ورشة عمل حول اعداد خرائط التصحر والجفاف في دولة فلسطين.

5- منظمة العمل العربية

أ- (الدورة العادية الثامنة والثمانين بغداد، 2 – 3 مارس/آذار 2018)

البند الثاني: تقرير حول المستوطنات الاسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على الاراضي الفلسطينية وقطاع العمل

1. دعوة أطراف الإنتاج في الدول العربية إلى دعم الصندوق الفلسطيني بكافة الأشكال المادية والعينية .

2. تقديم الدعم لتجربة الضمان الاجتماعي في دولة فلسطين بكافة أشكالها .
3. دعوة الدول العربية لفتح الأسواق العربية للأيدي العاملة المهرة والأكاديمية الفلسطينية .
4. إقامة جلسة خاصة تتعلق بالعمالة الفلسطينية على هامش مؤتمر العمل العربي .
5. دعوة الدول العربية لإثارة وإبراز الانتهاكات الإسرائيلية ضد العمالة الفلسطينية في كافة المحافل الدولية .

ب- الدورة العادية التاسعة والثمانين (الكويت، 17 – 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2018)

البند الثاني : تقرير عن أوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة

1. التأكيد على إقامة جلسة خاصة تتعلق بأوضاع عمال وشعب فلسطين في الأراضي المحتلة على هامش مؤتمر العمل العربي لعام 2019 .
2. توجيه دعوة مفتوحة لأعضاء مجلس الإدارة لزيارة دولة فلسطين للتعرف على الآثار السلبية للاحتلال الإسرائيلي وانعكاساته على عمال وشعب فلسطين .
3. تكليف المدير العام لمكتب العمل العربي برفع تقرير مقدم من دولة فلسطين حول بعض المطالب إلى السيد مدير عام منظمة العمل الدولية بشأن وضع خطة عملية لتنفيذ هذه المطالب .
4. الدعوة الى مواجهة السياسات الاحتلالية والتطرف والإرهاب المنظم الذي تقوده مؤسسات الدولة الصهيونية خاصة بعد إعلان الاعتراف الأمريكي بالقدس عاصمة دولة الاحتلال وإصرارها على إنهاء أي أمل بالحل السياسي، في ظل دعم لا محدود من الإدارة الأمريكية وطرحها مشروع تصفوي للقضية الفلسطينية تحت عنوان "صفقة القرن" .
5. دعوة منظمة العمل الدولية لتكثيف جهودها لدعم عمال فلسطين من خلال الطلب المتكرر بعقد مؤتمر المانحين لدعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وذلك لتوفير التمويل اللازم للصندوق.

ج: تقرير عن نتائج أعمال الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي (جنيف، يونيو/ حزيران 2018).

1. التأكيد على أهمية وضرورة تكثيف الجهود على المستويين العربي والدولي لدعم الصندوق الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية وتقديم جميع أشكال الدعم للقضية الفلسطينية قضية العرب الأولى مع التأكيد على ضرورة تنظيم مؤتمر دولي للمانحين بالتعاون المشترك بين منظمتي العمل العربية والدولية.
2. الطلب من منظمة العمل الدولية وأجهزتها الدستورية الأخذ بعين الاعتبار القرارات الصادرة عن مؤتمرات العمل العربي وآخرهم الدورتين (44 و45) لمؤتمر العمل العربي لعامي (2017

و2018) المتعلقة بدولة فلسطين وبوجه خاص ما يتعلق بمستحقات العمّال الفلسطينيين لدى السلطات الإسرائيلية منذ عام 1970 وكذلك مؤتمر المانحين.

3. نظراً للظروف الاستثنائية التي يعيشها الشعب الفلسطيني جراء الاعتداءات والانتهاكات وعملية الاستيطان الغاشم للاحتلال الإسرائيلي، ندعو المنظمات النقابية للعمال وأصحاب الأعمال إيداع شكاوى ضد الاحتلال الإسرائيلي أمام لجنة تطبيق المعايير بمنظمة العمل الدولية ، وفقاً للإجراءات المعمول بها ، وذلك لفضح الانتهاكات وكل أشكال الاستغلال والمتاجرة باليد العاملة الفلسطينية التي تتنافى مع معايير العمل الدولية والمواثيق الدولية .

د: مؤتمر العمل العربي الدورة (45) القاهرة، إبريل/2018

1. التأكيد على أهمية استمرار سعادة المدير العام لمنظمة العمل العربية فى إعداد وتقديم تقرير سنوي إلى مؤتمر العمل الدولي عن المستوطنات الإسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب العمل والعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى وكذلك التقرير التحليلي حول ملحق تقرير المدير العام لمكتب العمل الدولي بشأن أوضاع العمال في الأراضي العربية المحتلة .
2. تكليف مكتب العمل العربي باتخاذ الإجراءات التنظيمية المناسبة لعقد الملتقى الدولي للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى على هامش اجتماعات الدورة (107) لمؤتمر العمل الدولي لعام 2018 وتوفير جميع التسهيلات ومقومات انجاح هذا النشاط الهام وتحقيق الأهداف المرجوة منه وذلك بالتنسيق والتعاون مع الجهات الفلسطينية ذات العلاقة .
3. دعوة الوفود العربية وبوجه خاص الأعضاء العرب بمجلس إدارة مكتب العمل الدولي إلى الاستمرار في دعم المطالب والاحتياجات التنموية الفلسطينية بالاعتماد على قرارات الأجهزة الدستورية لمنظمة العمل العربية ذات العلاقة وبخاصة قرارات الدورات (84 – 85 – 86 – 87) لمجلس الإدارة وقرارات الدورة (43) لمؤتمر العمل العربي ومنها :
4. الطلب من منظمة العمل الدولية إرسال بعثة متخصصة للاطلاع على حقوق العمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال منذ عام 1970 وحتى تاريخه واتخاذ ما يلزم لسداد أجور ومستحقات العمالة الفلسطينية وفقاً للمعايير الدولية وإعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل.
5. دعم الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال والترويج له من أجل تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئ من أجلها .

6. دعوة منظمة العمل الدولية لعقد مؤتمر المانحين لدعم صندوق فلسطين للتشغيل والحماية الاجتماعية للعمال لتوفير التمويل اللازم للصندوق وإيجاد فرص العمل اللائق لعمال فلسطين .
7. دعوة الدول العربية لتمويل انشاء مركز تدريبي لتأهيل وتدريب العمال الفلسطينيين بهدف تنمية قدراتهم في الحصول على فرص العمل .
8. إدانة الاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة على عمال وشعب فلسطين في الأراضي العربية المحتلة ومطالبة المجتمع الدولي بكافة مؤسساته وآلياته لوضع حد لهذه الانتهاكات التي تمثل اعتداءً صارخاً على القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان.
9. مطالبة منظمة العمل الدولية بتوفير الدعم اللازم لتفعيل الصندوق الوطني الفلسطيني للتشغيل والحماية الاجتماعية من أجل توفير فرص العمل لعمال فلسطين ، وكذلك متابعة تنفيذ القرارات الصادرة بإدانة الكيان الصهيوني وممارساته اللاإنسانية واسترداد المستحقات المالية للعمال الفلسطينيين لدى سلطات الاحتلال .
10. مخاطبة منظمة العمل الدولية لوضع بند دائم على جدول أعمال مؤتمر العمل الدولي بشأن أوضاع عمال وشعب فلسطين و الأراضي العربية المحتلة الأخرى.